الفكر الاقتصادي

تأليف
فرديناند زوريج

ترجمة: عمر القباني
تقديم ومراجعة: د.حسن مختار

الكتاب: الفكر الاقتصادي

الكاتب: فرديناند زوريج

الطبعة: ٢٠١٩

الناشر: وكالة الصحافة العربية (ناشرون)

٥ ش عبد المنعم سالم – الوحدة العربية – مدكور- الهرم – الجيزة
جمهورية مصر العربية
هاتف : ٣٥٨٢٥٢٩٣ _ ٣٥٨٦٧٥٧٦ _ ٣٥٨٦٧٥٧٥
فاكس : ٣٥٨٧٨٣٧٣
http://www.apatop.com E-mail: news@apatop.com

دار الكتب المصرية
فهرسة إثناء النشر

زوريج ، فرديناند
الفكر الاقتصادي / فرديناند زوريج
– الجيزة – وكالة الصحافة العربية.
٢١٦ ص، ١٨ سم.
الترقيم الدولى: ٦ – ٨٣٣ – ٤٤٦– ٩٧٧– ٩٧٨
أ – العنوان رقم الإيداع : ١٥٤٤٤ / ٢٠١٩

الفكر الاقتصادي

وكالة الصحافة العربية
«ناشرون»

مقدمة

الفكر الاقتصاديّ هو مجموعة من الدراسات التي تتابع الخطوات البشريّة المُستخدمة في البحث عن القوانين الاقتصاديّة واكتشافها، عن طريق دراسة أبحاث وآراء العُلماء حول ظواهر الاقتصاد الماديّة،

منذ العصر البدائيّ مرورًا في العصرين الإغريقيّ والرومانيّ ووصولاً إلى كلٍّ من العصر الأوروبيّ والعصر الحديث؛ حيث شكّلت كافة هذه العصور الأُسس والدراسات التي أدّت إلى تأسيس وظهور علم الاقتصاد .

لا يُمكن فهم وإدراك علم الاقتصاد وطبيعته دون التعرف على التاريخ الخاص به، كما لم يكن تاريخ الفكر الاقتصاديّ مجالاً فكريّاً مُنتشراً بين الكثير من الناس، فاعتمد انتشاره على ظهور العديد من الكُتب والمُؤلفات العلميّة الاقتصاديّة التي قدمت فوائداً للباحثين الاقتصاديين، ولكن افترضت مجموعة من هذه المُؤلفات أنّ الفكر الاقتصاديّ يمتلك حياةً خاصة به، أمّا الحقيقة العامة تُشير إلى أن كافة أفكار الاقتصاد مرتبطة مع الإنتاج المكانيّ والزمانيّ لها، ولا يمكن اعتبارها تمتلك حياةً خاصة بها ومُنفصلةً عن الواقع؛ أيّ عن الحياة العاديّة المرتبطة مع العالم الذي تهتمّ هذه الأفكار بتفسيره، ومثلما يشهد العالم تطوراً كذلك يتطور الفكرُ الاقتصاديّ حتى يتمكن من المحافظة على أهميته، فاعتمد تطوره على تأثره بالأفكار الناتجة عن المدارس الاقتصاديّة؛ لذلك من الممكن تلخيص هذا

التطور وفقاً للآتي :الفكر الاقتصاديّ البدائيّ: وُلِدَ الفكر الاقتصاديّ البدائيّ بالتزامن مع ظهور الحضارات القديمة الأولى، مثل الهنديّة والإغريقيّة والرومانيّة والصينيّة حتى الوصول إلى الحضارة العربيّة، وظهر العديد من الفلاسفة والمُفكّرين المُنتمين إلى هذه الحضارات، مثل أرسطو في الحضارة الإغريقيّة، وابن خلدون في الحضارة العربيّة، ويرى الكاتب شومبيتير أنّ باحثي وعُلماء الاقتصاد الذين ظهروا في الفترة الزمنيّة الواقعة بين القرن الرابع عشر والقرن السابع عشر للميلاد هم الذين ساهموا في تأسيس قواعد علم الاقتصاد، كما شكّلت نظريات العالم والمُفكّر العربيّ ابن خلدون نوعاً من أنواع الريادة الاقتصاديّة؛ حيث لم تكن الكثير من نظرياته حول علم الاقتصاد معروفةً في أوروبا بشكلٍ كبير، ومن ثمّ حرصت كلّ من المدرستين الطبيعيّة والتجاريّة على إضافة عدّة مفاهيم ومُصطلحات اقتصاديّة؛ ممّا أدّى إلى ظهور الاقتصاد القوميّ والرأسماليّ في أوروبا .

ثانياً: الفكر الاقتصاديّ الكلاسيكيّ الذي ساهم في نشر العالِم والمُفكّر والفيلسوف الاقتصاديّ آدم سميث لكتابه "ثروة الأُمم" في تعزيز انطلاق علم الاقتصاد كواحدٍ من العلوم؛ حيث حرص هذا الكتاب على تحديد العوامل الإنتاجيّة والمُتمثّلة في رؤوس الأموال، والأيدي العاملة، والأراضي، وأشار إلى أنّ هذه العوامل الرئيسيّة تُعدّ أساس الثروة الخاصة بالأُمم، كما يرى سميث أنّ نظام الاقتصاد المثاليّ هو المعروف باسم نظام السوق ذاتي التنظيم؛ لأنّه يحرص على توفير كافة حاجات الأفراد بشكلٍ تلقائيّ، ووصف السوق بأنّه يُساهم في تشجيع الأفراد على العمل لتحقيق حاجاتهم؛ ممّا يؤدي إلى الوصول لأفضل منفعة للمُجتمع .

ثالثاً: الفكر الاقتصاديّ الماركسيّ ، ويعود ظهور مرحلة الفكر الاقتصاديّ الماركسيّ إلى أفكار الفيلسوف والمُفكّر ماركس؛ حيث اهتمّ بعدم وجود أي مُلكيّة فرديّة للأملاك والعناصر الإنتاجيّة؛ عن طريق سعي طبقة العُمال إلى الثورة على طبقة المالكين والمُسيطرين على عوامل الإنتاج، وأُطلِق على الدولة التي ستُؤسَّس بالاعتماد على أفكار ماركس والثورة العُماليّة اسم دولة البروليتاريا الديكتاتوريّة؛ حيث يهتمّ اقتصادها ومُجتمعها بضرورة تحقيق العدل والمساواة بين الأفراد في الموارد الاقتصاديّة، وشجّع ذلك على إنشاء الفكر الشيوعيّ. مع مرور الوقت شهِدَ الفكر الاقتصاديّ الماركسيّ والماركسيّة بشكلٍ عام تراجعاً ملحوظاً في كافة جوانبها؛ حيث أصبح الفكر الماركسيّ منسيًّا نتيجةً للجهل فيه والانقلابات التي حدثت في مطلع الستينات من القرن العشرين للميلاد، فقد شهدت الماركسيّة انقلابًا كان من أهمّ نتائجه سقوط الاتّحاد السوفيتيّ.

رابعاً: الفكر الاقتصاديّ الكينزيّ وهو الذي اعتمد تأسيسه على نظرية المُفكّر وعالم الاقتصاد جون كينز؛ حيث اهتمّ بدراسة كلٍّ من قطاعي الاقتصاد العام والخاص، والمعروفان اقتصاديًّا باسم الاقتصاد المُختلط، واختلفت أفكار كينز الاقتصاديّة عن أفكار اقتصاد السوق الحُرّ؛ حيث شجّع على تدخل الدول بمجموعةٍ من المجالات الاقتصاديّة، ويرى من خلال نظريته أنّ كافة الاتّجاهات الخاصة بالاقتصاد الكُليّ تُساهم في تحديد السلوك الفرديّ ضمن الاقتصاد الجُزئيّ، ويتّفق ذلك مع آراء مُفكّري الاقتصاد الكلاسيكيّ حول تأثير الطلب على السّلع، وتميّزه بدورٍ مُهمٍ في حالات الركود الاقتصاديّة؛ إذ يُعتقد أن الحكومات تعتمد على الطلب

الكُليّ في مُحاربة الكساد والبطالة. كما انتشر اعتقاد أثناء مرحلة ظهور الكساد الكبير أشار إلى عدم ميل الاقتصاد للتوظيف الكُلّي الطبيعيّ وفقًا لمبدأ الاقتصاديين الكلاسيكيين والمُعروف باسم اليدّ الخفيّة، كما أنّ النظرية الحديثة للتوظيف لم تتّفق مع النظرية الكلاسيكيّة، فترى النظرية الحديثة أنّ الاقتصاد الرأسماليّ لا يضمن توظيفاً كُليّاً، وقد يسعى الاقتصاد الوطنيّ إلى تحقيق التوازن في ناتجه بالتزامن مع وجود التضخم والبطالة؛ لذلك تُعدّ حالة التوظيف الكُليّة وفقاً للفكر الاقتصاديّ الكينزيّ حالةً غير دائمة .

ارتبطت أهمية دراسة الفكر الاقتصاديّ وتاريخه مع نوعية وطبيعة آراء المُفكّرين الاقتصاديين؛ ممّا أدّى لانقسامهم إلى عدّة مجموعات، فترى مجموعة منهم ألّا حاجة للاهتمام بدراسة الفكر الاقتصاديّ وتاريخه؛ لأنّه يحتوي على العديد من الأخطاء، بينما ترى مجموعة أُخرى أنّه لا يُمكن فهم علم الاقتصاد إلّا من خلال دراسة تاريخه؛ لذلك من الممكن تلخيص أهمية دراسة الفكر الاقتصاديّ وفقاً للآتي:

- التعرف على طبيعة ارتباط الأفكار الاقتصاديّة مع العصور القديمة، فهم أُسس نشأة وأصول علم الاقتصاد .
- معرفة دور الفكر الاقتصاديّ في بناء وإعداد الأنظمة السياسيّة والاقتصاديّة للدول .

- القُدرة على المُقارنة بين الأفكار الاقتصاديّة المُتنوعة؛ ممّا يُساهم في الوصول إلى أحكامٍ متوازنة..

ومما سبق نجد أن الاقتصاد شيء مميز وذو مكانة مهمة في حياة المجتمعات، وما بين يديك هو كتاب مهم في ذاته غني بأفكاره ودراساته التي تهتم بالفكر الاقتصادي وما توصل إليه العلماء من آراء وعلوم ومعارف مهمة في مجال الاقتصاد.. تفتح آفاقا جديدة للثقافة الاقتصادية التي تلعب دورا تنويريا بالغ الأهمية للتكامل المعرفي والتوثيقي.

د. حسن مختار

آراء اقتصادية

ا- دراسة لبعض وجهات النظر التاريخية

تفسير التاريخ

تاريخ النظريات الاقتصادية كتاريخ النظريات الأخرى يتطلب إعادة الكتابة فيه لكل جيل لا لمجرد إضافة فصل جديد مما اكتسبناه من خبرة ومعرفة بل لأن هذا التاريخ في حاجة دائماً إلى تفسير جديد، وهذا التفسير يضفي نوراً وحياة على مجموعة الحقائق المجردة التي تحتويها كتب هذا التاريخ عن طريق الاندماج في أحداث العصور السابقة بغية تفهمها لا لمجرد الحكم على نتائجها.

ذلك أن لكل جيل نظرة عميقة في بعض فتراته، كما أن له فهمه المفكك المنفصل الحلقات لفترات أخرى، ولكل جيل اهتمامه بأطراف مختلفة من الثروة الضخمة التي لا نهاية لها من المادة التي تقدمها له الخبرة التاريخية، وهو يختار من ثم معايير مختلفة لاختيار مادته.

والجيل الحاضر يهتم قبل كل شيء بالمادة الدسمة التي يقدمها له عصر التجاريين، فنحن أكثر فهماً لروحه وأحداثه وأفكاره السائدة وكذلك منظماته، ولقد مارس هذا العصر اقتصاديات الرقابة، وهي من أهم موضوعات دراساتنا في الوقت الحاضر.

إن رجال التخطيط في عصرنا هذا قد ينظر إليهم على أنهم أحفاد هذا الزمن المليء بالأحداث، والواقع أن نظرة التجاريين قد اختلفت كثيراً عما كانت عليه الحال في عهد الحرية التجارية. لقد كان أنصار الحرية ينظرون إلى التجاريين على أنهم دعاة جهل يتجاهلون النور الحقيقي للحكمة الاقتصادية. لقد أصبح لدينا الكثير مما نتعلمه من أخطاء ذلك العصر وتجاربه ومن إدارة مؤسساته ومن القيود التي تتضمنها أية رقابة.

ولهذا السبب تقدم لنا مدرسة العصور الوسطى بما لها من آراء عن "الثمن العادل" و"الأجور العادية" آراء مهمة، بل أهم مما سبقها من العصور، وقد آن لنا أن نتبين أن فكرة الأجور العادلة لا تعتبر قانوناً للحكم الخلقي فحسب، وإنما تمثل طرازاً بسيطاً لسلوك محدود يؤثر على العملية الحقيقية لتكوين الأسعار تأثيراً أكبر مما كنا نظن، وقد كشف البحث الذي أجرته جماعة الاقتصاديين بأوكسفورد سنة ١٩٣٩ عن أن المنظم إنما يقوم بعمله مستهدياً بفكرته عن "السعر العادل"، وهو لا يصدر في عمله كما صوره علماء نظريات الاقتصاد لمدرسة المنفعة الحدية، من أنه يعمل على الحصول على أعلى قيمة لأقل عرض، ولكنه يقوم بعمل حسبة جملة التكاليف، حتى يطلب ما يعتبره مقابلاً عادلاً، ويمكن القول أن التعاليم المسيحية في مدى ستة أو سبعة قرون قد أفادت الإنسان في الاقتصاد أكثر مما كنا نتصور، فقد طبعت في ذهنه نمطاً خاصاً من سلوك السعر، إن كنا نسلم أن سلوك السعر هذا كان أكثر سيادة في العصور الوسطى منه الآن، ولكنه لا يزال موجوداً، يتجدد ويقوى في المؤسسات الضخمة على نطاق أوسع مما كان عليه في القرن التاسع عشر.

وهناك أيضاً اهتمام كبير بهذا الموضوع من جانب الاقتصاديين المحدثين بالمدرسة الاشتراكية والتي كانت تعتبر فيما مضى مدرسة خاصة في ميداني السياسة والاجتماع لا مدرسة خاصة بميدان التحليل الاقتصادي البحت الهادف، ونحن ننظر الآن إلى ما يطلق عليه بالهادفية أو الموضوعية بنظرات مختلفة، وسنعود إلى الكلام عنها فيما بعد.

نحن نعلم أن كل حقيقة نظرية تتصل بعدد من الافتراضات، وأن المدرسة الاشتراكية، بوعي منها أو بغير وعي، اختارت عدداً من الافتراضات مختلفاً عن افتراضات المدرسة القديمة "الكلاسيكية"، فعلى حين نظرت الثانية إلى النشاط الاقتصادي القومي في ضوء العمليات التي يقوم بها الفرد لتحقيق ثرائه بأقصى ما يستطيع من ربح، اختارت الاشتراكية المصلحة القومية، أي مصلحة الأمة ككل، أو تحقيق أقصى دخل قومي ممكن.

وهذا الغرض يجعل مما ينشره الاشتراكيون مادة مهمة للقراءة في الوقت الحاضر الذي توجه فيه العناية إلى قياس لأقصى دخل قومي حقيقي، وما أضافته مدرسة ماركس إلى فهم الاقتصاد الاحتكاري يرتبط بما افترضته عن الصراع الطبقي، فاستبدل بالأفراد الذين يعملون على تحقيق أقصى حد من الثروة الفردية، طبقات اجتماعية تعمل على تحقيق أقصى حد من ثروة أعضائها، وهكذا ألقت ضوءاً جديداً على الصراع الاقتصادي في الظروف الاحتكارية.

ويوجه الاقتصادي في الوقت الحاضر جل اهتمامه إلى المدرسة التاريخية والتنظيمية التي تعنى بأهمية الوضع التنظيمي والسلوك الجماعي في دراسة الاقتصاد، والمخطط الحديث هو أولاً أخصائي في التنظيم وفي السلوك.

ومن الناحية الأخرى فإن مدارس المنطقة الحدية والمدارس الرياضية التي بدأت بجيفونز ومنجر ووالراس منذ عام ١٨٧٠ فقدت الكثير من أهميتها السابقة، إذ أنها تقوم على افتراضات فقدت الكثير من قيمتها في عصرنا الحاضر.

وهناك نوعان من الدراسات للفكر الاقتصادي، أولهما ما يمكن أن نسميه الدراسة التاريخية، والآخر الدراسة النظرية، فالمؤرخ يعتبر الفكر الاقتصادي تعميماً عن الظروف الاقتصادية والسياسية الاقتصادية التي تصلح لعصر ما، أما الباحث النظري فإنه يعتبر حقيقة تصدق في كل العصور، وإن كانت الحقيقة ذاتها افتراضية أي أنها تبنى على مجموعة من الافتراضات، وهنا يلتقي المؤرخ بالباحث النظرى، فما دامت الحقيقة النظرية تصدق على عدد من الافتراضات فهي إذن تصدق على العصر الذي تكون فيه هذه الافتراضات صحيحة. وكل عصر يختار افتراضاته على أساس أن تكون لها قيمتها من الواقع، أي أن تتطابق مع الحقيقة إلى أقصى حد من الدقة.

وقد اختارت المدرسة الكنائسية في العصور الوسطى – عن قصد أو عن غير قصد – افتراض أن الناس يعملون ليحتفظوا بالمستوى التقليدي

لمعيشتهم، لا ليجمعوا الثروة ومن ثم وصلوا إلى رأيهم عن السعر العادل والأجر العادل.

أما التجاريون في القرنين السادس عشر والسابع عشر، فافترضوا أن الدول أو بمعنى أصح الملوك والأمراء يشتبكون في صراع لا ينتهي للحصول على الثروة والسلطان، ومن ثم وصلوا إلى فكرة إيجاد ميزان تجاري من جانب واحد من نوع طاغ، أما المدرسة الكلاسيكية فقد افترضت أن الناس كأفراد يشتبكون في صراع لتحقيق أقصى ربح عن طريق تنافس شديد، ووصلوا من ذلك إلى رأيهم في تقسيم العمل أو فيما يسمى بالاقتصاد الحر. ولقد نسبت هذه الافتراضات الخاصة إلى عصر معين، وكانت لها قيمة عملية كبرى بالنسبة لأجيالها، فكان الناس يستهويهم البحث عن الطرق التي تفتحها أمامهم تلك الافتراضات لأنها كانت في نظرهم المفاتيح التي تفتح لهم أبواب تفهم دنياهم، وهذا الاستهواء هو العامل الحاسم في توسيع ميادين الدراسة في النظم والعلوم كلها، إذ يجب أولاً أن يكون هناك شغف بالدراسة من جانب الباحث ثم الناشر ثم القارئ وجماعة الطلاب والعلماء الذين يستجيبون للبحث، ومن حسن الظن أن نقول: إن هذه الطبقات جميعاً إنما تستهويهم الدراسات القائمة على افتراضات حقيقية أكثر مما تستهويهم غيرها من الدراسات.

وحين ذكرت مرة أن النظرية الاقتصادية هي استدلال قائم على عدد من الافتراضات سألني سائل: "لا بد أن هناك آلافاً بل ملايين من مجموعات الافتراضات، فهل هناك أي مجال لتقدم النظرية الاقتصادية

تقدماً يتجاوز حدود التقريبات الأولى، ولا بد أن هناك حالات معقدة لا نهاية لها، وأن العلم كله إنما يستمد حججه من عدد قليل جداً من المبادئ العامة" وكان هذا في نظري نقطة مهمة جداً؛ فالواقع أن الوضع الحاضر للدراسة الاقتصادية يشبه غابة فيها عدد لا نهاية له من الحالات وأشباه الحالات، يأخذ كل واحد منها حالة ما، يحلل افتراضاته عنها كيف يشاء، ويبدأ دراسته لها بمقدمة فيقول مثلاً "تفرض للادخار د، للاستثمار س، ولمعدل الفائدة ف، ونفرض أن ٠٠٠، ومن ثم نركب بعضاً من المعادلات ثم نحلل هذه المعادلات ويعلق عليها بطريقة رياضية.

وكان جوابي عن سؤال السائل "إن غرضنا هو وضع افتراضات صحيحة وسليمة لا مجرد افتراضات لا أساس لها، وبهذا لا نختلف عن الغرض من دراسة التاريخ – قديمه وحديثه – والاتجاهات التي تشير إلى المستقبل، ويجب أن نركز على أهم الافتراضات، لأن الاقتصاد يجب أن يمارس في الدراسات الاقتصادية ذاتها، فحياتنا وجهودنا، ووسائلنا، كلها مقيدة، ووقتنا قصير، ومن ثم يجب أن تتوافر على ما يبدو أنه بالغ الأهمية، ومن حسن الحظ أنه يوجد في كل جيل اتفاق كبير بين اقتصادييه على ما يمكن أن يكون افتراضات بالغة الأهمية، أو مشكلات بالغة الإلحاح، وأن النظريات القائمة على تلك الافتراضات، وإن كانت ذات صفة فرضية إنما تعتبر عند ذلك الجيل حقائق مطلقة، كما كانت الحال مثلاً بالنسبة لما كان يسمى "النظرية البحتة" في المدرسة الحدية من عشرين أو ثلاثين سنة مضت، ومن هذه الحقائق الافتراضية تصاغ المبادئ العامة التي تنفذ إلى

أعماق وعي جيل بذاته، ويعتبرها المؤرخ فيما بعد الأفكار الحية لذلك الجيل.

"وحين يمضي الزمن، وتصبح افتراضاته جوفاء فإن مبادئه العامة تشبه حينئذ قصراً مهجوراً يزوره السائحون وطلاب التاريخ والثقافة، قد يكون القصر في حالة خراب، وقد يكون موضع صيانة، ولكننا على أي حال نستطيع أن نفيد من بنائه، ومن هندسته ومن نظامه الداخلي".

"ولاشك أننا نستطيع أن نتعلم من الأفكار الاقتصادية للأجيال الماضية أكثر مما نتعلم من القصور والعمائر القديمة، فالحقائق التي تكشف عنها الآراء العظيمة للأجيال الماضية، هي حقائق خالدة، بمعنى أنها صحيحة بالنسبة لجميع العصور، ما دامت الافتراضات التي بنيت عليها صالحة للتطبيق، وأفكار العصور الماضية، كالنظرية الاقتصادية الحاضرة، فهي خالدة وانتقالية في الوقت نفسه ما دامت متماسكة ومنطقية، وهي خالدة لأنها صحيحة دائماً بالنسبة لافتراضات بذاتها، وهي انتقالية لأن الافتراضات التي تقوم عليها لا يحتمل أن تتكرر بظروفها نفسها، وإن احتمل أن تتكرر أسسها، ومن هنا نفترض أهميتها. ويشبه الفكر التاريخي للأجيال السابقة "التجارب" إذا أدخلنا في اعتبارنا طبعاً ما هنالك من فروق بين تجربة جرت في التاريخ وتجربة تجرى في المعمل.

من هم رجال الاقتصاد؟

يتعلق تاريخ الفكر الاقتصادي بالباحثين الناجحين فيه، حتى وإن لم يتحقق النجاح أثناء حياتهم. ويقاس النجاح بمدى أثرهم الذي خلفوه أولاً في معاصريهم ثم الأجيال اللاحقة بهم، ومدى ما تركوه من أثر في التشريع، وفي السياسية الاقتصادية للعصر الذي عاشوا فيه مع تقدير مدى الوقت الذي استغرقه حدوث هذا الأثر، وما إذا كان للباحثين دور جدي في تكييف الجو الاقتصادي في جيلهم أو في جيل لاحق بهم، ثم ما أوحوا به إلى غيرهم من الباحثين الذين اعتمدوا على آرائهم ومبادئهم ومدرستهم الفكرية، إن الإجابة عن هذا كله ترسم لنا الخط الفاصل بين الباحث الناجح وغيره.

وبعبارة أخرى فالخط الفاصل إنما هو خصوبة آراء الباحث في ميدان السياسة والتشريع أو الحركات أو في ميدان الفكر، ويركز المؤرخ الاقتصادي أولاً على الباحثين الذين كان لهم دور في تشكيل الحقيقة، أما مؤرخ الفكر الاقتصادي فيركز على أولئك الذين كان لهم دورهم في تشكيل نمط الفكر الاقتصادي في العهود التالية، والباحثون الذين شكلوا الحقيقة هم عادة الباحثون الذين شكلوا الفكر، نذكر من أولئك: آدم سميث، وريكاردو، وجون ستيوارت ميل، وكارل ماركس، وهناك من ناحية أخرى باحثون يمتازون بالخصوبة العالية في ميدان الفكر، ولم يكن لهم أثر يذكر في السياسة الاقتصادية أو التشريع أو الحركات، نذكر منهم: جيفونز، ومينجر ووالراس وويزر وبوم باويرك.

لذلك اعتبر الباحثون من النوع الأول أعظم من الباحثين الآخرين، لأن تراثهم أخصب وأخلد، وهم يأخذون مكان الصدارة في سجل تاريخ الفكر الاقتصادي.

ومع ذلك فإن المؤرخين قد سجلوا لغير الناجحين من الباحثين ما رد إليهم اعتبارهم، نذكر منهم مثلاً رتشارد كانتيلون، الذي وضع كتابه "بحث في طبيعة التجارة" عام ١٧٥٥ وهو كتاب ذو قيمة نظرية فائقة، وبحث أصيل، يعتبر تقدمياً بالنسبة لعصره، فقد أوضح قبل آدم سميث، نفس الآراء التي أوردها الأخير في كتابه "ثروة الشعوب" وامتاز الأول في كثير من آرائه بالتماسك والانطلاق والقوة، حتى أن جيفونز اعتبره المؤسس الحقيقي للاقتصاد السياسي، ومع ذلك فقد كان عمله غير ناجح، وظل غامضاً وإن كان قد أدى إلى مولد الكثير مما جاء في بحوث الفيزوقراطيين وبحوث آدم سميث ومالتوس، بل وكان كونسياي وميرابو وترجو وآدم سميث تلامذة لكتاب "كانتيلون" ولكن شهرة "كانتيلون" ما لبثت أن زالت بنشوء شهرة آدم سميث، وقل أن يحظى اسمه بسطر أو سطرين في تاريخ الفكر الاقتصادي مع أن القارئ المحدث يستطيع أن يجد في ثنايا كتابه كثيراً من الآراء التي تستهويه.

وثمة مثال آخر هو "هرمان هينريش جوسن" الذي وضع أسس المدرسة الحدية الرياضية والذي كان يعتبر نفسه كوبرنيكوس الاقتصاديات الحديثة، ومازال كثير من الاقتصاديين يعتبرونه كذلك، ومع ذلك فلم يكن ناجحاً، ولم يبع من كتابه إلا أربع نسخ أو خمس ثم تولاه اليأس فمنعه من

التداول، حتى كشف عنه فيما بعد الأستاذ "آدامسون" من جامعة مانشستر، ثم نشر عنه "جيفونز" في مقدمة الطبعة الثانية لكتابه "نظرية الاقتصاد السياسي سنة ١٨٧٩" بصراحة وذكر أن جوسن قد سبقه في المبادئ العامة للاقتصاد ووسائله.

ولكن جوسن كان قليل الأثر في تطور الفكر الاقتصادي، على حين أن جيفونز وهو أقل منه أصالة في التفكير، والذي نشر بحوثه بعد ذلك بسبع سنوات، أصبح شخصية مهمة في ميدان الآراء الاقتصادية، فالمعول عليه إذن هو النجاح لا الأصالة في تفضيل جيفونز على جوسن.

ولنقارن كذلك بين كارل رود برتوس وكارل ماركس، فالأول مفكر يمتاز في بحوثه بالأصالة والعمق والمنطق والوضوح والقوة، كتب قبل ماركس بوقت طويل بحوثه عن "الاشتراكية العلمية" و"قانون القيمة الفائضة" و"قانون الأجور الحديدي" و"ضرورة التحول الاشتراكي للمجتمع"، وقد كان أدولف واجنر على حق حين عمل على الإشادة باسم بروتوس، وحين أطلق عليه لقب الأب الحقيقي للنظرية الاشتراكية، ولكن رود بروتوس انفصل عن الحركة الاشتراكية ورفض أن يشترك فيها على الرغم من دعوة لاسال له، ولم يكن له إلا أثر طفيف في حركات عصره وتشريعه، وإن كان أثره الكبير قد ظهر في لاسال نفسه الذي استعار منه كثيراً من آرائه القوية، وعرف ماركس بحوثه غير أنه من الصعب أن تثبت مدى ما أخذ منها عنه، ولكن مهما يكن الحكم فإننا حين نقدم بحوثهما للمقاييس المنطقية والنظرية، نجد أن ماركس يبدو عملاقاً أمام رود برتوس بسبب

قيمته التاريخية الضخمة. فقد شكل ماركس الحقيقة والفكر في السنوات المائة الأخيرة أكثر مما قام به أي باحث آخر، وكل من يمتنع عن دراسته لأسباب نظرية أو منطقية، إنما يحرم نفسه من القدرة على فهم بعض الحركات القوية والتحولات المهمة في التاريخ الحديث، فليس هناك "رودبرتية" ولكن هناك "ماركسية" بغير شك.

كذلك يمكننا أن نقارن بين أدجورث ومارشال، فالأول هو مؤلف كتاب الطبيعة الرياضية عام "١٨٨١" وغيره من البحوث التي جمعت في مؤلف مكون من ثلاثة أجزاء عنوانه "أحاديث عن الاقتصاد السياسي"، وقد طبع عام ١٩٢٥، وهو يمتاز بالأصالة وعمق التفكير والقدرة الكبيرة على التحليل والمنطق، أما الآخر فكان مدرساً لمادة الكهرباء ربط بين شمولر وجيفونز، أي بين نظرية التنظيم وفكرة المنفعة الحدية، وأوضح ذلك في كتابه "مبادئ الاقتصاد عام ١٨٩٠" وقد تأثرت مادة بحثه بسبنسر ودراسة تاريخ الأخلاق في المدرسة التاريخية الألمانية، ويعتبر مارشال خير ممثل للإنجليز في طبيعة التوفيق بأخلاقهم وبذلك وفق بين الوسائل التاريخية والنظرية وتوجت أعماله بنجاح كبير، وكان معلم الاقتصاد لجيل أو جيلين من الاقتصاديين في إنجلترا وأمريكا، ومازالت كتبه تدرس بعناية، على حين أهملت كتب أدجورث وعلاها التراب في رفوف المكتبات، لذلك لم يكن غريباً أن يفرد له مؤرخ الاقتصاد فصلاً كاملاً، على حين يكتب عن أدجورث سطراً أو سطرين.

ومن بين الكتب المعاصرة نذكر كتاب "جون مايناردكينز" عن "النظرية العامة للعمالة والفائدة والنقود" فهذا كتاب جدير بأن يخلد في تاريخ الفكر الاقتصادي فهو يعتبر واضع نظرية "التوظيف الكامل"، وهذه النظرية المقبولة في كل المجتمعات الناطقة بالإنجليزية، وكذلك فإن نظرية الاتفاق والكتاب الأبيض عن العمالة عام "١٩٤٤" والكتاب الأبيض الأسترالي، وخطط علاج الكساد الأمريكي في السنوات الثلاثين، كلها قائمة على مبدأ كينز الذي يقول: إنه لكي تتحقق "العمالة الكاملة" أو "التوظيف الكامل" يجب الاحتفاظ بمستو مناسب من الإنفاق على الاستهلاك والاستثمار معاً، ولم يحظ مبدأ كينز بنجاح في القارة الأوربية، وذلك لأن خبرة القارة بما فيها من مصاعب نقدية وائتمانية متلاحقة، وسلوك نقدي مختلف، ونقص في الأجهزة الإنتاجية لا يمكن أن تعتمد فحسب على الإنفاق، ولو أن كينز ولد في أوربا وكتب للشعب الفرنسي مثلاً، لظل مغموراً ، ولما وصل إلى مكان الصدارة كأعظم مفكر اقتصادي في سني الحرب، وميدان اقتصاديات كينز هو اقتصاد بريطانيا وأمريكا خلال فترة الحرب بما فيه ميل كبير إلى الادخار وحوافز ضعيفة للاستثمار، وبما فيه من "فرص متداعية للاستثمار" تحددها عوامل تاريخية كثيرة في تلك الفترة.

وبغير هذا الميدان ما كان لفلسفة كينز واقتصادياته أن تخلف أثرها الكبير الذي خلفته في جيلنا، وتتمثل عظمته في أنه عبر عن حاجة عصره، وقدم لنا سلاحاً قيماً ووسائل فنية رائعة لمعالجة مشكلة البطالة، ومما يبين

خصوبة فكره ذلك الفيض من المجلات والمذكرات والدراسات التي تناولت كينز أو بحوثه.

وثمة مصدر آخر لشهرة كينز، هو سرعة تحقق الجمهور من القيمة السياسية الاجتماعية لنظريته باعتبارها الرد الوحيد على نظرية ماركس، وقد ذكر كينز أن ضعف الرأسمالية واضطرابها إنما هو في الكم لا في النوع، وأنه على حين تفشل في إيجاد "عمالة كاملة" فإنها لا تسيء توجيه الموارد القومية ولا تهددها، وأن هذا الضعف يمكن معالجته بوساطة تخطيط جزئي يقتصر على قطاع من الاقتصاد القومي، هو الاستثمار، وكان التخطيط الجزئي هو رده على برنامج التخطيط الكلي الذي نادى به أتباع ماركس وغيرهم من رجال التخطيط.

"الفرويدية" الاجتماعية

أغفل طلاب النظرية المادية للتاريخ فهم الحقائق المتعلقة بأصلها، وهي نشأت أصلا أثناء نقد المبدأ الاقتصادي الذي جاء في كتاب ماركس "نقد الاقتصاد السياسي" عام "١٨٥٩" فماركس هنا يخاصم الاقتصاد السياسي، وينقد نظرياته بشدة، ويرى أنه مبدأ بورجوازي أو مبدأ طبقات أي أنه يقوم على مصالح الطبقات، وكان "ناسوسينور" وهو أقوى الاقتصاديين نفوذاً بإنجلترا في زمان ماركس، يتزعم حملة كبيرة للقضاء على التشريع الاجتماعي الجديد، وبخاصة محاولات تحديد ساعات العمل، وكان يرى أن تحديد ساعات العمل سلاح يفتك بالصناعة البريطانية، لأن فائدة

صاحب العمل تتحقق في الساعات الأخيرة من العمالة، فالعمال في الساعات الأولى منها إنما يعملون لأنفسهم، ولعل الدراسة الدقيقة لاختلاف وجهات النظر على التشريع الاجتماعي بإنجلترا كما ورد في عدد من الكتب البيضاء، هي التي أوحت لماركس بفكرته عن فائض القيمة النسبي والمطلق. لقد كان رأي ماركس أن الصراع من أجل تحديد موحد لوقت العمل، وهو أهم ناحية من نواحي الصراع بين الطبقتين، إنما يعتبر تعميماً للظروف التي كانت سائدة في منتصف القرن التاسع عشر.

وقد وصم ماركس الاقتصاد السياسي في هجومه عليه بأنه يعمل على تعزيز مصالح الطبقة الحاكمة، ثم عمم هذه الخصومة في بيان ذكر فيه أن الآراء والنظريات والفن والأدب والقانون والدين لا تعتبر إلا أدواراً عليا تبنى فوق البناء الأساسي للقوى الإنتاجية، وقد بدأ المعنى المادي للتاريخ عنده في جدله مع الدعاة إلى المدينة الفاضلة "يوتوبيا" ومخاصمته للاقتصاديين الذين كان ينظر إلى أيديولوجيتهم بعين الريبة ويعتبر آراءهم وحججهم ضده ستاراً يخفي وراءه شيئاً آخر، وأنهم لم يصلوا من السفه إلى حد الإيمان بما يقولون، وأنهم لو كانت لهم عيون تبصر، وآذان تسمع لرأوا وسمعوا الحقيقة الناصعة.

وقد طبق ماركس في أول الأمر على الوعي العام والعلمي ما طبقه فرويد فيما بعد على الوعي الفردي، فما يظنه الإنسان في نفسه غالباً ما يكون في خطته مماثلاً لما تظنه أمة في نفسها، وهو يقول أن الاقتصادي البورجوازي ليس منافقاً ولا مخادعاً فحسب، بل إن المصادر الحقيقية

لأيديولوجيته والتي لا يدركها هو نفسه، تدور في أعماقه في خيالات واعتقادات غير واعية تصل بمصالح طبقته، ومن ثم نرى أن الفرويدية الاجتماعية وجدت قبل فرويد كما أن الداروينية الملتسية وجدت قبل داروين، ويقول ماركس: "إن الإيديولوجية عملية يؤديها هذا المفكر، بوعيه ولكنه وعي خاطئ، إذ أن الدوافع التي تدفعه تظل مجهولة له، وإلا لا تكون عملية أيديولوجية على الإطلاق، ومن ثم يتصور دوافع خاطئة أو ظاهرية".

والنظرية المادية والاقتصادية للتاريخ، وهي التي تحول الفئات الأيديولوجية إلى بناء اقتصادي، لا تنطبق في أي ميدان أدق من انطباقها على ميدان الفكر الاقتصادي الذي بدأ منه ماركس، ومن المشكوك فيه أن تنسب الأفكار الفنية أو الدينية إلى أساس اقتصادي ونوفق في هذا النسب، ولكن لا شك في أن الأفكار الاقتصادية هي الثمرة الأولى للظروف الاقتصادية، والسياسة الاقتصادية، والمصالح الاقتصادية، فهي تعميم عن ظروف اقتصادية أو تبرير لسياسة اقتصادية قائمة أو تسليم بسياسة جديدة أو تثبيت مصالح اقتصادية مختلفة.

كان ماركس ضليعاً في تاريخ الفكر الاقتصادي ابتداءً من فلاسفة اليونان وقضاة الرومان إلى علماء اللاهوت في القرون الوسطى، ولعله دهش كما يدهش قارئ اليوم في تاريخ الفكر الاقتصادي من أن ما كتبته العقول الكبيرة عن الظروف والعلاقات الاقتصادية لا تتناسب فحسب مع ما عرف عنها من قوة الملاحظة والتعليل، فكيف قرر أرسطوطاليس مثلاً

أن "الرق" أمر ضروري؟ هل قال أن صيد الحيوان للحصول على لحمه وجلده أو العبيد للإفادة منهم "الطبيعية" و"غير الطبيعية" في الحصول على الثروة، واعتبر أن صيد الحيوان للحصول على لحمه وجلده أو العبيد للإفادة منهم في الخدمة طريق "طبيعية" وتسامح أفلاطون في جمهوريته الفاضلة في أمر الرق على أنه يتمشى مع النظام الطبيعي والمثالي، وكان كاتو التقي له الرأي نفسه فنصح باستغلال الرقيق بغاية القوة والعنف واستخدامهم حتى في العطلات العامة مخالفاً بذلك تعاليم الدين، وأدرج فارو العبيد في سلك الآلات الناطقة بين الآلات الصامتة أو شبه الناطقة كالبهائم، وكان القديس توماس أكونياس الراهب الدومينيكي وطبيب المدارس الإنجيلي، يرى أن العبيد ضرورة، لا لأن الإنسان في حاجة إلى العبيد، بل لأن العبودية نتيجة لسقوط آدم.

إن القوى الجبارة للملاحظة والتعليل عند هؤلاء الكتاب، ومبادئهم الخلقية العالية، والآفاق الواسعة لفلسفتهم، لم تعفهم من الوقوع في خطأ تعميم ظروف وقواعد قامت في أيامهم، والوقوف إلى جانب مصالح الطبقة الحاكمة، والتزموا قواعد معاصرة لهم وعموا عن تصور أي شيء آخر.

والطالب الذي يدرس تاريخ المذاهب الاقتصادية تأخذه الحيرة حين يجد التعصب الشديد أو السخط البالغ في كتابات أكثر المفكرين علماً وأعمقهم بحثاً، فحين يمجد الفيزوقراطيين الحق المقدس لملكية الأرض، وحين يسلم ملتس بأن الفقر حافز إلى إنتاج الثروة، ويعتبره ظاهرة اجتماعية يجب علاجها، وحين يدافع جون ستيوارت ميل "قبل وقوعه

تحت تأثير سان سيمون، عن نظرية "صندوق الأجور" التي استخدمت فترة طويلة على أنها أمضى سلاح يشهر في وجه مطالب العمال لزيادة الأجور، وحين يدخل سنيور في حماس بالغ معركة ضد تحديد ساعات العمل، وحين يسفه جيفونز فكرة الاتحادات التجارية ويكشف عن مساوئها، ندرك أن أكبر العقول ليست متحررة من غياهب التعصب والممالأة، ويرى ماركس أن تعصبهم ليس إلا تعصباً طبقيا إلى حد كبير، إذ أنه تثبيت للمصالح والنظم القائمة.

ومن ثم نستطيع القول بأنه في فترة بذاتها، وفي نطاق وحدة اجتماعية معينة تتشابه العقائد والمشكلات الأساسية التي تصلح كثيراً أو قليلاً كافتراضات غير واعية لمبادئ فردية، وأنها ترتبط بالنظم الأساسية فترة بذاتها، وتفاصيل المبدأ فردية وشخصية، أما البناء فجماعي وتاريخي، وقد يقول علماء النفس: إن مادة الوعي وتضميناتها الفردية والتفصيلية، تتمثل في خطوط الفرد الفكرية، وأن الوعي الباطن جماعي يقوم على خبرة الجماعة كلها ذائبة في ظروف الماضي والحاضر، وتتمثل في جو الفكر أو نمط الثقافة.

والواقع أن كل مبدأ له ناحيته الواعية، وبناؤه العالي الظاهر لكل عين، لكن له كذلك ناحيته الباطنية التي تختفي وراء السطح، وروحه التي تستلزم البحث عنها والنفاذ إليها، أليست المدرسة المنفعة الحدية مثلاً عمق في الفروض، وضعت بوعي أو شبه وعي، وتمتد جذورها في فلسفة الحياة كلها، وفي جو النصف الثاني من القرن التاسع عشر؟ إن ما يسمى بـ

"علم النفس الباطني" ينطبق انطباقاً تاماً على المبادئ الاقتصادية والاجتماعية، وشبه الوعي الاجتماعي الجماعي يخفي كنوزاً كثيرة تتطلب جهود الباحثين الراغبين في الكشف عنها.

وحين تحدث أرسطوطاليس عن "ضرورة " نظام الاسترقاق، لم يكن متنبهاً إلى الافتراضات الأساسية التي تختفي وراء هذا المعنى، وبنفس الصورة نرى أن كثيراً من الباحثين الاقتصاديين المحدثين لا ينتبهون إلى تلك القوى والتيارات الكبيرة التي تنشط في ظاهر عقولهم، وهذا يفسر السبب في أن كثيراً من الآراء تبدو خاطئة عند مواجهتها للمجتمع، وصحيحة حين ندخل شبه الوعي الجماعي في الاعتبار، "وتشبه طبقتا عقلنا جبلاً من الثلج يطفو في المحيط، فيظهر جزء واحد من ثمانية من حجمه فوق الماء، وتختفي الأجزاء السبعة الأخرى، وهو تشبيه يصلح في تحليل مبادئنا الاقتصادية، فالاهتمام البالغ بمدرسة المنفعة الحدية، والحماس الشديد الذي قوبلت به في مختلف الأوساط العلمية، لم يكن، في اعتقادي، بسبب الجزء الظاهر فوق الماء، وإنما للأجزاء السبعة المختفية تحته، وكم من مرة تحول شرح مدرسة المنفعة الحدية بطبيعتها إلى تمجيد لحرية التجارة بكل ما تحمله الحرية من معنى.

فالمذاهب والنظريات إذن لها أسرارها كما للأفراد أسرارهم، والبحث الدائب العميق لا بد أن يرقى بفهمنا للتعاليم الاقتصادية ويتيح لنا فرصة جديدة للتدبر في الأسس التي قامت عليها الأفكار الاقتصادية والاجتماعية.

هل تستهوي الدراسات الاقتصادية العقول الكبيرة؟

أي العقول تجذبها الدراسات الاقتصادية؟ أهي العقول الكبيرة أم هي المتوسطة، أم الصغيرة؟ هذا سؤال سأله "ألفرد مارشال"، ولم يكن واثقاً من الوصول إلى الجواب عليه، فقد تساءل كثير من المؤرخين للفكر الاقتصادي عن السر في أن فلاسفة اليونان القدماء لم يقولوا شيئاً عن الحياة الاقتصادية في أيامهم، وكانت حياة معقدة تتعرض لتغيرات كبيرة، وعن السر في أن فلاسفة الرومان الذين أظهروا قدرات خارقة على التجريد والتحليل للشئون القانونية، لم يعلقوا على مشكلات الاقتصاد الدولي في عهودهم، على الرغم من ازدهار تلك العهود بالنظم المتخصصة المعقدة، وقد أجاب ماكلوخ على هذا التساؤل بأن مسألة متابعة الثروة لم تكن جديرة بأن يبحثها الفلاسفة، ذلك لأن العمل الذي هو أساس كل ثراء، كان يعتبر حطة، ولكن حتى في أيام المسيحية حين وصل العمل إلى مرتبة العبادة، لم نجد العقول الكبيرة تغريها دراسة الثروة، وقد اعترف مارشال نفسه بأنه في أول الأمر تنازعته فكرة أن جمع الثروة يمكن أن تكون جديرة بالبحث العلمي فهو يقول: "الواقع أن علماً موضوعه الثروة غالباً ما يكون منفرا لطلابه لأول وهلة، لأن أولئك الذين يعملون على التقدم لتجاوز حدود العلم قل أن يعنوا بالثروة لذاتها".

ومن ثم فالحقيقة هي أن العقول الكبيرة التي أضافت أكبر قدر ممكن إلى تراث الفكر الاقتصادي، اعتبرت الاقتصاد نتيجة جزئية لاهتمامهم، وتولوا دراستها في أواخر حياتهم، بعد أن كرسوا كثيراً من جهودهم

للموضوعات الأخرى، فلم يتناول أرسطوطاليس وتوماس أكونياس المسائل الاقتصادية إلا عرضاً، ولم يكن بودان ولا هيوم ولا بنتام من رجال الاقتصاد مع أنهم قاموا بدراسات اقتصادية ضافية، وحتى آدم سميث كان فيلسوفاً خلقياً ومؤرخاً، وكان ملتس فيلسوفاً خلقياً وباحثاً في إحصاء السكان، وكان جون ستيوارت ميل من رجال المنطق والفلسفة.

ولم يكن كارل ماركس يطلق على نفسه لقب الاقتصادي، وكان باريتو مهندساً وورود برتوس من ذوى الأملاك، ومارشال نفسه يؤكد هذه القاعدة، فقد بدأ دراساته بأمور أخرى كالرياضة والأخلاق والفلسفة، وانصرف عن دراساته الاقتصادية بعد أن بدأ بها فلم يكتب إلا القليل بعد كتابه الأول "مبادئ الاقتصاد سنة ١٨٩٠".

أما اللورد كينز فلم يعرف عن حياته إلا القليل، ولكن حين يكتب تاريخه فسنرى أن القاعدة تنطبق عليه إذ أنه كان رجل أعمال ناجحاً، هوى الفلسفة والرياضة في أول أمره، فكتب عن التفاضل والتكامل، أما الاقتصاد فلم يكن هوايته الرئيسية في حياته.

غير أن العقول الكبيرة إذا لم يستهوها الاقتصاد ليكرسوا حياتهم لدراسته فإن ذلك يرجع أولاً إلى أنهم يعتبرون موضوع متابعة الثروة الاقتصادية شيئاً لا يستحق اهتمامهم وأخيراً لأنهم لا يأملون جزاء عملياً على دراساتهم، والظواهر الاقتصادية سريعة التغير والاختلاف حتى أن القابض عليها كالقابض على الماء بيده، فهو لا بد متسرب منها والتعميم فيها طريق إلى الفشل، ومن الناحية الأخرى فإن التعليل في المبهم على

أساس افتراضات قليلة هو عمل قليل الفائدة في حياتنا الواقعية، والعقول الكبيرة لا شك تستيئس حين ترى مختلف المدارس والمذاهب والنظم الاقتصادية يتنابذ بعضها مع بعض دون تقدم يذكر، ذلك لانعدام الأسس الثابتة التي يمكن أن يقوم عليها بناء شامخ.

ونستخلص من ذلك أن الحوافز الكبرى للفكر الاقتصادي إنما جاءت من خارج الاقتصاد سواء من المعاني القانونية الجديدة، أو من الطب أو العلوم أو الرياضة أو الإحصاء أو علم النفس أو الفن أو الاجتماع أو من حركات الإصلاح الاجتماعي الكبرى، ولم يكن للعاملين في ميادين الاقتصاد أثر يذكر فيما ذخر به الفكر الاقتصادي، وما نسميه الاقتصادي العامل لم يكن إلا مجرد عامل يقوم بما يعهد به إليه من عمل يكلفه إياه رجال عظماء من غير ميدانه، ولكنه سرعان ما يدرك أن الأرض التي يعمل بها لا يزيد خصبها من المادة الجديدة فتصبح عقيماً جرداء.

مبدأ الاختيار

إن مبدأ الاختيار من أقوى الأدوات وأنفعها في يد مؤرخ التاريخ، وهو كذلك من أكبر سقطاته في الوقت نفسه، فالمؤرخ يقدم صورة ليست فوتوغرافية لفترة ما، وهو من هذه الناحية يشبه الرسام الذي عليه أن يتخير الموضع الذي يراه، واختياره إنما يقوم على تفسيره، وهنا لا يتم الأمر بما عنده من نظريات ومعرفة بل يدخل معه ميوله وأهواؤه، فما دام قد ترك له الاختيار، فإنه يهمل الكثير مما هو قيم وضروري، إن على المؤرخ أن

يعرف ما هو ضروري. ولكن قصور هذا الضروري يستلزم حسن التقديم وصدق الحكم، ونخلص من ذلك إلى أن كتابة التاريخ ذات جذور عميقة في توجيهها أي في قيمنا ونظرياتنا التي تتغير بتغير الزمن. ونخلص كذلك إلى أن التاريخ غالباً حين يعلمنا نظرية أو مبدأ خلقياً، فذلك لأن هذه النظرية أو هذا المبدأ الخلقي كانا سابقين على الوصف التاريخي، وأن يدنا قد استرشدت به في رسم الصورة.

ومن أهم الأخطاء أنه كلما زادت حرية اختيار الصورة التاريخية كلما بعدت الصورة عن أن تكون تاريخاً، ذلك أننا نعلم جميعاً أن الصورة التاريخية المختارة تصل إلى أن تكون نظرية، وأن بعض هذه الصور المختارة كنموذج عند مؤرخي الاقتصاد تصور مبدأ التجاريين مثلاً في فترة ما بين العصور الوسطى وحرية التجارة، وكصورة الرأسمالية أو صورة الثورة الصناعية.

والواقع أن مبدأ التجاريين أو الرأسماليين لم يوجد قط بالمعنى الذي يوجد به مصنع أو صناعة ما، فكل فكرة كانت نتيجة التخيل والاختيار، فنحن ندرك مزايا فترة أو حركة بذاتها، اعتقاداً بضرورتها وتكون ما يسميه "ماكس ويبر" بالنمط النموذجي الذي لا يمثل التجريد فحسب بل يمثل أيضاً إضافة بعض الملامح وحذف البعض الآخر لتكون صورة متماسكة أو مقنعة بمعنى أدق.

وعلى مؤرخ التاريخ أن يختار بين رسم صور مختارة أو أن يعمل على مجرد تسجيل الوقائع، وفي الحالة الأولى يكون أكثر ميلاً إلى التمسك

بالنظريات "نظرياً" أما في الحالة الأخرى فإنه يكون أقرب إلى أن يكون مؤرخ تاريخ.

وهذا يعني أن المؤرخ الصادق يجب أن يكتب أشياء ضخمة حتى عن أصغر قطاعات الخبرة التاريخية وأقصرها، لأنه في هذه الحالة يستطيع أن يكون أكثر عدالة بالنسبة لدسامة المادة، ويقابل ذلك أن الكتاب الصغير عن فترة كبيرة يجب أن يكون دقيق الاختيار بحيث يعطي مجرد هيكل عظمي، وأن كان ذلك صورة غير صحيحة لا تتعدى أن تكون نظرية تاريخية.

ومشكلة الاختيار هذه التي تواجه المؤرخ، تواجه هي نفسها مؤرخ الفكر الاقتصادي، وتسبب له متاعب تؤرقه، فعليه أن يتناول المذاهب والمدارس والنظم، وهذه لا تتمثل بهذه الصور في المادة الموجودة، إذ ما هي الاشتراكية مثلاً؟ ومتى تبدأ؟ وما هي مبادؤها ونظرياتها؟ وأي الباحثين يمكن أن ينسب إلى هذا النظام؟ وهل يمكن أن ينسب هذا العالم أو ذاك إلى هذا النظام نسباً ضعيفاً أو شديداً؟ إن الاشتراكية لا توجد بالمعنى الذي وجد به ماركس.

وما هي المدرسة الكلاسيكية؟ هل هي في أوسع معانيها المدرسة الفكرية البريطانية أثناء الثورة الصناعية أي من سنة ١٧٧٠ إلى سنة ١٨٥٠ والتي تبدأ بآدم سميث وتشمل جون ستيوارت ميل؟ وهل تضم كذلك ساي وباتستيا، وهل سنيور من روادها؟ وما هي المبادئ والنظريات الأساسية لهذه المدرسة؟ أليس لجون ستيوارت ميل وضع مستقل كحلقة

الوصل بين مذهب الحرية ومذهب الاشتراكية كاشتراكي حر أو حر اشتراكي؟ ومن ثم نعود إلى القول بأن المدرسة الكلاسيكية لا توجد بالمعنى الذي وجد به آدم سميث أو ريكاردو مثلاً.

وحتى حين نواجه مشكلة أبسط، كتصوير مذهب آدم سميث أو كارل ماركس، فإننا دائماً نواجه كذلك عيوب الاختيار، فالباحث – قبل كل شيء – يتطور ويتغير، ولنأخذ مثلا لذلك "ملتس" فنجد طبعتين مختلفتين لموضوعه عن مبدأ السكان، أولاهما في سنة ١٧٩٨ التي يأخذ فيها على السكان الرذيلة والفاقة، وينتهي من ذلك إلى نتائج تدعو لليأس وخيبة الأمل، والأخرى في سنة ١٨٠٣، يقول فيها الباحث نفسه: أنها بصورتها الجديدة تعتبر عملاً جدياً له تصورات مختلفة واسعة تقوم على فكرة "القيد الأدبي" وإلى جانب هاتين الطبعتين هناك الطبعة الخامسة ثم السادسة، وفيهما زيادات وتنقيحات جديدة.

وهناك أمثلة أخرى كثيرة لعلماء يغيرون آراءهم ونظرياتهم، فنجد جون ستيوارت ميل مثلاً يتنكر لنظرية صندوق الأجور، التي كان من أشد المدافعين عنها من قبل، وفضلاً عن ذلك فقد وقع تحت تأثير سان سيمون وأوجست كونت في آخر أيامه.

ومن المحدثين نرى ألفرد مارشال دائب التغيير في كتابه "مبادئ الاقتصاد" من طبعة إلى طبعة، ولكي نصدق الحكم على آرائه يجب أن نقارن بين طبعاته التي تختلف إحداها عن الأخرى في نواح كثيرة.

وكينز نفسه كانت له ثلاثة أدوار مختلفة، وما يسمى مذهب كينز لم يتجمع إلا في عام ١٩٣٦ حين نشر كتابه "النظرية العامة" على حين أنه أصبح ليس سراً أن كينز في سنوات الحرب مضى في تأييد مبادئ التخطيط أكثر مما أورد في مؤلفاته.

تنبؤات الاقتصاديين

هل تعتبر تنبؤات الاقتصاديين أصدق فيما يتصل بالتنمية للمستقبل من أقوال غيرهم؟ وهل تفضل آراؤهم عن النتائج العملية آراء غيرهم من ذوي الإدراك السليم؟ إن الإجابة على هذا السؤال تتطلب الرجوع إلى الماضي ودراسة أبرز الاقتصاديين وأقواهم حجة.

ولنضرب لذلك أمثلة قليلة، فآدم سميث مثلاً، على الرغم من دقته في كثير من أحكامه كانت نظرته ضيقة الأفق بالنسبة لنشاط الشركات المساهمة، ولقد اعتقد هو أن انتشارها غير محتمل، إذ أنها لم تكن تناسب إلا العمل "الروتيني"، وكانت ضارة بصفة عامة تقريباً، فهو يقول: "أن أنواع التجارة التي تستطيع الشركات المساهمة أن تباشرها بنجاح، هي الأنواع التي يمكن أن تتحدد عملياتها في إطار من "الروتين"، وفي شكل من التوحيد لا يسمح إلا بأقل درجة من التنويع، نذكر من هذا النوع أولاً "البنوك"، وثانياً "التأمين ضد الحريق"، وضد أخطار البحر، وثالثاً "حفر القنوات الملاحية وصيانتها"، ورابعاً "تغذية مدينة كبيرة بالماء" من كتاب ثروة الشعوب لآدم سميث، الكتاب الخامس، الفصل الأول، الجزء الثالث"

فلو أن الاقتصادي المحدث له رأي مماثل فيما يتصل بمشروعات التأميم، فلن يضير المؤمين ذلك الرأي. وكان لملتس رأي يعارض به كل نظام للمساواة والتخفيف عن الفقراء، فهو يقول: أن الرخاء العام يؤدي إلى زيادة في معدل المواليد ومن ثم ينتهي الأمر إلى تعطيل جهود رفع مستوى المعيشة نتيجة مولد عدد أكبر من الأفواه التي يجب سدها بالطعام "راجع كتاب حديث عن السكان الكتاب الثالث، الفصل الثالث لملتس". ومع ذلك فإن ما حدث كان على العكس، فإننا نرى أن الدخول الكبيرة تؤدي إلى نسل أقل، وهكذا يقل معدل المواليد.

وفي الصراع الذي دار ضد "إصلاح المصنع" في إنجلترا في منتصف القرن التاسع عشر، كتب وليم كنتجهام في كتابه "نمو الصناعة والتجارة الإنجليزية في الوقت الحاضر" يقول: "كانت كل خطوة كسباً من المعارضة الشديدة التي تزعمها خبراء الاقتصاد وعلى رأسهم سنيور الذي كان يردد أن تخفيض ساعات العمل يعني خسارة مدمرة لأصحاب الأعمال لا بد أن ينعكس أثرها على تجارة البلاد، وسيكون له آثاره البالغة على أصحاب الأعمال أنفسهم، فلو اقتطعت الساعة الأخيرة، اختفت فائدة رأس المال المستثمر في المصنع "رسالة عن قانون المصانع ص ١٢ سنيور" ومع ذلك فقد أصبح قانون المصانع حقيقة واقعة، دون أن يحدث الخراب المدمر الذي تكهن به رجال الاقتصاد.

وهناك ما نراه أيضاً مما ذكره جون ستيوارت ميل عن نظريته في القيمة، من أنها تحل كل مشكلة حلاً دائماً، وأنها وافية لا تحتاج لإضافة

جديد إليها، فهو يقول "من حسن الحظ أنه ليس في قوانين القيمة ما يحتاج إلى توضيح في الحاضر أو المستقبل، فنظرية الموضوع كاملة، والمشكلة الوحيدة التي تتطلب الحل هي المشكلات التي تثار عند تطبيقها" – "راجع مبادئ الاقتصاد السياسي لجون ستيوارت ميل، الجزء الأول، ص ٥٣٧، لندن ١٨٧١".

ولكنه لم يتكهن بذلك الفيضان من البحوث الاقتصادية التي تناولت موضوع القيمة مما ألقى الكثير من الضوء على المشكلة، ومع ذلك فإن الفصول التي كتبها عن "حالة الركود" وعن "مستقبل الطبقات العاملة" وصلت إلى درجة النبوءة إذ أن ما كتبه من مائة سنة قد تحقق اليوم، فهو يقول ما يلي: إنني اعترف بأنني لا تستهويني الحياة المثالية التي ينادي بها أولئك الذين يعتقدون أن الوضع الطبيعي للبشر هو الصراع في سبيل العيش، وأن التزاحم بالمناكب، ووطء أقدام بعضهم البعض، وهو ما يكون النمط الموجود من الحياة الاجتماعية، هو أهم ما يتطلبه تأكيد التقدم الاقتصادي، قد تكون هذه مرحلة ضرورية من مراحل تقدم الحضارة، وأن الدول الأوروبية التي أسعدها الحظ الآن بالتحفظ منها قد تجد نفسها مضطرة لأن تخضع لها" – "الجزء الثاني ص ٣٢٨"

ومن بين رجال الاقتصاد والاجتماع الذين وفقوا كل التوفيق في تكهناتهم لاتجاهات المستقبل نذكر سان سيمون، فقد تكهن بالنمو العظيم للآلات الصناعية، وكان شعاره في سنة ١٨١٧ "كل شيء يتحقق بالصناعة، وكل شيء يتحقق للصناعة" وتكهن كذلك بارتقاء العلم

والتكنولوجيا "العلوم التطبيقية"، وما يتحقق لهما من سلطان حتى في الميدان الروحي والخلقي، وقال: أن السلطة السياسية ستنتقل من الطبقات التقليدية إلى الفنيين والعلماء والإداريين، "فلن تصبح الأمة إلا مجتمعاً صناعياً كبيراً"، ونظرته كلها ليست إلا خليطاً من حكم العلم، والاشتراكية هي أقرب ما تكون من خبرتنا الحاضرة، وتكهنه بسيادة الصناعة وكذلك بالعلاقات الدولية تدل على صدق أحكامه وتكهناته، فهو يقول: "يجب أن يقوم اليوم بين الشعوب في شرق أوروبا ارتباط وثيق في الجهود السياسية" وكان هدفه الصحيح قيام علاقات دولية، وإن كان من رأيه أن تتم على خطوات، وهو الذي تكون بقيام اتحاد اقتصادي وسياسي بين فرنسا وإنجلترا كنواة لوحدة غرب أوروبا تجذب إليها الأمم الأخرى وبخاصة ألمانيا.

وما تكهن به ماركس عن تطور الرأسمالية في المستقبل كان خاطئاً ولكنه لم يكن خطأ شاملاً، فقد كان رجلاً بعيد النظر، وكان صادق الرأي في جداله بأن تطور الرأسمالية سيؤدي إلى الاشتراكية، إذا قصد بالاشتراكية تأميم الصناعات الأساسية، وهي عملية متقدمة في أوروبا، وكان صادق الرأي كذلك في افتراضه أن زيادة النمو في الرأسمالية إذا تركت لشأنها لا بد أن تزيد من حدة الصراع بين رأس المال والعمل مما يزيد من شدة التقلبات الصناعية، ويزيد من القوة الاحتياطية لجيش العمل، ويؤكد هذه التكهنات ما حدث من تطورات في فترة الحرب، وبخاصة أرقام إحصاءات البطالة في ألمانيا والولايات المتحدة وأوروبا، وكان صادق الرأي كذلك فيما تكهن به عن مركزية الصناعة واحتكارها.

ولكن هناك أشياء أخرى كان مخطئاً في تقديره لها، فلم يتخذ السلام الاجتماعي مثلاً الشكل الذي زعمه له بالنسبة لتوزيع الدخل إذ حيثما اختفت قطاعات الطبقة الوسطى، استبدلت بفائض من الوافدين عليها من الكتبة والموظفين والمهندسين وصغار التجار وأصحاب المهن.

وأظهر ما يكون خطأ ماركس في تكهنه بأن الاتجاه نحو الاشتراكية سيظهر بوضوح في البلاد المتقدمة في الصناعة كألمانيا وإنجلترا وفرنسا؛ فالواقع أن التغييرات الثورية حدثت في البلاد المتخلفة، حتى أنه يمكن القول بأن الاشتراكية ظهرت كثورة في البلاد المتخلفة، وهنا نجد لينين يتدخل ليقدم في نظريته عن الاستعمار تصحيحاً لنظرية ماركس فيقول: أن التغيير الثوري لا بد أن يأتي من الدول المتخلفة لأنها تكون محل استغلال إلى درجة متزايدة من جانب قوى كبيرة تنتظمها مصالح احتكارية للاستغلال القومي.

وثمة نظرة سريعة نلقيها إلى ألمع رجال الاقتصاد في جيلنا الحاضر وهو اللورد كينز، فقد كان رأيه صحيحاً في نقده لسياسة بنك إنجلترا سنة ١٩٢٥ حين تكهن بنكسة من جراء عودة البنك لقاعدة الذهب، ولكنه كان مخطئاً في تكهنه والنتائج الاقتصادية لمعاهدة فرساي "راجع سلام قرطاجة أو النتائج الاقتصادية من وجهة نظر اللورد كينز، تأليف إتيين مانتو سنة ١٩٤٦ ص١٧ و ٢١٨"

بكل ما أوردنا من أمثلة نعتقد أننا أثبتنا أنه يحسن برجال الاقتصاد أن يكونوا أكثر تواضعاً وتحفظاً عند إبداء آرائهم بالنسبة للتغيرات الهيكلية، أو بالنسبة للتكهن للمستقبل.

النظريات الأولى في المذاهب الاقتصادية

البذور في تاريخ المذاهب هي الآراء التي نبتت على يد الزمن حتى برزت المبادئ منها هي كغيرها من بذور الحياة متناثرة في تاريخ البحوث الاقتصادية تناثراً حراً طليقاً، ويحدث أحياناً أن نجد ومضات من التأمل العميق وسط بحوث مليئة بالخطأ الفاضح والأفكار يسهل الوصول إليها كالحال عند شراء بذور أندر أنواع النبات والزهور، ولكن ما يهم هو تحسين الفكرة، والقدرة على استنبات نبات قوي كامل النمو يصمد للريح العاصف، يحس كل من يقابله بجماله وتناسقه. إن الفكرة، كوعد الفرد، قد يتحقق وقد لا تحقق، وكذلك النبات حينما يوجد فإنه يعيش ويتكاثر من نفسه.

وعلى الباحثين عن بذور الفكر أن يقرءوا ما كتبه الكتاب المغمورون، وسيدهشون غالباً لما يجدون من أفكار أصيلة نمت فيما بعد، كذلك فإننا نجد كثيراً من الفكر الأصيل فيما كتبه كبار الكتاب وإن كنا لا نستطيع القول بأن المذاهب التي ظهرت من بعدهم يمكن أن تنسب إليهم.

إنك تجد مثلاً أن بذور الاشتراكية قد ظهرت في كتاب أفلاطون "الجمهورية"، وهي وإن كانت اشتراكية مثالية ارستقراطية أخلاقية إلا أنها الأساس لما كتب في القرنين السادس عشر والسابع عشر عن المدينة الفاضلة، ووصل إلى ذروته في أوائل القرن التاسع عشر، ولقد وجدت الاشتراكية، وهي دائمة النمو مع الزمن، غذاء جديداً قوياً ينبثق من مصادر أخرى في تفسير جديد لما يطلق عليه الاشتراكية العلمية لماركس وإنجلز، وقصة نمو شجرة الاشتراكية القوية المتحدة الألوان، وما تفرع عنها من أغصان وفروع قصة مثيرة حقاً.

كذلك فإن بذور مذهب مالتس جاءت في كتابات أفلاطون وبوتيرو ووالاس وترجو، لكنها كانت متناثرة تناثراً شديداً في كل ما كتب عن الاقتصاد والاجتماع، وفي الوقت نفسه نرى ملتس يتطور فيضيف أغصاناً ويشذب أخرى، مما أثار التعليق والتفسير والنقد والمعارضة الشديدة.

ومذهب السخرية الذي نادى به آدم سميث نبع من عدة مصادر تناثرت بذوره في أصول من الصعب تحديدها جميعاً، نذكر منها كانتيلون وهيوم ولوك وهاتشنسون ويجب أن نشير كذلك إلى مقالاته في الدفاع عن تجارة الهند الشرقية، ودراسات سنة ١٧٠١ التي ظهرت فيها نظرية تقسيم العمل

وفي كتابات آدم سميث بدوره بذور جيدة كانت أصل نمو آراء اقتصادية كثيرة كنظريته في الأجور التي ترتبط في كثير من موضوعاتها المراحل المختلفة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فهو يقول: إن الحد

الأعلى للأجور إنما يقرره إنتاج العمل الذي يمثل التعويض القومي للعمل، ففي ظل طبيعة الأشياء، ومن هذه البذور نشأت نظرية الإنتاجية والأجور .

ولكن آدم سميث بعقليته السليمة يقول: إن هناك ظروفاً بذاتها تتيح للعمال مغانم كثيرة، تمكنهم من رفع أجورهم عن الحد الموضوع فهو يقول: "في الوقت الذي يزيد فيه رصيد الصندوق المخصص لدفع الأجور زيادة مستمرة، في اتجاه تصاعدي نحو التنمية نتوقع زيادة في معدلات الأجور، وهذه هي نظرية صندوق الأجور التي تبناها في القرن التالي جون ستيوارت ميل وغيره.

ونظرية كينز عن العمالة الكاملة تنتشر في كل ما كتب الباحثون من التجاريين كتوماس مان، جوزياشايلد، جون لو، ليعيماس، ومنكرثيان وغيرهم، حتى أنه ليصعب تحديد مصدر بذاته، وقد كتبوا جميعاً يدافعون عن نظرية ضعف الاستهلاك.

وكان كوبدن في بحثه عن إنجلترا وأيرلندا وأمريكا سنة ١٨٣٥ المصدر الذي استمد منه ماكس ويبر وسومبارت وتاوني مادتهم في نظرية الصلة المتينة بين الدين والتطور الصناعي، وبين البروتستانتية والرأسمالية، فهو يقول "ليس هناك إقليم في العالم كسويسرا، تظهر فيه آثار الكاثوليكية ومذاهب الإصلاح على الوظيفة المؤقتة للمجتمعات فمن ولاياتها الاثنتين والعشرين، عشر ذات أغلبية كاثوليكية وثمان بروتستانتية، والأربع الباقية خليط متعادل من المذهبين، والولايات الكاثوليكية تحترف الزراعة، ليست

لها تجارة ولا صناعة إلا ما يباشر في المنزل، أما في الولايات المختلطة فالسكان يشتغلون بصناعة المنسوجات القطنية، على أنه يلاحظ أن الكاثوليك منهم منصرفون إلى الزراعة فقط، أما البروتستانت فإلى الصناعة، والولايات البروتستانتية الثمان تشتغل بالصناعة" وقد ذكر حقائق مماثلة عن فرنسا وألمانيا وإيطاليا وهولندا وإسبانيا وآيرلندا"، واستخلص من ذلك قوله: "هذه الحقائق تؤكد يقين أن مذاهب الإصلاح الديني تعمل أكثر من الكاثوليكية على رخاء الشعوب وتقدمها"

وهنا نجد أكثر من بذرة واحدة، فلدينا أصل نظرية نمت فيما بعد نمواً راسخاً لما نراه اليوم من عوامل التطور الصناعي؛ فإذا عادلنا بين المذهب والفكرة التي قام عليها ثبت لنا صدق ما قاله سليمان، من أنه لا جديد تحت الشمس، وإن كان من الخطأ أن نخطط بين الفكرة والمذهب، فالفكرة ومضة تلمع بين الحين والحين، ثم تروح في زوايا النسيان.

إن رمزية البذور تنطبق أكثر ما تنطبق في ميدان العلوم الاجتماعية، أما لماذا ينمو بعض البذور قوياً سامقاً متكاثراً؟، فهذا ما لا يمكن تعليله، ولكن الذي نعرفه أن قوة نمو نظرية ما ليست لها علاقة تذكر بقيمتها الفكرية في أي حال، فكثير من الأعمال الفكرية العظيمة لم يكن لها إلا أثر قليل، على حين أن خليطاً من الآراء والتحليل والعاطفة كان عاملاً قوياً في تشكيل العقول والعادات في الحياة الاجتماعية، وبعض المذاهب كانت توائم مطالب عصر بذاته، على حين أن مذاهب أخرى دعي إليها في وقت سابق بمدى بعيد على الوقت الذي طبقت فيه، نذكر فيها المذهب الخاص

بالعصور المتوسطة الذي دعا إليه توماس أكونياس، وراء القرون الثلاثة التي تلته، سبقت إليه دعوة أرسطوطاليس من ستة عشر قرناً قبله، وجون لو، صاحب فكرة ورق النقد، بضمان الأرض، لم يطبق الألمان فكرته إلا في سنة ١٩٢٣ أي بعد دعوته بقرنين من الزمان، وريكارد وضع نظريته عن النقد قبل قانون بيل سنة ١٨٤٤ بوقت طويل، وكارل ماركس دعا إلى مذهبه قبل عصر التخطيط بزمن بعيد.

أنـجح الطرق في التطبيق

أي طرق البحوث الاقتصادية أكثر نجاحاً؟ لنلق نظرة على أفضل هذه البحوث، هناك بحثان بارزان: أحدهما "ثروة الشعب" الذي وصفه سيرجون ماكنتوش بأنه الكتاب الأوحد الذي أدى إلى تغير عام مباشر في أهم أجزاء التشريعات بالأمم المتمدينة، ويقول عنه باجو: لقد كان لكتاب "ثروة الشعوب" أثر عجيب. لقد تأثرت به حياة كل فرد تقريباً في إنجلترا، ولا يوجد شكل آخر من أشكال الفلسفة كان له حتى واحد في الألف من الأثر مثلما كان الفلسفة هذا الكتاب. لقد رسخت تعاليمه في إدراك الأمة رسوخاً لا يمكن النيل منه، ويقول عنه كننجهام: "إنه كتاب أقام عصراً" والواقع أنه معين فكري لقوة عظيمة لا تفنى، هي قوة التحرر الاقتصادي.

والبحث الآخر هو كتاب "رأس المال" لكارل ماركس، وهو ما أسماه إنجلز بإنجيل الطبقة العاملة، ومهما يكن ما أطلق عليه، فقد كان مصدر المهم أوحى بكثير من الحركات الاشتراكية الكبرى، وظل كتاب ماركس في

مدى يزيد على المائة سنة موضوعاً للشرح والتفسير في كل جيل على طريقته، ولا شك أن ما كتب عنه أو ما صدر من مذاهب كتاب كان ميلادها بسببه، إنما يدل دلالة قوية على خصوبته وإنتاجه، حتى أن أشد معارضيه وأعنف خصومه، وجدوا من كتاباته ما أفادوا منه وأخذوا عنه.

أما ما يشترك فيه هذان الكتابان العظيمان فهو النهج الذي استخدم في كتابتهما، وهو نهج الربط بين التحليل التاريخي والتحليل المجرد، فقد ازدان كتاب آدم سميث بكثير من الأمثلة والجوانب التاريخية، مما جعل من كتابه مادة شائقة في قراءتها لأنه يجمع بين التاريخ والنظريات، والكتاب يستمد قيمته المشوقة من جدله مع مدرسة التجاريين الذي يستغرق ربعه، وواضح أن لآدم سميث غرضاً معيناً يسعى له، هو إيجاد أداة لتحسين الظروف الاقتصادية ولإصلاح سياسة الحكومة.

وتتوافر الخصائص نفسها في كتاب "رأس المال" لماركس، فهو تاريخي في جزء منه، ونظري في جزء ثان، وجدال عنيف مع خصومه في جزء ثالث، وهو يصور تاريخ صراع الطبقات في فرنسا في الحركة الثورية، وتاريخ صراع الطبقات في صورة اقتصادية لرفع الأجور ونقص ساعات العمل وتحسين ظروفه تصويراً غاية في النقاء والعمق، وقد درس ماركس أولاً مجموعة الكتب البيضاء والتقارير والمذكرات الأخرى التي صدرت أثناء فترة الصراع على التشريع الاجتماعي بإنجلترا، وحمل عليها حملة شعواء، أما هجومه العنيف على خصومه فلا يعدله شيء مما كتب في البحث

الاقتصادي، وكان يرى ضرورة أن يوضح أن هجومه على الرأسماليين لا يعني أشخاصهم، ولكنه يعني النظام الرأسمالي ذاته.

وواضح أن الكتاب له هدف جعله نصب عينيه، وهو ما أكده ماركس نفسه، وهو إيجاد سلاح فكري في الصراع الطبقي مع رأس المال، وكان ماركس في أروع عصوره حين تناول التطور التاريخي، يصف قوانين التطور الرأسمالي، ثم يعمهم اتجاهات التطور والتغير التاريخي في علاقات الطبقات، ووضع معادلة تبدأ من الاسترقاق إلى الاستعباد، إلى العمل بعقد طويل الأجل، إلى العمل الحر بأجر، إلى اتحادات العمال، إلى الاشتراكية، وكانت نظراته ذات نفاذ في مستقبل الاتجاهات التاريخية.

وثمة كتب أخرى توصف بالعظمة في شئون الاقتصاد، نذكر منها كتاب ملتس عن "نظرية السكان" و"مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب" لريكاردو، و"المبادئ الجديدة" لسيسموندي ومؤلفات فردريك ليست وروشيه وشمولر.

وكان ملتس من الاقتصاديين القلائل الذين تطلق أسماؤهم على حركة كاملة ومدرسة للفكر. لقد أثر على أخصب عقول الاقتصاديين والطبيعيين أيضاً، ونذكر منهم شارلس داروين، الذي قال: في أكتوبر سنة ١٨٣٨ أي بعد أن بدأت تجاربي بخمسة عشر شهراً، قرأت كتاب ملتس عن السكان، قراءة تسلية أولاً، ولما كنت متهيئاً للتأمل في الصراع على الوجود، وهو ما لا بد أن يتهيأ لكل فرد من مشاهداته الطويلة لعادات الحيوان والنبات. لكن هذا الكتاب قد دفعني إلى أن أفكر في أن الأنواع الصالحة تميل إلى

البقاء، وغير الصالحة إلى الفناء، ونتيجة ذلك هي بقاء الأصلح، وهيأ الكتاب نفسه لألفرد راسل ما كان يبحث عنه من مفتاح السر للعامل المؤثر في تطور الأجناس العضوية، وهكذا نرى أن ما نسميه الداروينية الاجتماعية إنما هو غصن من أغصان نظرية ملتس. إنه لم يكن قوي الأثر فيما كتب فحسب، بل كان كذلك أيضاً في التأثير على سلوك الجماعات من حيث الجنس والزواج.

أما كتابات سيسموندي فتقف في مفترق الطرق من حركات عظيمة ثلاث أثر فيها تأثيراً ظاهراً، هي المدرسة التاريخية، ومدرسة الإصلاح المسيحي التي تزعمها لابلاي، والمدرسة الاشتراكية، وقد بدأ سيسموندي عمله مؤرخاً فوضع كتابه الأشهر "تاريخ فرنسا"، وهو يقول: "لم أقرأ إلا القليل عن الاقتصاد، ولكني درست الحقائق التاريخية فجعلتني أغير من رأيي"، وكتابه يبشر باقتصاديات الدخل القومي على أساس اتفاق استهلاكي مناسب، كما يبشر بسياسة العمالة الكاملة والرخاء الاجتماعي.

ومن الكتب الاقتصادية الحديثة العظيمة: كتب مارشال، وفبلن وكينز، وهي كلها تؤيد القاعدة من أن أفضل الوسائل وأنفعها في الدراسات الاقتصادية هي ما ربطت بين الوصف التاريخي والنظري، أما أولئك الذين يدعون إلى "الاقتصاد البحت" فقد أسقطوا هذا الربط من حسابهم، واعتقادي أن هذا خطأ منهم، وأنهم يثبتون سوء إدراكهم إجهاد الحقل الذي يعملون فيه".

التشريع والمذاهب الاقتصادية

كان التفاعل بين البحوث الاقتصادية والتشريع الاقتصادي، وثيقاً لدرجة جعلت كثيراً من المؤرخين يعالجونهما معاً، فكلاهما يؤثر تأثيراً متواصلاً على الآخر، فالبحوث الاقتصادية تمهد الطريق للتشريع الاقتصادي كما حدث في القرنين السادس عشر والسابع عشر في إنجلترا وفرنسا، وكما حدث من إدخال كتاب آدم سميث "ثروة الشعوب" في مجلس العموم في عهد وليم بت، وما انتهت إليه البحوث من محصول متوافر من التشريعات الاجتماعية.

وللتشريع الاقتصادي كذلك أثره على البحوث الاقتصادية، وإن أنكر ذلك رجال الاقتصاد. إذ الواقع أن التشريع الاقتصادي يشكل جزءًا متكاملاً من البحوث الاقتصادية، فالقوانين ذاتها جزء من البحوث أهم من الكتب والمقالات في كثير من الأحيان؛ فقانون الضياع الذي أصدرته الملكة إليزابيث سنة ١٥٦٣ كان بحثاً اقتصادياً مهماً يمكن أن يستخلص منه مذهب اقتصادي كامل.

والتشريع الاقتصادي غالباً ما يكون نتيجة دراسة عميقة وفحص دقيق للظروف، فضلاً عن كونه نتيجة لمحاولة التوفيق بين مصالح متضاربة، وتعبيراً عن فكرة سائدة تكشف عن الآراء الصحيحة في عصر ما .والقوانين التشريعية غالباً ما يسبقها تقارير ودراسات، ومشروعات مستفيضة أو مقتضبة تكون جزءًا مكملاً لهذا التشريع بأوسع معانيه، وهي كذلك تتوسط بين التشريعات والبحث، فالتقارير التي سبقت التشريع

الاجتماعي الذي صدر في السنوات ١٨٣٠/ ١٨٣٩ و ١٨٤٠/ ١٨٤٩ وتحديد ساعات العمل ليست وثائق عظيمة القيمة فحسب، ولكنها إضافات ممتعة للفكر الاقتصادي استخدمها دعاة الاشتراكية، وبخاصة ماركس. وفي الأيام الأخيرة تعتبر الكتب البيضاء البريطانية عن العمالة الكاملة أو مشروع بيفردج للتأمين الاجتماعي بحوثاً اقتصادية أهم كثيراً مما ظهر من كتب الاقتصاد المعاصرة.

وهنالك في الوقت الحاضر مجموعة المطبوعات الرسمية التي تنشرها الهيئات الدولية كعصبة الأمم، ومكتب العمل الدولي، وغرفة التجارة الدولية، والمعهد الدولي للزراعة، وغيرها من المؤسسات الدولية. إن بعض هذه المطبوعات نظري بحت، أو دراسات للتجارة الدولية أو السكان أو غير ذلك، وهذه الدراسات بطبيعة الحال تعتمد على موارد ضخمة وعلى جهود جماعية وتستخدم فيها شتى الوثائق والسجلات، ومن ثم تتفادى الجهود الفردية التي تضيع في غمرة التنافس. والواقع أنه لا معنى للبحوث التي يقوم بها الأفراد بمواردهم الهزيلة أمام البحوث الجماعية في مصالح الحكومة ومعاهد البحوث، والمؤسسات الدولية بما لديها من موارد لا تنضب للبحث في شتى الموضوعات.

وليست التشريعات الحديثة وحدها ووثائقها هي التي تعتبر نوعاً من البحوث الرسمية، بل هنالك أيضاً التشريعات الاقتصادية في كل العصور، وهي وإن كانت مختصرة غالباً، إلا أنها تتضمن مبادئ يمكن التوسع فيها، وتقديمها بحالة أدق من حيث التنظيم والمبدأ.

وللبحوث الرسمية أثرها القوي في بحوث الاقتصاديين؛ فهي ربح لهم إذ أنها تصلح كنقطة بدء لبحوثهم ودراساتهم، وهي إما موضع هجوم أو دفاع، ومن ثم تكون سدى لحمة نظريات الاقتصاديين، وما تتضمنه من مبادئ يمكن تقديمها أو تكملتها أو تنقيحها أو تعميقها أو التوسع فيها، فآدم سميث مثلاً إنما كتب ما كتب لأنه أراد أن يثبت أن الآراء التي وردت في التشريعات الاقتصادية في أيامه كانت خاطئة، وكتب ريكاردو بقصد تعديل تشريع النقد في أيامه، وكتب أعظم رجال الاشتراكية لأنهم اعتبروا قوانين الملكية الخاصة ضرراً بالغاً للمجتمع.

واتخذ كثير من الكتاب المحدثين التشريعات الاقتصادية القائمة نقطة ابتداء لبحوثهم، فهاجم كينز تشريع النقد والسياسة النقدية وتوسع تدريجياً في آرائه الكامنة وراء هجومه، فعممها داخل إطار فلسفي، وكذلك فإن التشريع الاقتصادي الجديد في بريطانيا، ابتداء من تقرير بيفردج والكتاب الأبيض عن العمالة الكاملة – والذي انتهى بأن أصدرت حكومة العمال قوانين التأمين الاجتماعي والخدمات الصحية والتعليم وبرنامج الإسكان، وقوانين التأميم – إنما تؤيده المبادئ الاقتصادية الجديدة التي تضمنتها، والتي لم ترد في كتب اقتصادية، وإن كان لا بد على مدى الزمن أن تتسع حتى تصبح مذهباً اقتصادياً كاملاً

٢ - أمثلة من التاريخ

ريكاردو وماركس

من عمالقة الاقتصاد السياسي الذين وصلوا إلى مركز الصدارة فيه، وطبعوه بطابع بارز، ودفعوا تيار تقدمه، نذكر دافيد ريكاردو، وكارل ماركس فالأول رسم معالم الاقتصاد السياسي الكلاسيكي والآخر وضع أسس الفكر الاشتراكي. وكلاهما يتشابهان تشابهاً كبيراً في عدة أمور، فكلاهما رضع من الفكر الإنجليزي. كان ريكاردو صديقاً لهيوم وميلز وبنتام وملتس، وقرأ ما كتبه آدم سميث وغيره، بل وعلق عليه، أما ماركس فقد قضى عشرين سنة في مكتبة المتحف البريطاني، وقرأ كتابات المدرسة الكلاسيكية والكتب البيضاء الإنجليزية، وماركس كمواطن من الراين تتمثل فيه صفات النهر، فهو يجمع بين ثلاثة منابع من الفكر: الألماني من هيجل، والفرنسي من اشتراكيي المدينة الفاضلة، وبخاصة سان سيمون، والإنجليزي من الاقتصاديين الكلاسيكيين وبخاصة ريكاردو لقد كانت بلاد الراين دائماً مجمع الثقافات الثلاث: الألمانية والفرنسية والإنجليزية.

وثمة تشابه آخر بين الرجلين من حيث كونهما لاجئين، فقد كان ماركس منذ فجر شبابه ثائراً طريداً، طرد من ألمانيا إلى فرنسا، وطرد من فرنسا بتحريض من الحكومة البروسية، فلجأ إلى بروكسل حيث كتب بالاشتراك مع إنجلز أقوى الرسائل الثورية في العالم، "الإعلان الشيوعي" ثم طرد من بلجيكا فهاجر إلى فرنسا بدعوة من الحكومة المؤقتة، ومنها إلى ألمانيا ليشترك في ثورة عام ١٨٤٨، وطرد منها مرة أخرى فعاد إلى فرنسا،

وأخيراً جاء إلى إنجلترا حيث استقر به المقام نينتج، ثم مات بها ودفن في مقبرة "هاي جيت".. أما ريكاردو فهو بريطاني المولد، وكان من طبقة الملاك، وحصل على عضوية مجلس العموم، وعاش محترماً محبوباً، ولكنه كان سليل أجيال من اللاجئين من أسرة يهودية إسبانية طردت من إسبانيا فهاجرت عبر إيطاليا وفرنسا وهولندا إلى بريطانيا حيث استقر المقام بأبي ريكاردو، ولا بد أن وضع اللاجئ قد ترك أثره في عقل دافيد الصغير، فغرز فيه شعور القلق وعدم الطمأنينة الذي ظل يصارعه طوال حياته.

وهنا ينتهي الشبه بين الرجلين؛ فريكاردو يكتب كرجل أعمال ثري، هدفه تمحيص النصح للحكومة ولوزارة الخزانة، ولمحافظ بنك إنجلترا، وللتجار ورجال الصناعة، أما ماركس فهو يكتب كثائر يصنع سلاحاً أيديولوجياً ليستخدمه الدهماء في صراعهم من أجل التحرر، فهو يكتب للعمال وممثليهم لا لرجال الأعمال ولا للحكومة.

وكتاب ريكاردو توضيح لفكرة التجاريين، والفكرة الدفاع الذي يستخدم المال سلاحاً ضد اضطراب الحال، فهو يرى الاقتصاد "كصالة مزاد" أو"بورصة عقود" تباع فيها الأشياء لمن يعرض أعلى مبلغ، وكلها قابلة للانتقال والحركة. أما ماركس، فكان على العكس من ذلك، كان يسعى إلى ما سعى إليه المسيح من البحث عن طريق الخلاص للبشر، وإخراج الناس من دائرة العوز إلى ميدان الحرية، ويقول إنجلز صديقه وحواريه: "إن القوى الخارجة الهادفة التي سيطرت على التاريخ حتى الآن ستخضع لرقابة الناس أنفسهم، وعند هذه النقطة فقط يستطيع الناس

بوعي كامل أن يشكلوا التاريخ، وعندئذ أيضاً سيكون للأسباب الاجتماعية التي يحركها الناس، والآثار التي يريدونها بصفة دائمة مستمرة، قفزة شديدة، قفزة الإنسانية من حظيرة الحاجة إلى أفق الحرية".

والغريب أن ريكاردو الذي وضع أساس الاقتصاد الحر، هو الذي وضع هذا السلاح الفتاك في يد أعداء الاقتصاد الرأسمالي، فقد تغذت الحركة الاشتراكية من قلبه وعقله، وقامت مدرسة الفكر الاشتراكي ابتداء من وليم طومسون إلى ألفابيين وبرناردشو على معارضة نظرية القيمة التي وضعها ريكاردو، كما وضع هنري جورج ودعاة الإصلاح الزراعي نظرياتهم لمعارضة نظريته عن "الريع"

وريكاردو هو صاحب الفكرة التي تقول: أن الغرض الصحيح من الدراسة الاقتصادية هو توزيع الثروة لا إنتاجها، فهو يقول في مقدمة كتابه "المبادئ": أن وضع القوانين التي تنظم هذا التوزيع هو المشكلة الرئيسية في الاقتصاد السياسي "فإذا استطعنا أن نقر بذلك، دخلنا فيما نسميه الاقتصاد الاجتماعي"، وهو ما دعت إليه فيما بعد المدرسة الاشتراكية، ولا مفر بعد ذلك من دراسة التوزيع الأمثل للدخل، ودراسة العلاقة بين التوزيع والإنتاج وبين سعادة البشر.

وريكاردو، إنما يبين وضع مالك الأرض في ضوء غريب، فريع أرضه يزيد على الدوام تبعاً لتزايد السكان أو التوسع الصناعي، وهكذا يتقاضى المالك من مواطنيه ما لا حق له فيه، ودون أن يقدم لهم شيئاً، أما العامل

الأجير، فإن أجره يظل عند حده الأدنى الذي يسد به رمقه، ومن هنا نرى الصورة الكاملة "للقانون الجديد للأجر" أو نظرية الاستغلال.

وما أشد عبس الصورة التي رسمها ريكاردو للمستقبل. لقد ضاع معها تفاؤل آدم سميث، وافترض نمط التوزيع الذي رسمه الطابع المميز لتوزيع الطبقات واستغلالها، وإن لم ترد فيه كلمة الطبقات، وعلينا أن نقرأ كل ما كتبه ريكاردو بعين يقظ لنتبين الظلم الاجتماعي وتترجم كل نظرياته إلى نظرية اشتراكية، وهكذا نرى أن ريكاردو وليس ماركس هو أول من صنع الأسلحة النظرية في صراع الطبقات العاملة.

ونعجب حين تقرأ لريكاردو، هل كان مؤمناً حقاً بالرأسمالية والاقتصاد الحر، أم أنه كان يتظاهر بذلك ليساعد على تسلل آرائه إلى أحفاده ممن امتنع عليهم أن يكونوا أثرياء أو ملاكاً للأرض

ويجمع المؤرخون المحدثون على أنه لولا ريكاردو لما وجد ماركس، وأن هناك خطاً مباشراً لمتابعة الآخر للأول. وهناك نواح كثيرة من التشابه بين نظريتي ريكاردو وماركس عن القيمة تستحقان معه أن نخصص لهما وقتاً نضعهما فيه جنباً إلى جنب لندرس نواحي الاتفاق والاختلاف فيهما.

فقاعدة "التوحيد" وهي حجر الأساس في اليهودية واضح في كتابة كل منهما، إذ يبحث كلاهما عن أسمى المبادئ وأخلدها، تلك التي تكمن وراء حركات التغير وأنواع الظواهر، وهذا يفسر ما كتبه ريكاردو لملتس

"إن غايتي هي أن أكشف عن المبادئ، ولأحقق ذلك تخيلت حالات شديدة لأرى مدى فاعلية هذه المبادئ. إنك تراعي دائماً الآثار المباشرة والوقتية لتغيرات بذاتها، أما أنا فأستبعد تلك الآثار المباشرة والوقتية، وأركز انتباهي إلى الحالة الدائمة للأشياء، والتي تنشأ عن هذه المبادئ"

ويفكر ماركس بنفس الأسلوب، حتى أنه يصل به الأمر إلى أن يجنب الأسعار الحقيقية على أنها ظاهرة وقتية قليلة الأهمية من ظاهرات قوانين القيمة. إن مشكلة القيمة شيء والعلاقات التبادلية شيء آخر، وكلا الأمرين يتوافقان كمتوسط في إطار شامل. وتدل الظواهر على خطأ رأي ماركس بالنسبة لقانون القيمة، ولكن وراء الظواهر معنى أعمق.

وقد قضى كل من ريكادو وماركس حياته في صراع من أجل أو نظريته عن القيمة التي يدافع عنها أمام نفسه وأمام غيره، غير راض عن نتائجها، ويعمل دائماً على تنقيحها، وكان كل منهما يعتبر نظريته الأساس الذي تقوم عليه مدرسته أو تنهار.

فلنلق الآن نظرة على أوجه التشابه والخلاف بين النظريتين، كلتاهما تعتبر أن ما يحدد قيمة السلعة إنما هو "بصفة عامة" وقت العمل الذي تتم فيه و"كمية العمل التي يتفق عليها"، وهنا ينتهي تشابه النظريتين. فريكاردو يعتبر نظريته على أنها قانون طبيعي صالح لكل عصور المدنية، على حين أن ماركس يرى أن نظريته ليست إلا مجرد قانون للإنتاج الرأسمالي، أي أنه يصلح تاريخياً لناحية بذاتها من التنمية الاقتصادية.

ويعتبر ريكاردو "العمل الحدي" الذي يخصص لإنتاج السلعة عاملاً حاسماً، والعمل الحدي هو العمل الذي "يبذل في أسوأ الظروف" واللازم "لتحقيق الإنتاج"، أما ماركس فهو يعتبر "وقت العمل اللازم من الناحية الاجتماعية" هو العامل الحاسم أي العمل الذي يتطلبه الإنتاج في ظروف طبيعية، ويمكن تفسيره بمتوسط وقت العمل في الصناعة، لا وقت العمل الحدي.

ويعتبر ريكاردو "العمل كله" عاملاً يحدد القيمة، ولكن ماركس يرى أن العامل الذي يحدد القيمة هو العمل الذي يبذل في عملية الإنتاج، أما العمل الذي يبذل في عملية التداول العمل الذي يقوم به عمال النقل أو تجار التجزئة فينبغي استبعاده من تكوين القيمة. وقد حل ريكاردو المشكلات المتصلة بوجود رأس المال وتكوينه في مختلف الأزمنة "دائماً" بأن أورد عدة حالات عولجت فيها استثناءات من القاعدة وانتهى منها إلى قاعدة هي أن "العمل والوقت" اللذين يستلزمهما الإنتاج هما العوامل المحدودة.

وحل ماركس نفس المشاكل بإيراد أداة غير متوقعة هي تجميع مختلف معدلات تكوين رأس المال أي بصرف النظر عن كل الفروق والاحتفاظ بتكوين رأس مال متوسط عضوي ذي صفة مصطنعة "غير طبيعية".

ولسنا بحاجة إلى القول بأن ريكاردو أقرب في الحقيقة إلى ماركس، بل وأفضل منه في معالجة ظاهرة القيمة المعقدة، ولكن المحاولات الفكرية من جانب كل منهما محاولات عالية جداً، فكلاهما قصد إلى أن ينفذ في ذلك

السطح المعقد المتغير من سطوح الحياة الاقتصادية ليصل إلى أعمق أغوارها، يفسر بالأرقام والمقاييس أعمق أماني الناس ليقيموا علاقات التبادل فيما بينهم على علاقات العمل، وليدخلوا أحكام القيمة في ميدان الاقتصاد، حتى وأن كانوا غير واعين لهذه المحاولات في نظرياتهم.

لينين وماركس

قلَّ أن نجد مثل "لينين"، تلميذاً عظيماً لأستاذ عظيم، كرس حياته لتفسير مذهب أستاذه ونشره وإتمامه، تسيطر عليه فكرة واحدة، ويستولي عليه حماس واحد وحب واحد، هو أن يكون جديراً بأستاذه، يعمل ما يريده هو أن يعمل، ويدافع عن انطلاق مذهبه، ويبذل ما وسعه الجهد حتى يرى هذا المذهب قائماً على الأرض في أكمل صورة، فقد اعتبر لينين نفسه بادئ ذي بدء الوارث الأول للفكر الاشتراكي، والوصي على تنفيذه، فإذا كان لينين أباً لثورة أكتوبر، فإن ماركس يستحق أن يسمى جد هذه الثورة.

كان لينين في الثالثة عشرة حين مات ماركس، فلم يكن بينهما من ثم علاقة التلميذ بأستاذه؛ ولكن تلمذة لينين في صناعة الثورة إنما قامت على دراسته الواعية لما كتب ماركس، كان أول ما قدمه للجمهور في موسكو سنة ١٨٩٣ كراسة عن الأسواق، كتبها ليوضح فكرة ماركس من وجهة نظر أحد تلاميذه.

قضى لينين حياته في دراسة ماركس، يقرأ ما كتب ويعيد قراءته، ويعود إلى تعاليمه في كل موضوع بروح مؤمنة به، ويستمد النصح والاسترشاد به في كل مرحلة من مراحل الثورة.

كان لينين وماركس متشابهين في الخلقة في أكثر من موضع، فكان لكل منهما رأس كرأس سقراط، وملامح تدل على العناد والعزيمة، وإن كان وجه الأول وجه نبيل روسي بخطوطه المغولية، ووجه الآخر وجه يهودي رباني وإن ظهرت فيه الخطوط المغولية، وكان كل منهما مشدوداً نحو الشرق، وكان كل منهما قوياً في حقده وكرهه، عاش كلاهما بعيدين عن أوطانهما، كلاجئين، ولكن ماركس مات غريباً في إنجلترا.

وكان لكل منهما ميل قوي للخروج على الدين، كما كانا شديدي الكراهية للناس جميعاً حتى أقرب الناس إليهما إذا بدا لهما أنه انحرف عن الخط المستقيم الذي رسمه. وأمضى كل منهما حياته في الصراع لتحرير الطبقة العاملة، ويتميز هذا التكريس بأقصى درجات نكران الذات، فكلاهما كشف عن تماسك فذ في كل ما كتب من كتب ومذكرات ومقالات، فإنها تضم فكرة أساسية واحدة من مختلف نواحيها أو مختلف تطبيقاتها.

لعب ماركس مرة لعبة مع بناته مدارها الإجابة الفورية على أسئلة توجه، فكانت إجابات ماركس على ما وجه إليه من أسئلة هي:

ما أحب الفضائل إليك؟: البساطة

ما أحب الفضائل في الرجل؟: القوة

ما أحب الفضائل في المرأة؟: الضعف

ما أهم ميزاتك؟: خدمة فكرة واحدة

ما رأيك في السعادة؟: الكفاح

ما رأيك في الشقاء؟: التشرد

ما أشد الصفات كرها عندك؟: الذلة

ما أحب عمل إليك؟: القراءة

واللعبة تكشف عن كثير من الصفات التي تنطبق أيضاً على لينين. لقد كان لينين رجلاً كثير الاطلاع وصانع ثورة. لقد جمع بين الرجل الذي يقرأ، والرجل الذي يعمل، ولكنه لم ينظر قط إلى القراءة على أنها هدف لذاته، ولكنها أداة أو سلاح في صراعه لتحرير الطبقات العاملة. لقد نظر إلى نظريته على أنها مجرد صناعة أسلحة، هكذا كان المعنى المادي للعلم والدرس.. كان لينين وماركس محاربين ومفكرين، إلا أن ماركس كان مفكراً أولاً، ولولا كتبه لظل في زوايا النسيان، أما لينين فكان محارباً أولاً، ولولا صراعه السياسي لظل مغموراً لا يكتب المؤرخون عنه إلا كلمة عابرة، ولكن كليهما آمن بنظرية الثورة كأساس ومصدر للحركة الثورية. يقول لينين: "بغير نظرية لا يمكن أن تحدث ثورة".

ولكن ماركس لم يجد بديلاً من الالتجاء إلى مكتبة المتحف البريطاني بعد أن فشلت الثورة الألمانية التي اشترك فيها، وعمل لينين نفس الشيء في فترة نفيه الطويلة يدرس التاريخ والفلسفة والاجتماع والاقتصاد، يكتب مذكرات فلسفته في نقد فلسفة الرجعية حين دعت الضرورة للدفاع عن المادية التاريخية ضد "الخونة المكيافيليين" وسمومهم الناقعة، فكتب من منفاه في سيبريا سنة ١٨٩٧ إلى اكسلرود يقول: "ليس هناك ما هو أحب إلي نفسي وآمل فيه إلا أن تتاح لي فرصة الكتابة من أجل العمال"،

ووجد لينين دائماً وقتاً للكتابة من أجلهم، فقد كان يعتبر الكتابة أمضى سلاح في الصراع الثوري، وفي تعريف الجموع بالشيوعية، وجعلها مفهومة ومقبولة، وحتى في معمعة مشاغله في نوفمبر سنة ١٩١٨ حين كان زعيماً لروسيا كان يجد وقتاً للكتابة.

وقد أنشا كل من ماركس ولينين حزباً، ولكن لينين كان أكثر نجاحاً، فقد أسس حزبه على أساس الاحتراف ولأغراض خاصة محدودة، وكان كل منهما يؤمن إيماناً راسخاً بأهدافه، لا يساوره الشك في انتصارها حتى في أيامه.

كان لينين يرى أن واجبه الأول أن يظل تراث ماركس سليماً نقياً، فبدأ حربه ضد "الدولة الثانية" و"الانتهازية الاجتماعية"، و"الوظيفة الاجتماعية"، و"المثالية الاجتماعية"، وكان يهدف إلى القضاء على جماعة المتعصبين للوطن والمثاليين والأحرار والانتهازيين والبورجوازيين وغيرهم، ولكنه لم يحارب مذاهب المحافظين ولا الأحرار والقومية في شكلها المجرد،

كما لم يحارب النظرية الرأسمالية للمجتمع. وكان هدفه أن يقضي على ما كان يسميه أعشاباً ضارة في حديقة ماركس، كتب في سنة ١٩١٥ يقول: "إن الطبقة العاملة لا يمكن أن تحقق أهداف الثورة العالمية إلا إذا أعلنت حرباً شعواء على المرتدين والمتخاذلين والانتهازيين وما شاكلهم".

ثم قال: "وبهذه الفلسفة الواضحة يمكن أن تنبثق الروح الثورية الحية من الماركسية التي يقبل فيها كل شئ إلا الوسائل الثورية للصراع، كالدعاية والإعداد وتربية الجموع لهذا الغرض"

غير أنه من الخطأ أن نقول: أن لينين فسر ماركس كما يفسر المدرس نصاً أدبياً، فقد نقل راضياً عن إنجلز قوله "ليس مبدؤنا عقيدة، ولكنه استرشاد يسترشد به في العمل" وبخاصة العمل الثوري، ويجب أن يفسر ماركس بروح ثورية، أية طريقة أخري في تفسيره خاطئة، وكان في كل توصياته لزملائه في الحزب يقول: "يجب أن تكون البرامج ثورية بكل معاني الكلمة، ويجب أن تكون الوسائل ثورية كذلك"

وتحليل ماركس في نظر لينين يتمثل في تقديم صور شاملة لوضع العالم "كمجموعة من العلاقات الاقتصادية والسياسية" عن طريق تحليل علاقات الطبقات. لقد مكن منطق ماركس لينين من أن يرى الصورة كلها بتفاصيلها في شكلها الصحيح، على حين أن "من الأخطاء الأساسية لرجال الاقتصاد والبورجوازيين أنهم ينزعون بعض الحقائق والتفاصيل والأرقام من الصورة العامة للعلاقات الاقتصادية والسياسية" ويختم كتابه "تطور الرأسمالية في روسيا" بقوله "أن رجال الاقتصاد البورجوازيين تروعهم

ضخامة المادة، ولكنهم يعجزون عن تقويم معناها وأهميتها، فهم مثلاً يخشون الأشجار دون أن يروا ما فيها من خشب" أن بالماركسية وحدها، وبتحليل علاقات الطبقات يمكن الإلمام بالصورة العامة لنمط الحركة الاقتصادية والسياسية.

ويصف لينين مبدأ ماركس بأنه مبدأ قوي كامل متناسق، يعطي الناس فكرة كاملة عن العالم، فيقول: "أن قوته تتمثل في إرشاده إلى طريق العمل، وإلى نمط من التطور الاقتصادي لفكرة شاملة، وأهم شيء في مبدأ ماركس أنه يشرح الدور التاريخي للبروليتاريا "طبقة العمال" في بناء المجتمع الاشتراكي" ويقول من باب التكهن: "كل فترة من فترات التاريخ الثلاث منذ ظهور الماركسية كشفت عن تأييد جديد وانتصارات جديدة للماركسية، ولكن لا تزال هناك انتصارات جديدة ستحققها الماركسية كمبدأ للبروليتاريا في تلك الحقبة من التاريخ التي تتفتح أمامنا"، ولم يكتف لينين بأن يتكهن بذلك، ولكنه عمل على أن يكون حقيقة واقعة.

وكان الشغل الشاغل للينين هو تفهم المستقبل، فقد كان يعني بالمستقبل دائماً، لا بالحاضر ولا بالماضي، وقد وجد حلاً واحداً لتفهم مشكلات المستقبل يتمثل في منطق ماركس الذي يعبر عنه بقوله: "مذهب التطور بأوسع أشكاله وأعمقها متحرر من كل تحيز"

ويوجه لينين كل اهتمامه إلى تنظيمات الكفاح الطبقي على أساس فلسفة منطقية ومادية شاملة، يجملها في قوله: "أن الشيوعيين يكافحون

من أجل تحقيق أهدافهم المباشرة، وتنفيذ المصالح الحالية لطبقة العمال، ولكنهم في حركتهم الحاضرة يعنون في الوقت نفسه بمستقبل الحركة".

وللينين كتابان في الاقتصاد: "تطور الرأسمالية في روسيا" "١٨٩٩" الذي بدأه في السجن، وأتمه في سيبيريا، وهو "تحليل للنظام الاقتصادي والاجتماعي" ثم "هيكل الطبقات في روسيا في فترة ما قبل الثورة" وكتاب "الاستعمار أعلى مراحل الرأسمالية" الذي كتبه في زيورخ سنة ١٩١٦، وحاول فيه أن يقدم صورة كاملة للاقتصاد الرأسمالي العالمي، وعلاقاته الدولية في مطلع القرن العشرين عند انفجار الحرب العالمية الاستعمارية الأولى. كلا الكتابين ليس إلا ترجمة للماركسية إلى لغة الحياة الروسية، أو نوعاً من تطبيق الماركسية في الشرق.

لقد تصور لينين أن واجبه لا يقتصر على المحافظة على منطق ماركس نقياً من كل شائبة، بل في أن يضعه موضع التنفيذ، وأن يصل بينه وبين الحياة الروسية وأن يطعم به الشجرة الروسية، ويوزعه في الفكر والعمل الروسي.

ويضم كتابه الأول ثورة إحصائية عرضها بطريقة ماركس، وهو يحاول به أن يدلل على أن الرأسمالية ليست نظاماً غريباً فحسب، ولكنها تلعب دوراً مهماً في الحياة الروسية، فكأنه يقول للروس: "أن الرأسمالية وغريمتها الاشتراكية ليستا مخترعات غريبة، بل لهما معناهما التاريخي العميق لروسيا" ويقول في هذا المعنى في كتابه في الفصل الأخير تحت عنوان "رسالة الرأسمالية، أي دورها التاريخي في التنمية الاقتصادية بروسيا". إن الاعتراف

بأن دورها تقدمي أمر مشكوك فيه، أمام التسليم الكامل بنواحي الرأسمالية الغامضة السلبية، وأمام التعصب الاجتماعي الجامد الذي هو مظهر من مظاهر الرأسمالية، والذي تكشف عن الطبيعة الانتقالية التاريخية لهذا النظام الاقتصادي، ويكرر ما قاله ماركس عن حالة التغيير والتناقض التي تسير عليها الرأسمالية كالمركزية والتركيز والاحتكار ونزع الملكية وإفقار الناس.

ويخلص إلى أن تحليل ماركس يصدق على روسيا، ويلقي ضوءًا على مسائل التنمية في روسيا، وأن معدل نمو الرأسمالية الروسية بطئ، ولكن هذا البطء راجع إلى النظم القيصرية التي وضعت عمداً لإبطاء التنمية. وكانت دراسة الزراعة ومشاكل الفلاح هي نقطة البدء فيما يسمي اللينينية، فيقول:

هل للثورة البروليتارية نصيب في بلد زراعي؟ وهل صحيح أن قوانين التنمية الرأسمالية لا تصلح للزراعة؟ على حين أن الزراعة لا تقلل من نصيبها في الاقتصاد القومي، ويقول: أنه حتى في الدانمرك، البلد النموذجي في مسألة الزراعة، نكشف بوضوح عن النظام الزراعي الرأسمالي، ومعارضته للزراعة وتربية الحيوان، والتركيز الشديد على الإنتاج الزراعي، والقضاء على الإنتاج الصغير للإنتاج على نطاق واسع، وإفقار الطبقة الغالبة من سكان الريف فيقول: "فالإنتاج الصغير يقضي عليه لصالح الإنتاج الكبير، ونزع الملكيات الصغيرة يجري على أوسع نطاق"

لقد أدرك لينين من طليعة الأمر الحاجة إلى حماية ظهور الفلاحين المساكين في الصراع الثوري، وإقامة تعاون بين العمال والفلاحين الذين

يجري استغلالهم بشكل فاحش، وردد في أكثر من مرة للفلاحين أنه لا خلاص لهم إلا بالاشتراك في الصراع البروليتاري، وأن العمال لن يقللوا من شأن الفلاحين في الثورة، فكتب في سنة ١٩٠٥ يقول: "ليس هناك بلد في العالم غير روسيا يعاني فيه الفلاحون ويقاسون مثل هذا الظلم والتحقير، وبقدر ما اشتد هذا الظلم على الفلاحين، بقدر ما ستكون نهضتهم اليوم قوية، وثورتهم عارمة، أن أهم ما تضعه البروليتاريا الثورية الواعية نصب عينها هو دفع هذا الظلم بكل ما تملك من قوة"، وكانت مشكلة الزراعة عند ماركس أضعف نقطة في منطقه، وبخاصة بالنسبة لروسيا، فحاول لينين دائماً أن يتغلب على هذا الضعف.

وفي نظريته عن الاستعمار التي توج بها دراساته، يفتح فصلاً جديداً من تاريخ أوربا هو ما سماه ستالين: اللينينية حين قال: "أن اللينينية هي الماركسية في عهد الاستعمار والثورة البروليتارية"

وقد نشأت نظرية الاستعمار عنده من دراسة كتابين "الاستعمار" لهوبسون عام "١٩٠٢" و"رأس المال" لرودلف هلفردنج عام "١٩١٠".

لكن الفكرة الرئيسية جاءت له من الرسائل المتبادلة بين إنجلز وماركس، وما من وجهات النظر عن مشكلات الاستعمار، ففي سنة ١٨٩٥ كتب إنجلز إلى ماركس يقول "... أن البروليتاريا الإنجليزية تتحول في سرعة إلى بورجوازية، حتى أن هذه الأمة البورجوازية تهدف كما يظهر إلى إيجاد أرستقراطية بورجوازية وبروليتاريا وبورجوازية، كأمة تستغل العالم كله، ولهذا السلوك ما يبرره بطبيعة الحال". وفي سنة ١٨٨٢ كتب إنجلز

إلى كوتسكي في نفس الموضوع يقول: "تسألني عن رأي العامل الإنجليزي في السياسة الاستعمارية، فأقول: أنه يشارك في اغتباط في تلك الوليمة الفاخرة التي يقدمها الاحتكار الإنجليزي من أسواق العالم ومستعمراته".

ولكن ثمة مصدر آخر لنظريته عن الاستعمار، من الغريب أنه قول "سبيل رودس" سنة ١٨٩٥ الذي أورده لينين في كتابه، فقد قال رودس:

"كنت في حي شرقي لندن أمس، وحضرت اجتماع المتعطلين، وأصغيت إلى الأحاديث الصارخة التي تطلب الخبز، وفى طريقي إلى البيت تأملت الموقف، فزدت اعتقاداً على اعتقاد بأهمية الاستعمار، والغرض من رأيي هذا هو حل المشكلة الاجتماعية وإنقاذ أربعين مليون مواطنا في المملكة المتحدة من حرب أهلية دامية، فنحن رجال السياسة الاستعمارية يجب أن نحصل على أرض جديدة لتوطين فائض السكان، وأسواق جديدة نصرف فيها بضائعنا التي تنتجها مصانعنا ومناجمنا.. إن الإمبراطورية كما قلت دائماً هي مسألة الطعام فإذا أردنا أن نتفادى حرباً أهلية، وجب أن نكون استعماريين"

وتتلخص نظرية لينين عن الاستعمار في خلاصة قصيرة "نشأ الاحتكار من تركيز الإنتاج في مرحلة متقدمة من التنمية، فانتشرت أشكال احتكارية قوية جديدة، اتحادات ونقابات، أضف إلى ذلك التوسع القوي في البنوك الذي أدى إلى احتكار رأس المال السائل، وقبض الاحتكاريون بيدهم على أهم مصادر المواد الخام، وقسموا الأسواق فيما بينهم، وهكذا أضاف رأس المال السائل حافزاً جديداً إلى سياسة الاستعمار هو الصراع

على مصادر المواد الخام، وتصدير رأس المال ومناطق النفوذ أي مناطق التجارة المجزية واتفاقيات تحقق للاحتكار أرباحاً خيالية، وغير ذلك مما يفيد الميدان الاقتصادي بصفة عامة".

ويقول لينين: "طبيعي أن يجد المال فرصته المناسبة مع الغزو السياسي لأنه يكون قادرا على استخراج أقصى فائدة من التبعية التي تتضمن ضياع الاستقلال السياسي من البلاد والشعوب المهزومة، والملكية الاستعمارية هي الضمان الكامل لنجاح الاحتكارات بعيداً عن مخاطر الصراع بالتنافس، وكان ميسوراً في أول الأمر إيجاد ممتلكات جديدة، فلما امتد الأمر إلى العالم كله، كان لا بد من وجود احتكار في المستعمرات، ومن ثم قامت فترة صراع عنيف لتقسيم العالم"

ولعل انتصار رأس المال يحدده بدء الحروب الاستعمارية، ويعتبر لينين الحرب الأولى عام ١٩١٤–١٩١٨ الحرب الاستعمارية الأولى فيقول: "إن صراع الرأسمالية العالمية يشتد خطره، فكلما اتسعت الرأسمالية، كلما زادت الحاجة إلى المواد الخام، وكلما اشتدت المنافسة وارتفعت حمى الحصول على المواد الخام في العالم كله، وكلما اشتد اليأس من الصراع من أجل الحصول مستعمرات".

"إن الاحتكارات، ومحاولة السيطرة وسط النفوذ بدلاً من محاولة الحرية واستغلال عدد أكبر من الشعوب الصغيرة أو الضعيفة من جانب مجموعة صغيرة من أقوى الدول وأغناها، كل هذا أدى إلى ظهور صفات مميزة للاستعمار تضطرنا إلى تعريفه برأسمالية ثقيلة متداعية، يظهر فيها يوما بعد

يوم، كاتجاه من اتجاهات الاستعمار خلق حالة اغتصاب تعيش فيها البورجوازية على تصدير رأس المال"

وكلمة "حالة الاغتصاب" إنما تعني أن المجتمع كله يعيش غاصباً، مستغلاً لشعوب أخرى، لا تعيش بورجوازيته على حساب عمال الشعوب الأخرى، بل تفسدهم بما تقدم لهم من أرباح عالية.

وأتم الاستعمار في مطلع القرن العشرين تقسيم العالم بين عدد قليل جداً من الدول، كل منها يستغل جزءًا منه عن طريق بنوك الائتمان ورأس المال وعلاقات الدائنة والمديونية، ويتخذ وضعاً احتكارياً في أسواق العالم.

ويقول لينين "أن جنين الاستعمار قد صلب عوده، فأصبح نظاماً للسيطرة، فاحتكارات رأس المال تشغل المكان الأول في الاقتصاد والسياسة، وتقسيم العالم قد تم، ومن ناحية أخرى، لم تعد بريطانيا تتمتع بالاحتكار الأوحد، إذ نرى قوى استعمارية أخرى يتنازع بعضها مع بعض من أجل حق المشاركة في هذا الاعتبار، وهذا الصراع هو الطابع المميز للفترة الأولى من القرن العشرين.

وماذا يستتبع ذلك كله؟ أولاً إذا كانت القوانين الماركسية للتوسع الرأسمالي لم تتأيد صحتها، فذلك لأن القوى الصناعية الكبرى قد دخلت في مرحلة "رأسمالية احتكارية طفيلية" تعيش وتتضخم على دم الشعوب الأخرى، والدول الكبيرة تستغل البلاد الأخرى كمستعمرات أو شبه مستعمرات، أو الدول المتخلفة اقتصادياً، وتتيح لعمالها المشاركة في هذا

الاستغلال، وهكذا يحصل العمال في البلاد الاستعمارية على أجور أعلى وعمالة أتم مما تسوغه لهم قوانين القيمة الفائضة التي تطبق في بلادهم، وينشأ عن ذلك انحراف عن اتجاهات التوسع التي رسم خطوطها ماركس.

وثانياً، وهذه ناحية أخرى من نظرية الاستعمار، يقول لينين أن "الوطنية الاجتماعية" ليست إلا انعكاساً على الفكر للتغيرات الجديدة في الحياة الواقعية، لقد خلق الاستعمار تربة خصبة لنمو أعشاب البروليتاريا في الماركسية، فهناك ارتباط وثيق بين الاستعمار والانتهازية، وهو ارتباط يظهر بوضوح أولاً في إنجلترا نتيجة لأن مظاهر عينة من التوسع الاستعماري يمكن ملاحظتها هنا أسرع مما هي في بلاد أخرى، فالعمال يرشون دون أن يحسوا ليحققوا الانتهازية الاجتماعية، فيتلقون الفتات من الأرباح الفاحشة، وخاصة في البلاد التي تتمتع بنسبة أكبر من العمال المهرة عنها في الشعوب المظلومة، "أن طبقة عليا متميزة من الشعب في البلاد الاستعمارية تعيش على حساب مئات الملايين من أفراد الشعوب التي لم تتحضر بعد"

ولكن هذا الوضع وضع انتقالي، فتحطيم الاحتكار الذي لا بد منه، لا بد أن يفقد معه عمال البلاد الاستعمارية مركزهم المتميز، فعمال هذه البلاد الاستعمارية ليس أمامهم إلا مهلة لا بد أن تنتهي حين يتوقف استغلال الشعوب، ويستولي الفقير على عملاء الاستعمار وما دام الاستعمار يؤدي إلى التبعية، وإلى زيادة الغبن الواقع الشعوب وزيادة مقاومتها، فإن في ذلك خراب العالم والقضاء عليه. ويستخلص لينين من

ذلك قوله: "أن من واجبنا إذا أردنا أن نبقى اشتراكيين أن ننزل إلى جموع الشعب الحقيقية وإلى أعمق أعماقها، لا أن نبقى على السطح مع زعماء الطبقة العليا من طبقة العمال، وكذلك الاتصال بالشعوب المتخلفة، التي تعتبر في الواقع الاستغلال القومي إلى جانب الاستغلال الاجتماعي، وهذا هو الهدف الثالث والأعم من أهداف لينين.

وهكذا نرى كيف أن اللينينية أصبحت النسخة الشرقية للاشتراكية، نسخة الاشتراكية للدول المتخلفة والزراعية والمستعمرات وأشباه المستعمرات، وهنا نرى كيف أن لينين ربط بين تفسيره الأساسي للماركسية في عهده بآماله الروسية، وكيف أصبح صاحب نظرية كبرى، والقائد والمنظم لثورات الشعوب المتخلفة.

لم يكن القوميون ولا الفاشيون هم أول من نادى "بفكرة انقسام الشعوب إلى ظالمة ومظلومة"، ولكنه لينين، فهو يقول "أن الطابع المميز للاستعمار هو أن العالم في الوقت الحاضر منقسم إلى عدد كبير من الشعوب المظلومة، وعدد قليل من الشعوب الظالمة تملك ثروة ضخمة وقوى عسكرية غاشمة، والكثرة الغالبة من سكان العالم تدخل في عداد الأمم المظلومة التي تقع تحت نير الحماية المباشرة أو غير المباشرة كإيران وتركيا والصين، أو خضعت للعنف الحربي فعقدت معاهدات التحالف والحماية"

كتب لينين في سنة ١٩٢٠ في رسالته الأولى عن مشكلات استعمار الشعوب يقول:

"من الضروري أن نوضح للجموع الكادحة في الشعوب وبخاصة المتخلفة منها وأن نعرض عليها ألوان الخداع التي تمارسها قوى الاستعمار، بأن تلبس في ثوب الاستقلال السياسي دولاً خاضعة لها اقتصادياً ومالياً وعسكرياً. أن طول عهد الظلم الذي مارسته قوى الاستعمار قد أفعم الشعوب الكادحة لا بالغضب وحده، وإنما بعدم الثقة بالشعوب الظالمة على الإطلاق حتى البروليتاريا منها"

ويستتبع ذلك منطقياً أن الثورة البروليتارية العظمى لا بد قادمة، لا كما تكهن بها ماركس في الغرب كنتيجة منطقية لنضج النمو الرأسمالي، بل في الشرق تزيد الرأسمالية من سم الاستعمار، ويتجمع البؤس والاستغلال والبروليتارية في الشعوب المظلومة، ولكن لينين لم ينظر قط إلى ذلك كمعارضة للمادية الماركسية المنطقية التي يقول فيها ماركس:

"لم يختف تكوين اجتماعي قط قبل أن تنمو كل القوى الإنتاجية التي يشملها ولا تظهر العلاقات الجديدة العليا للإنتاج إلا إذا نضجت الظروف المادية لوجودها في داخل المجتمع القديم.. إن تنظيم العناصر الثورية كطبقة يفترض انتهاء وجود قوى الإنتاج تشتعل في صدر المجتمع القديم.. ولا يمكن أن يكون القانون في مستو أعلى من الظروف الاقتصادية، ودرجة الحضارة الاجتماعية المقابلة له.. إن الدولة النامية صناعياً تكشف للدولة المتخلفة صورة مستقبلها"

وأقر لينين رأي ماركس من أن "مولد المجتمع الجديد من المجتمع القديم وأشكال الانتقال من الأول إلى الآخر عملية تاريخية طبيعية" ولكنه أدخل

تعديلاً على هذا الرأي، فهو يقول: أن ماركس درس قوانين الرأسمالية كما وجدت في عهده، أما هو فإنه يقدم قوانين الاستعمار باعتباره مرحلة جديدة من النمو، ويقول في توضيح ذلك:

"إن الاستعمار صورة حديثة من صور الرأسمالية الاحتكارية السابقة، كما كانت الرأسمالية صورة حديثة للإقطاع، والاستعمار لا الرأسمالية هو الذي يؤدي إلى الاشتراكية، وهو يفعل ذلك عن طريق صراع الشعوب والطبقات الثائرة، وهى التي تقع تحت ظلم الاستعمار، فحيث يشتد الجوع وينتشر الخراب، يؤذن فجر القضاء على نير الرأسمالية، ويظهر وجه جديد، وهكذا يعجل الاستعمار بقدوم الثورات الاشتراكية بما يتبعه من جوع واستبداد وخراب "هذا ما يدخله لينين من تصحيح لرأي ماركس، وهو التصحيح الذي يمكن أن يعتبر خلاصة اللينينة"

كان لينين أكثر رغبة من ماركس، وأقل عزماً، وأكثر اعتماداً على الثائرين المحترفين منه على ثورات الجوع التلقائية، وصاغ ماركس مذهبة للغرب، أما لينين فللشرق، واعتقد ماركس بنضج الرأسمالية، أما لينين فقد آمن بزوالها قبل استكمال نضجها، لأنها استيراد أجنبي ذو طبيعة ضعيفة مريضة، وآمن ماركس بالجموع، وآمن لينين بالحزب وبالقلة الواعية التي تقود وترشد، وآمن ماركس بالديمقراطية وآمن لينين بالدكتاتورية البروليتارية أي بدكتاتورية القلة الواعية المنظمة، ولم يكن الإيمان بالدكتاتورية إلا نتيجة رفض فكرة نضح الرأسمالية.

وكان شعار لينين الذي يردده دائماً ضرورة خلق وضع ثوري، أي عدم الانتظار حتى تنضج الرأسمالية، وإنما عمل شيء يعجل بنضج الاستعمار، مع ما لا بد منه من نتائج تدمير السلع وتحطيم العلاقات الاجتماعية وأوضاع المجتمع. ماذا كان يمكن أن يكون رأي لينين فيما يحتمل من قيام حرب بين الغرب وروسيا السوفيتية.. إنني أتصور أن إجاباته لن تخرج عما يلي:

س: ألا تخشى أن تخسر روسيا الحرب وأن يقضى على الشيوعية؟

ج: بلى، فمهما يحدث، فإن حرباً استعمارية ثالثة على هذا النطاق وبهذه الأسلحة الموجودة لا بد أن تؤدي إلى قمة وضع ثوري تنتصر عنده الاشتراكية وتسود العالم سواء سميت شيوعية أو اشتراكية أو سوفيتية أو أي اسم آخر، وقد تخسر روسيا الحرب، ولكن الشيوعية ستنتصر، هذه هي قوانين الرأسمالية كما أوردها ماركس وما أضفته إليها بالنسبة للاستعمار.

س: ألا ترى أن بناء الاشتراكية أهم من خلق قمة "وضع ثوري"؟

ج: كلا، فقد يخلق البناء الاشتراكي أشكالاً جديدة من الانتهازية والوطنية وحتى الاستعمار، وقد يدفع العامل الروسي إلى مثل الوضع الممتاز الذي تستمع به دول الاستعمار، إن بناء الاشتراكية في شكل إمبراطورية شيوعية عظمى لا بد أن ينتهي إلى أشكال جديدة من الاستعمار، على أن الشيوعية العالمية لا يمكن أن تتحقق إلا عن طريق

خلق "وضع ثوري" عام في العالم كله، إن البناء الاشتراكي يعني نهاية الثورة الاشتراكية، وقد ناديت "بثورة دائمة" والثورة لم تكتمل بعد، ولقد أتيحت لنا فرصة البدء في ثورتنا لأن الرأسماليين أعلنوا بغبائهم الحرب الاستعمارية العالمية الأولى، واستطاع ستالين أن يحرز انتصارات جديدة، لأن الرأسماليين بغبائهم أشعلوا الحرب الاستعمارية الأخرى، وسيكون من نعم السماء علينا أن يهاجم الاستعمار روسيا، فإن ذلك سيسهل مهمتنا كثيراً، أما إذا كان الاستعمار راغباً عن أن يتيح لنا هذه الفرصة، فإن روسيا ستخلقها، حتى ولو تخسر الحرب، فروسيا ليست مربط الفرس، وليس من أهدافنا أن نجعلها دولة كبرى، إننا إنما نسعى لخلاص العالم.

س: وهل تظن أن نظريتك عن الاستعمار لا تزال صحيحة، وإلى متى...؟

ج: إن معاصريك غاية في الغباء، فقدموا القدرة تماماً على التفكير في مصلحتهم، واستمروا يكررون نفس العبارات، إنني أؤكد رأي ماركس بأن كل مبدأ أن هو إلا انعكاس نفس العبارات، إنني أؤكد رأي ماركس بأن كل مبدأ إن هو إلا انعكاس للعلاقات الاجتماعية القائمة، ولكن هذه العلاقات الاجتماعية دائمة التغير، ومن واجبكم أن تضعوا مبدأ يتصل بالظروف المتغيرة في حياتكم، إنني أظن أن مبدأ الرأسمالية مازال صالحاً إلى حد ما، ولكن هناك عاملاً جديداً لم أدخله في اعتباري في نظرية الاستعمار، وهو ظهور روسيا في حرب الاستعمار، فإن لهذا أثره الكبير في تغيير منطق التاريخ، ولكم أنتم أن تفكروا فيما تتضمنه هذه الحقيقة.

س: هل تعني أنك تخشى أن تتحول روسيا إلى قوة استعمارية بدلاً من قوة اشتراكية؟

ج: لقد بدأت نظرية الاستعمار بحقيقة جديدة أوضحها لك، لماذا لم تهتم غالبية الشعوب الحرة تحت الديمقراطيات الغربية في أيامي بالاشتراكية الثورية، وقد أجبت على سؤالي هذا في كتابي عن الاستعمار ولو كنت الآن حياً لبدأت بحثي بحقيقة جديدة مميزة كذلك، لماذا لا تريد الشعوب الشرقية، وهى الموضوع الدائم للاستعمار الغربي، والتي حررها الاتحاد السوفيتي، لماذا لا تريد أن تتحرر؟ وما الذي يجعلها ترفض الشيوعية؟ هل هو الجهل أو التعصب، أو أثر الدعاية التي استغرقت قرناً، أو هو شيء آخر؟

س: ألا يحتمل أن الاستعمار الغربي يعرض على الشعوب المظلومة شروطاً أفضل من شروط الاستعمار الشرقي؟ لقد قلت في كتاب عن الاستعمار أن القوى الاستعمارية، لكي تستغل تلك البلاد أشنع استغلال، تمد السكك الحديدية، وتبني المصانع، وتنشئ المراكز الصناعية والتجارية فيها، بل هي الآن تقدم لها الطعام والمواد الخام، وغير ذلك من المعنويات، ولكن روسيا لا تفعل ذلك، فهي تستولي على مخزون السلع وأجهزة الإنتاج، وتعقد معاهدات لا تفيد الشعوب المظلومة، قد يكون ذلك لأنها هي نفسها فقيرة، وتريد أن تصبح أقوى وأغنى.

ج: قد يكون سبب ذلك الفساد في جهاز الدولة وفي السلطة العليا، أنت تعلم كيف قضيت حياتي في محاربة الوطنية الاجتماعية والانتهازية،

ولكنني أرى هذا الآن يتجدد في الاتحاد السوفيتي، والمشكلة أن الشعوب تفضل مصلحة بلادها على مصلحة غيرها، ولكن هذا مبدأ رأسمالي أو استعماري، فلو أن الاشتراكية العالمية تفيد من أن تقدم روسيا للبلاد الواقعة في منطقة النفوذ السوفييتي، الجرارات والمواد الخام وأجهزة الصناعة، لفعلت روسيا ذلك ولما احتفظت بها لنفسها، ولن يكون ذلك من باب إنكار الذات أو الإيثار، ولكنه اشتراكية دولية عملية، وعمل جيد للدعاية الشيوعية، أفضل من أحاديث مولوتوف وفيشنسكي، ولكن الزعماء السوفيت جميعاً تحولوا إلى بورجوازيين، لقد بينت كيف أن السلطان يفسد كل قطاعات الطبقة العاملة وبخاصة القطاع الأعلى، وإنني لأجد تأكيداً لذلك في الزعماء الشيوعيين، إنني أعتقد أن الاشتراكية يجب أن تعود لتنزل إلى الطبقات الدنيا، أما في تلك الطبقات القليلة الأجر في البلاد الاستعمارية أو في طبقات العمال في البلاد المظلومة، فسيكون هؤلاء حملة المشاعل للاشتراكية المنتصرة في المستقبل، أما أولئك الذين يحكمون ويسيئون الحكم فلا خير فيهم.

هذا حوار خيالي بيننا وبين لينين.

مانديفيل إمام الطبيعيين

غذاء الجسم وغذاء الروح أو عالم الأشياء وعالم القيم هما الثنائي الذي يلعب دوره الكامل في تدفق الفكر الاقتصادي، لقد كان هناك اقتصاديون امتلأت نفوسهم وعقولهم بحقائق الحياة والطبيعة وهم ما يسمونهم الطبيعيون أو الواقعيون، كما كان هناك آخرون استولت عليهم القيم والآراء والمثل العليا، وهم المصلحون والداعون إلى المثل العليا والمؤمنون بالكمال.

وكان شعار الطبيعيين "أن الله أرادها كذلك، لقد قضى الله بذلك والسعي وراء ما يهم الإنسان وما يتحقق له من كسب فردي، هو جزء من نظام الطبيعة، فالطبيعة هي ميدان الكفاح، والبقاء للأصلح، وليس من كشوف ملتس أن جنساً يعيش على جنس، ولكن ذلك من التجارب الطويلة المدى التي مر بها الطبيعيون، فكل زارع يعرف أن أرضه محدودة، وأن عليه أن يختار بين نبات ونبات، وبين تربية حيوان أو آخر، وأنه ليس هناك مساواة ولا سلام ولا عدالة في الطبيعة، والطبيعي يسلم بأن الظلم والصراع والقسوة عناصر ضرورية للحياة، خلقت لتكفل لها الدوام بل والكمال، وينظر إلى نفسه على أنه خلو من تلك العاطفة الرخيصة التي يحسها المصلح، فهو يتقبل الحياة كما هي، ويدرس قوانينها باحترام،

ويحتكم دائماً إلى الحقائق لأنها هي الحكم الفيصل، أما ما عداها فهو خيال وخداع.

ويقول الطبيعي: خذ الإنسان كما هو، لا كما يجب أن يكون سواء كان فرداً أو طبقة دون نظر إلى العيوب الإقليمية أو القومية، فالحياة في جملتها تفيد من الكفاح، لأن البقاء للأصلح، ويحصل المجتمع على الخدمة بأقل ثمن، ويتحقق التحسن من المنفعة الذاتية والإفادة الشخصية، فالإنسان إنما "يقصد فائدته الشخصية"، وهو في هذا وغيره مدفوع بيد خفية ليحقق غاية لم تكن في تقديره كما يقول آدم سميث.

ويقول ملتس: "إننا ندين لقوانين الملكية والزواج، ولمبدأ المنفعة الذاتية الذي يدفع كل فرد إلى العمل على تحسين حاله؛ ندين لهذه القوانين وهذه المبادئ بأنبل ما يميز العبقرية الإنسانية، وبكل ما يميز المدنية عن الوحشية"

وجدير بالملاحظة أن الرسالة عامة للاقتصاديين الطبيعيين جميعهم "القدامى منهم والمحدثين، النفسيين والرياضيين، وعلماء المدرسة الكلاسيكية الحديثة. ونجدها حتى عند مارشال الذي يؤكد قانون "الإحلال والإبدال" على أنه القانون الأساسي للاقتصاد، معتبراً هذا المبدأ كتفسير لقانون عام هو البقاء للأصلح.

والأحرار جميعاً طبيعيون، سواء اتخذوا أمثلة طبيعية أو عضوية "بيولوجية" وهم طبيعيون بمعنى أنهم يعتبرون التنافس القائم على الفائدة

والنفع الذاتي تعبيراً عن صراع عام للبقاء والتحسن، وهكذا نرى أن مارشال الذي يستخدم معادلات التوازن الميكانيكي كعالم رياضي، طالما استخدم أمثلة بيولوجية في دراسة التنافس بين الشركات القديمة والجديدة، منتهيًا بذلك إلى قانون البقاء للأصلح في الصراع على الوجود.

وفي البحوث الاقتصادية الحديثة التي اتجهت نحو التخطيط والرقابة والاشتراكية نجد العرض نفسه لعقيدة الطبيعيين من أن النفع الذاتي والتنافس والصراع جزء من نظام الطبيعة من أجل بقاء الأصلح وتقدمه، وأن الإفراط في الرقابة أو الحماية أو المعونة أو الإحسان يضعف من طاقة الإنسان ومن دفعه إلى الأمام.

ومن المفيد أن نبحث عن جذور هذا المبدأ في الاقتصاد، حتى ولو لم تستطع أن نجدد تاريخاً معلوماً لظهوره، لأن المبدأ وراءه تجارب طويلة العهد بنيت على النظرة العامة التي تقول: "أن الخير ينبع من الشر وأن الإنسان يرتفع إلى قمة الكمال الأدبي حين تواجهه الرذيلة أو أن ما قد يكون وبالاً على الفرد قد يكون خيراً للمجتمع".

ويقول مانديفيل: "لم يكن هناك أداة فعالة في قيام الإصلاح أقوى من غباء رجال الدين الرومان وفراغهم"، ويقول جون لو بصدد إنشاء مجالس للتجارة سنة ١٧٠٠ "إننا نرى في كثير من الأوقات، ومع رجال تحرسهم يد الله مباشرة كيوسف وموسى وداود، أن المتاعب والهموم والأسى أمور لابد من معاناتها."

ولم يكن مانديفيل بطبيعة الحال أول من دعا إلى هذه الحقيقة التي تقول: "بدون الشر لا يمكن وجود الخير"، ولكنه عبر عنها تعبيراً قوياً، وكان لعرضه الرتيب لها، وأسلوبه القوي، الأثر البارز على المحافظين أو المتحررين الذين تهيئوا في عهد الثورة الصناعية لتقبل عقيدته. فجذور مذهب الطبيعة الاقتصادية إذن إنما ترى في كتابات برنارد مانديفيل، وهو كاتب إنجليزي كان قد ولد في هولندا.

ونلاحظ عن هذا الرجل شيئين مهمين: أولهما أنه يشبه فرانسوا كونسياي، الطبيب الذي عني بدراسة الطبيعة في الاقتصاد، مما يؤكد اهتمامه بدراسة الطبيعة، وثانيهما ما يقال من أن شركات تقطير الخمور قد أجرته ليكتب في مزايا المشروبات الروحية، لذلك لم يكن له احترامه الكبير خارج تلك الدائرة.

وإننا نجد عناصر عقيدته الطبيعية في قصيدة له بعنوان "الخلية الصاخبة" أو "تحول الأشرار إلى أشراف" والتي يقول فيها:

"من أقوى الأسباب التي تمنع الكثير من الناس من فهم أنفسهم، أن يعمد معظم الكتاب إلى أن يعطوا الناس بما يجب أن يكونوه، بدلاً من أن يعنوا أقل عناية بأن يبينوا لهم ماذا هم" وعند مانديفيل أن الإنسان مركب من عواطف مختلفة، وأنها جميعاً تحكمه بدورها حين تثار، سواء رضي بذلك أو لم يرض، وأن هدف مانديفيل أن يبين أن هذه الصفات التي تتظاهر دائماً بالخجل منها، هي الدعامة القوية للمجتمع الزاهد.

وتعريف مانديفيل للإنسان هو كتعريفه لقط أو ثعلب أو ذئب، فالحيوان إنما خلق ليكون الحيوان ذاته، فقد خلق على هذه الصورة، ومن الغباء أن نطلب إليه أن يكون ملاكاً، وإلا أصبح من الممكن أن القط بدلاً من أن يقتل الفئران يطعمها ويبحث عن صغارها ليرضعها ويرعاها، أو أن الحدأة تدعو الدجاج إلى طعامها كما يفعل الديك، وتعني بشئون صغارها بدلاً من التهامها.. إنها أن فعلت ذلك لتوقفت عن أن تكون قطة أو حدأة، ولا يتفق مع طبائع المخلوقات ولا أجناسها، ولا بد أن تقضي على تسميتها كذلك فيما لو حدث ذلك.

"إن أكبر نعمة يباركها مجتمع إنساني تربة خصيبة وجو سعيد وحكومة معتدلة وأرض أكثر من حاجة الناس إليها" ولكنك في هذه الحالة لا تخشى الرذائل الكبيرة، فلن تتوقع من ثم فضائل عظيمة، فالإنسان لا يجهد نفسه إلا إذا استثارته رغباته".

"إذا أردت مجتمعاً قوياً عظيماً، فعليك أن تمس عواطفه، وزع الأرض على قلتها، وسرعان ما تستثير أطماعهم، أخرجهم عن كسلهم ولو بالمديح الفارغ، وستدفعهم كبرياؤهم إلى العمل في حماس، علمهم التجارة والصناعة تخلق فيهم الطموح والتنافس، علمهم التجارة مع بلاد أخرى، وانزل إلى البحر إن استطعت، ولا تدع عقبة تضعف من شأنهم، تقدم بالملاحة وابحث عن التاجر، شجع التجارة في كل فرع من فروعها، وسينتهي ذلك كله إلى الثراء، وحين يتوفر الثراء تجيء الفنون والعلوم طائعة"

وفي مقال آخر يكتب مانديفيل

"إن ذلك الفن العظيم، فن العمل على إسعاد شعب وازدهاره إنما يتمثل في إتاحة فرصة العمل لكل فرد، وبمعنى آخر ليكن هم الحكومة الأول أن تقيم من الحرف والصناعات أقصى ما تستطيع أن تخترعه مواهب الإنسان، وليكن همها الآخر أن تشجع الزراعة والصيد في جميع صورهما، حتى تضطر الأرض إلى أن تجهد نفسها كما يجهد الإنسان نفسه، فكما أن الإنسان هو الوحدة التي تستمد الأمة منه أفرادها، فالأرض كذلك هي الوسيلة الوحيدة لبقائهم.

"بهذه السياسة وحدها، لا بسياسة البذخ والفراغ، يقوم الأمل في سعادة الشعوب، أما ارتفاع قيمة الذهب والفضة، واستمتاع المجتمعات كلها، فهو يعتمد على ثمرات الأرض وجهد الناس فيها، وربطهما معاً هو المعين الحقيقي الذي لا ينضب، ولا يدانيه ذهب البرازيل ولا فضة العالم كله".

"إن الاجتهاد وحب العمل تعبيران مترادفان عند الكثيرين، غير أن حب العمل يتطلب إلى جانب الصفات الأخرى تعطشاً إلى الكسب ورغبة عارمة في تحسين الحال"

ويؤكد مانديفيل أن فاقة الجموع ظاهرة طبيعية، تفيد المجتمع بصفة عامة، ويجب أن تبقى دائمة، وحذر قبل ملتس من قوانين الإحسان ونظمه، وهو يرى أن الناس أميل إلى اليسر والدعة منهم إلى العمل، ما لم يدفعهم الطمع أو الزهو، وأولئك الذين يحصلون على عيشهم بكدحهم

كل يوم قلما يتأثرون بالطمع أو الزهو، إذ ليس هناك ما يثيرهم لأن يقوموا به إلا حاجتهم، فالشيء الوحيد الذي يدفع الإنسان إلى حب العمل إذن هو قدر متوسط من المال، فقليله إما أن يقلل من نشاطه أو يدفع به إلى اليأس، كما أن كثيره يحدو به إلى الكسل والتراخي"

وينصح مانديفيل بأن يترك الفقراء لفقرهم، فإنه من "الأسهل حيث تكون الثروة مصونة أن نعيش بغير نقود من أن تعيش بغير فقراء وإلا فمن يقوم بالعمل، ولذلك يجب أن تكون كمية النقد المتداولة في بلد ما متناسبة مع عدد الأيدي العاملة، وأن تكون أجور العمال متمشية مع أسعار الحاجيات".

هذه هي المعتقدات التي تكون جذور المبدأ الكلاسيكي، سواء في رأي آدم سميث الذي أفرد فصلاً خاصاً لمانديفيل أو في رأي ملتس الذي دحض رأيه دحضاً تاماً، فكلاهما في الواقع عبأ خمر مانديفيل في زجاجات جديدة، ولصق عليها اسماً علمياً جديداً.

ماركس وكينز

لعل أبرز الفروق بين مبادئ ماركس ومبادئ كينز تتمثل في الطريقة التي تناول بها كل منهما الموضوع، فسمى ماركس طريقته بطريقة الجدل العلمي، وسمى كينز طريقته الطريقة العقلية التحليلية. كشف ماركس عن التناقض الكامن في النظام الرأسمالي الذي لا بد أن يؤدي إلى مرحلة أعلى

في النظام الاقتصادي، على حين رأى كينز أن الأخطاء يمكن علاجها داخل النظام نفسه، لذلك يعتبر كينز الطبيب الذي يعالج الرأسمالية، أما ماركس فهو بمثابة الرجل الذي يحفر لها القبر.

ويتناول كينز أساساً القوى الثابتة في الاقتصاد والتغيرات الصغيرة فيه، أما ماركس فيتناول القوى الحركية "الديناميكية" والتغيرات الكبرى والتطورات، فتشبه طريقة كينز في عرضه "لنظريته العامة" طريقة العرض في كتاب مارشال إذ أنه قصد بها معارضة المدرسة المارشالية. أما كتاب رأس المال لماركس فهو يشبه الرسائل التاريخية والاجتماعية الكبرى التي كتبها كبار المفكرين الاجتماعيين ممن كان يعتبرهم منافسين له، ويتجنب كينز أحكام القيمة والآثار الهيكلية الكبيرة، ويتحرك داخل الإطار التنظيمي القائم، أما ماركس فيدخل في نظام القيم، ويمتد تحليله غالباً خارج إطار التنظيم القائم، وكلاهما يهدف إلى فلسفة اقتصادية بذاتها، ولكن ماركس يهدف إلى فلسفته بطريق مباشر، أما كينز فبطريق غير مباشر، والواقع أن أتباع كينز قد قاموا في هذا الشأن بأكثر مما قام به هو حتى أن الثغرة التي بينه وبينهم كانت أوسع من الثغرة التي بينه وبين ماركس والماركسيين، وأن ماركس يعارض الرأسمالية، أما كينز فيحاول أن يوفق بين الرأسمالية والاشتراكية فيما يسميه اقتصاديات الرخاء، وهو ما فكر مارشال فيه قبل ذلك.

وعلى الرغم من هذا الاختلاف في منهجي ماركس وكينز، فأن هناك نواحي تشابه تدعو للدهشة في معالجة موضوع التحليل الناقد للإنتاج

الرأسمالي، فإن كليهما هاجم نفس المشكلة مشكلة ضعف القوة الشرائية وفشل الاقتصاد في تدبير العمالة لمن يريدونها، وهو وضع يؤدي إلى ضياع الموارد والعوز والفاقة.

ويعرض ماركس تحليله الناقد للإنتاج الرأسمالي في المعادلة: "النقود: السلع = النقود. أن الرأسمالي، وهو الشخصية الرئيسية في كتابه عن رأس المال، يستثمر ماله في إنتاج السلع ليحصل على مال أكثر، فهو منفرد خارج عملية تداول القيم كما أنه خارج عن معادلة التبادل التي من إحدى نواحيها ثمن الشراء الذي اشترى به ومن ناحيتها الأخرى ثمن البيع الذي با ع به. كما أنه يدفع قدراً معيناً من القيمة في عملية إنتاجه ويطالب بقيمة أكبر من السوق، والفرق هو ربحه أو دخله في شكل أجور وفوائد تدخل كلها تحت عنوان "فائض القيمة"، ولكن من أين يأتي "فائض القيمة" هذا" إن ماركس يحاول أن يبين أنه لا يحدث في عملية التداول "أي بين الرأسماليين أنفسهم" بل لا بد أن يحدث في عملية إنتاج نتيجة أن ثمن العمل "وهو ما يعادل قيمة أود حياة العامل" أقل من قيمة استخدامه التي هي نتاج عمل العامل.

ولكن كيف يحصل الرأسماليون كطبقة على مال أكثر مما يدفعون؟ هذا هو السبب الرئيسي في اختلال توازن النظام الرأسمالي، وجذور التعارض فيه، وهو مصدر النقص الأساسي في الطلب الفعال ما دام الدخل الذي يستخلصه الرأسمالي للخدمات التي يقدمها أقل من قيمة البيع التي يجب أن يحصل عليها لإنتاجه.

أما معالجة كينز لمشكلة نقص الطلب الفعال فتختلف أساساً عن منهج ماركس من حيث أن كينز لا يستبعد المنظم في معادلة تداول القيم، فالأرباح تعالج على أنها تكاليف، أي أنها "المقادير التي يدفعها المنظم لعوامل الإنتاج مقابل خدماتها السائرة" ومن ثم تكون مشكلة من أين يأتي ربح المنظم مشكلة لا وجود لها فهذا الربح هو جزء من الدخل كما هو الشأن في أي شيء آخر، فالتكاليف زائدة عن ربح المنظم هي جملة الدخل الناتج من العمالة التي يقدمها المنظم، كما أن جملة إجمالي الدخل تكون مساوية لقيمة الدخل القومي، وهذه القيمة حسب تعريفها تنتج طلباً فعالاً مساوياً تماماً لقيمة الدخل القومي بفرض أن الدخل كله ينفق على السلع والخدمات، فليس هناك عجز في عملية الإنتاج كما يدعي ماركس، ولكن العجز يحدث في نطاق التداول حين لا ينفق جزءًا من الدخل لسبب أو لآخر على السلع والخدمات، ويحدث العجز بحجز جزء من الدخل اختيارياً، وعدم إنفاقه على السلع والخدمات أى بالادخار الذي لا يقابله استثمار، وإنتاج الدولة كلها يمكن بيعه في "السوق" مقابل التكاليف مضافاً إليها الربح لأن العمالة قد أنتجت دخلاً كافياً لهذه العملية التبادلية.

والادخار إذن، وليس الربح، هو سبب اختلال التوازن، ويتفق كينز وماركس في أن صلاحية النظام للعمل تتوقف على موازنة النقص بالاستثمار، وحتى في المجتمع الاشتراكي يرى كينز أن النقص في الطلب الفعال قد ينشأ إذا لم يوازن الادخار بالاستثمار، ونلاحظ أن ماركس يربط بين الادخار والربح، والواقع أن في أيامه لم تكن مدخرات صغيرة، ونظريته

عن فائض القيمة التي تحدد ثمن العمل بقيمة ما يئود به العامل نفسه تستبعد من أول الأمر وجود مدخرات عند العامل.

ويرى كينز أن الاختلال في التوازن لا يحصل من الطمع وحده كما يرى ماركس، ولكنه يحصل كذلك من الخوف والأمل عند الأفراد الذين يريدون أن يؤمنوا أوضاعهم بالاحتفاظ بالمال أو إيداعه في البنوك أو بالحد من القوة الشرائية بمعنى الامتناع عن الاتفاق، سواء على الاستهلاك أو الاستثمار، وليست حمى الاستثمار هي التي ينشأ عنها اختلال التوازن، وإنما هو قلق المدخرين أو تشكك المستثمرين.. وليس المدخرون دائماً هم الذين يفيدون المجتمع كما يقول آدم سميث، فإن هؤلاء يضرون المجتمع حين يعمدون إلى الادخار بقدر أوسع مما يحتمله الاستثمار القائم.

إن أي ادعاء يدعيه المدخرون لتفضيل "الميل إلى الادخار" على قيمة الاستثمار لا يمكن أن يكون صحيحاً، فليست هناك صورة أخرى للثروة الحقيقية، والمدخرون يستخدمون الزائد من ثروتهم المتجمعة بإحداث عدم ادخار للآخرين، وهذا يعني أن المدخرات الفردية ليست كلها مما يفيد المجتمع، فما لا يتحول منها إلى استثمار لا يفيد المجتمع وما لا يفيد المجتمع يعتبر ضائعاً بالنسبة له، وهو وضع يعتبر خسارة في الدخل القومي وخسارة في جانب العمالة.

والأفراد أحرار في الادخار، الكثير أو القليل، على حسب ما يريدون، ولكن الأفراد ككل لا يستطيعون الادخار أكثر مما يستثمرون، ويجب أن يتوازن ادخار أفراد مع استثماراتهم بطريقة لا تؤدي إلى إسراف

في الإنفاق، وحتى ينفق الدخل جله على السلع والخدمات في قطاعي الاستهلاك والاستثمار.

وكلما تجاوز "الميل إلى الادخار" الإغراء على الاستثمار، نواجه نقصاً في القوة الشرائية يستحيل معها بيع جملة الإنتاج للمستهلكين والمستثمرين بتكاليف العامل لها، وهذه الاستحالة هي التي تؤدي إلى تخفيض الإنتاج وتخفيض العمالة، ومن ثم تكون المعادلة واضحة: يجب أن يكون الميل إلى الادخار متوازناً مع الاستثمار.

ويرى كينز أن النظام الرأسمالي ليس خاطئاً من أساسه، وأنه يمكن تصحيح الخطأ فيه وينحصر الخطأ في "تحديد حجم العمالة لا في تحديد اتجاهها" فإن حجم العمالة يمكن الوصول به إلى حده الأقصى بزيادة الإنفاق على الاستهلاك أو الادخار، ومراقبة معدل الاستثمار هو العلاج، وينصح بطريقة التخطيط المتحفظ لأهداف محدودة، أي "اشتراكية الاستثمار" فهو يقول: "أن التوسع في مهمة الحكومة بمعنى أن تكلف بالموازنة بين الميل إلى الاتفاق والإغراء على الاستثمار، وإن كان يبدو في نظر المتمسك بنظريات القرن التاسع عشر أو الأمريكي المعاصر تعرضاً لحقوق الأفراد وأعتقد أنه هو الوسيلة العملية لتجنب تحطيم الأشكال الاقتصادية القائمة في جملتها، والشرط الوحيد لنجاح الفرد"

ويشارك كينز ماركس الرأي بأن النقص في الطلب الفعال يزيد يوماً بعد يوم، لأن الميل إلى الادخار يزداد بازدياد الدخل القومي، إلا أن ماركس – على حين أنه تبعاً لنظرته قدم تحليلاً طويل المدى – يبين إلى أين

تؤدي كل هذه الزيادة، فقد اقتصر كينز على النظرية في المدى القصير، ولم يعن بالتغيرات الهيكلية التي تقوم إذا غطى النقص باستثمارات جديدة على مستو مستمر.

ولم ينكر ماركس أن النظام الرأسمالي قد ينجح في فترة قصيرة، ولكنه كان يصر على أنه لم يقل شيئاً عن المدى الطويل، وقد حلت مشكلة تحقيق العمالة الكاملة عدة مرات نظرياً وعملياً، على حين أن مشكلة تحقيقها في المدى الطويل لم تحل لا من الناحية النظرية ولا من الناحية العملية، وحقيقة المشكلة هي كيف تتحقق العمالة الكاملة باستمرار، لا أن تتحقق بعض الوقت.

وقد بين لورد كينز أن هناك حلاً نقدياً لمشكلة التعطل، ولكن المشكلة أكثر من ناحيتها النقدية، إذ أن لها ناحيتها الفنية والاجتماعية والتنظيمية، فإذا كان نصيب الاستثمار العام الذي يتطلبه سد الثغرة يتزايد باستمرار نتيجة اتساع الثغرة، أفلا يؤدي ذلك إلى تغير هيكلي، كما يرى ماركس في تجميع وسائل الإنتاج على درجة أكبر؟

وما مدى الرقابة الذي تيطله بقاء العمالة في المراحل التالية وكيف تؤثر العمالة الكاملة على العلاقة بين العمل ورأس المال؟ بل وكيف تؤثر على السعر وهيكل الأجور؟ وما هو تأثيرها على ميزان التجارة وميزان المدفوعات؟.. هذه أسئلة من كثير غيرها تتطلب علاجاً من ناحية المدى الطويل.

إن اتساع حركة العمالة الكاملة وتعقدها لم تعرض في نظام كينز ولم يذكر كذلك شيئاً عن آثارها الكاملة في صورها الاجتماعية والهيكلية في المدى الطويل، وهنا نجد التباين بين علاج ماركس وعلاج كينز للمشكلة، فتحليلها بالنسبة للمدى الطويل في نظام كينز يتطلب إحكاماً ومراجعة، ولعل الأوان قد آن للعمل على هذه الدراسة.

جون لو، وجون مارنارد كينز

إن التماثل بين جون لو "١٦٧١-١٧٢٩" المراقب العام للمالية الفرنسية والذي ينحدر من أسرة اسكتلندية قديمة، وبين جون ماينارد كينز "١٨٨٣-١٩٤٦" شديد الشبه إلى درجة كبيرة، وفي نواح متعددة تمس حتى حياة كل منهما الشخصية، حتى أنه يمكن القول بأن كينز كان بعثاً للو بعد قرنين من الزمان. كان كلاهما مشهوراً بكفايته في الرياضيات، فيقول "بدجل" أحد معاصري لو: "إن مواهبه وذكاءه يتمثلان في الأرقام بصفة خاصة" وكان كينز في الوقت نفسه ذا عقلية رياضية، فقد حصل على زمالة دراسية بجامعة كمبردج في الرياضيات والآداب القديمة، كما أنه قد نشر بحثاً مهماً في فلسفة الرياضيات عام ١٩٢١.

لقد كان لكل منهما نواح كثيرة يهتم بها، وكان كل منهما أستاذاً في موضوعات أخرى عدة غير ميدان تخصصه، فقد قالت إحدى الشركات الأمريكية في نشرتها مرة "ألم يقل العالم عنه أن له ذكاءً خارقاً، وأنه يصلح لكل شيء؟ فإلى جانب الفنون والعلوم التي كرس لها حياته، كان أستاذاً في

الحسابات" ودور كينز في النهوض بالفنون والمسرح والموسيقى أشهر من أن يذكر، فهو الذي نظم باليه كامارجو، وهو الذي شيد وفتح مسرح الفنون في كمبردج، وتولى رئاسة مجلس الفنون في سنة ١٩٤٥

وكان لكل منهما شخصية جذابة، ذات شمائل حلوة، ومواهب كثيرة، فقال أحد معاصري لو عنه: "كانت شخصيته وحديثه جميلين ناعمين، وطريقة تفكيره قوية وعصبية، كان يتكلم الفرنسية بإتقان تام وكان يسعده أن ينقل آراءه بقوتها الكاملة إلى سامعيه"، وقالت التيمس اللندنية عن لورد كينز شيئاً مماثلاً لذلك "أنه لامع وضاء، منعش، مرح، حلو المزاح، له ذكاء خارق، وحكمة بارعة في كل أحاديثه حتى العادية منها، مما كان يكفل له أن يكون عضواً له قيمته في أي صالون أدبي أو فكري من الصالونات العظيمة القديمة التي اشتهرت بمحاوراتها المهذبة"

وكان كل من الرجلين رجل عمل، كما كان رجل فكر، وكان كلاهما يعمل في الميدان نفسه. لقد قدم كل منهما مقترحات مطلقة لإصلاح نظام الضرائب، فوضع لورد كينز مذكرة عن الديون المعلقة عنوانها "كيف ندفع تكاليف الحرب" عام "١٩٤٠" وكان لكل منهما دور فعال في المالية والأمور المصرفية، فقد كان كينز عضواً في لجنة ماكميلان للمالية والصناعة، وكان مديراً لبنك إنجلترا، كما عين قبل وفاته بشهرين محافظاً لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير.

وأوصى كلاهما بوسائل غير مستقيمة في شئون المصارف، وكان كلاهما يميل إلى المغامرة، وإن كان كينز يغامر في حرص وحذر، أما جون لو فقد لقي فشلاً ذريعاً في إحدى مغامراته.

وكان كلاهما عدواً لدوداً لعملات الذهب أو معيار الذهب، وأوصى كل منهما بإيجاد عملة ورقية في التداول المحلي في توصية "لو"، وفي التعامل بين الدول في رأى كينز، وكان "لو" يرى إصدار ورق النقد بضمان الأرض، أما كينز فيراه في المجال الدولي بضمان التجارة، وما في العالم من خامات.

وكان كلاهما يدافع عن اشتراكية الدولة، كما كان كل منهما أصيلاً في تفكيره الذي هز به الأجيال المتعاقبة، ويميل إلى كتابة الرسائل والمذكرات التي يحشوها بالمادة الدسمة كما مات كلاهما في غير أوانه نتيجة لإجهاد شديد، فمات لو في الثامنة والخمسين، ومات كينز في الثالثة والستين.

وقد يسأل القارئ عما إذا كنت جاداً في اعتبار "كينز" "لو" القرن العشرين. والواقع أنني حين قرأت لو بعد كينز، راعني أن هناك حالة بعث كامل، وعلى مستوى عال للمبدأ، لا في نواحيه العامة، بل في أدق تفاصيله.

لنبحث الآن نواحي الشبه في مبدأيهما كما تظهر فيما كتبناه، فكلاهما يعرض مبدأ جديداً هو خليط بين مذهب التجاريين والاشتراكية والتحرر في تركيب متماثل، فكان كينز نصيراً جديداً للتجاريين والتحرر والاشتراكية، كان نصيراً للتجاريين لأنه يدافع عن ميزان التجارة الفعال،

ويعتبره استثماراً خارجياً يحقق العمالة ويضاعف الدخل، وكان "لو" يعتنق الرأي نفسه، فيقول في بعض كتاباته سنة ١٧٠٠: "من الناحية القومية، ومع تقدير كافة الاعتبارات، فإن كل بنس تحصل عليه الدولة من التجارة الخارجية يحسب معادلاً لثلاثة أمثاله مما تحصل عليه من التحسينات الداخلية، وأن كل بنس يحصل عليه فرد في الدولة، تحصل الدولة مقابلة على سبعة أو ثمانية بنسات، وذلك نتيجة ما يؤدي إليه ذلك من أثر التجارة الخارجية على الصناعة المحلية"

وإلى جانب الزيادة الأصيلة نضيف الزيادة الناتجة، الزيادة الأخرى في العمالة والدخل بسبب زيادة الطلب على تجارتنا، لم يكن "لو" ولا "كينز" يجيدان وضع القيود أو الحدود، فكان كلاهما من دعاة التحرر.

ويوصي كينز في فكرته عن اشتراكية الاستثمار عن طريق مراقبة تدفق النقد، فيقول: أنه لا يريد أن ينقذ المشروعات الحرة ولا أن يقضي عليها، فالخطأ هو الناحية الكمينة في الرأسمالية، ويؤمن "لو" بنفس الفكرة، فحين يعرض فكرته عن سياسة النقد الرخيص يقول: "... ولكن بغير قيود" وعن فكرته عن العمالة الكاملة يقول: "ولكن عن غير طريق الإحسان" وبالنسبة لميزان المدفوعات الفعال يقول "ولكن بغير تعريفات جمركية، بل بطريق العمالة الكاملة"

أما عن اشتراكيتهما، فيمكن القول بأن كينز كان اشتراكياً بالنسبة للاستثمار والنقد والائتمان، أما "لو" فكثير من الآراء الاشتراكية الأساسية داخلة في مبدئه، واشتهرت آراؤه في عهد الثورة الكبرى سنة ١٧٨٩

وتبنت الكثير منها، كما تبنى الاشتراكيون في سنة ١٨٤٨ آراء لويس بلان.

ويقول لويس بلان الاشتراكي العظيم عن "لو": أنه يعتبر الداعية الأول للاشتراكية. ويقول لو نفسه في مقترحاته سنة١٧٠٠: "في مسائل التجارة تختلف مصلحة الفرد عن مصلحة دولته في بعض الأحيان، بل قد تتعارض المصلحتان في أوقات كثيرة، إن مصلحة الدولة أن يحصل الكثيرون على القليل، لا أن يحصل القليلون على الكثير، لأن الربح كلما كان عاماً، كلما ساعد ذلك على زيادة التقدم في الصناعة، وعلى العكس من ذلك، كلما زادت القيود والحدود كلما عطل ذلك من تقدمها"

وقد أضاف كينز إلى هذه الحقيقة، فنظريته كلها عن الادخار والاستهلاك هي أحكام لهذه الفكرة، فتركيز الثروة يزيد الميل إلى الادخار دون ضرر.

ويحذر "لو" في كثير من كتاباته من العمل على تحقيق العمالة ومساعدة المعوزين إلا لأسباب اقتصادية الغاية منها الوصول بالدخل القومي إلى أقصى حد، لا لأسباب إنسانية، فيقول:

"... في المجتمعات جميعاً، كبيرها وصغيرها، يهتم الحاكمون مشكورين بتوافر العمل الكافي المناسب، وتوافر العيش لمن يحكمون "ويقول عن مقترحاته النقدية لتحقيق العمالة الكاملة": هؤلاء الناس الذين يعتبرون اليوم عبئاً ثقيلاً على صناعة البلاد، سيكونون خير عون لها، وأولئك الذين

يسببون لنا الفاقة اليوم قد يصبحون أهم سبب من أسباب ثروتنا، فهؤلاء هم الأيدي التي يجب أن نضع فيها كل ما نملك لتحريكها، وأنهم بما يملكون من طاقة يمكن بها دفع عجلة التطور".

ويقول عن العمالة الكاملة ما يقوله كينز، حتى إذا تعرض صاحب المصنع لخسارة فعلية فالدولة نفسها تربح، فالدخل القومي في المجتمع هو الذي يجب أن يحسب حسابه، لا صافي دخل صاحب المصنع، و تعليل "لو" بالنسبة لذلك يفوق تعليلات ريكاردو الذي لم يكن يرى الربح والريع والفائدة إلا أنها صافي دخل المجتمع. فيقول في دراساته للنقد والتجارة:

"إن الزيادة في النقد تزيد من قيمة الدولة، فطالما يستخدم النقد فهو ينتج ربحاً يستخدم فيزيد حتى لو خسر صاحب العمل، فلو عمل خمسون عاملاً دفع لهم خمسة وعشرون شلناً في اليوم، وكان العمل الذي قاموا به مساوياً لهذا المبلغ أو أقل قليلاً، فإن قيمة الدولة تكون قد أفادت أكثر منه بكثير، فإذا سلمنا حقاً بأن عملهم يساوي أكثر من أربعين شلناً، فتكون الزيادة في قيمة الدولة أكبر بكثير ويكون نصيب صاحب العمل خمسة عشر شلناً، وهذا المبلغ مساو لاستهلاك العمال الذين كانوا يعيشون من الإحسان، ويتبقى لهم بعد ذلك عشرة شلنات" وفي ناحية أخرى يقول:

"قد تكسب الدولة حيث يخسر التاجر، ولكن حين يكسب التاجر لابد أن تكسب الدولة، فضلاً عما يتحقق من تدعيم لأجور العمال الذين يعملون، وما تحصل عليه الدولة من مكوس".

"وكما أن التجارة تعتمد على المال، فإن زيادة الناس وقلتهم تعتمد على التجارة، فلو وجدوا عملاً في وطنهم بقوا فيه، وإذا كانت التجارة واسعة اتسعت لاستخدام الناس، وجلبت كثيراً من الناس من الأماكن التي لا يجدون فيها عملاً"

نعود الآن إلى مقترحات لو في سنة ١٧٠٠ فنجد أنها تتضمن سبع مسائل تدخل فيها المطالب التالية:

١- استخدام الفقراء والتخفيف عنهم، والقضاء على البطالة والفراغ
٢- تخفيض سعر الفائدة إلى ٣٪ سنوياً، لا بحكم القانون وقوته، بل بوسائل أنجح وأكثر فاعلية.
٣- تشجيع التجارة الخارجية وحمايتها وتوطيدها.
٤- إنشاء مخازن قومية للحبوب؛ حتى لا تتعرض الصناعة في البلاد للمصاعب إذا ارتفعت أثمانها في وقت قلة المحصول، أو انخفضت في ظروف أخرى.

والمقترحات الأخرى توصي بالقيام باستثمارات طبيعية. والشيء الغريب في هذا البرنامج كله، حتى ما يتصل بإنشاء مخازن للحبوب والاستثمارات الطبيعية، أنه أوصى به كينز، لا بروح مبدئه بل بنصه وحروفه، ومن الممتع حقاً أن نقرأ الأسباب التي اقترح "لو" من أجلها سياسة النقد الرخيص، فهو يجادل معارضيه بنفس الأسلوب الذي عارض به الدكتور دالتون، أعضاء المعارضة وهو من حواريي كينز، وكان وزيراً للمالية في حكومة العمال البريطانية حين يقول:

"قد يعترض البعض على أن تخفيض سعر الفائدة لا يضرهم وحدهم، بل يضر كثيراً من الأرامل واليتامى والضعفاء الذين يعيشون على دخلهم من هذه الفائدة، ولكننا نقول لهذا البعض: أن عددهم لا يزيد على واحد من كل مائتين من السكان، وأنه من غير المعقول أن تضع دولة قوانينها لتشجيع واحد من مائتين من السكان على أن يعيشوا كسالى فارغين، على حساب عمل الآخرين وصناعة البلاد.

"على أنه يجب أن يدخل في الاعتبار أنه بانخفاض سعر الفائدة تتضاعف طرق الربح وتتوافر الضمانات التي تتيح تعويض الخسارة الناتجة للبعض، إذ يستحقون في تلك الحالة عناية الحكومة".

ويلخص لو سياسته عن النقد الرخيص بإضافة سبب جديد فيقول :"أنه بصناعتنا في الداخل فحسب نستطيع أن نبني السفن والبواخر، وأن نسيرها تحمل السلع التي تصنعها ويحتاج إليها الناس في الخارج، ويساعد على ذلك استخدام المحتاجين استخداماً رئيسياً نافعاً، وتوافر حاجيات البلاد من الحبوب والطعام، ومواد الصناعة وفوائد المال".

ونرى نفس الحماس في الاحتجاج على خطأ هبوط قيمة النقد من جانب لو وكينز على السواء، فيقول لو في مقترحاته:

"ليس هناك شك في أن كثرة النقد ورخصه يزيد كثيراً من الجفاف والحاجة، وأنهما كأي نقيضين يخلق أحدهما الآخر، إلا أنه لوحظ في سنوات عدة، قبل السنوات الخمس الأخيرة، أن الحبوب كانت رخيصة جداً لدرجة

أدت إلى يأس المنتج، وانغماس الفقراء في الكسل والفراغ، مما أدى إلى هذه المجاعة المحزنة"

ويقول: "أن البنك، بالنسبة للمالية، هو قلب الدولة، فينبغي أن تعود إليه النقود ليبدأ الدوران من جديد، وأولئك الذين يحرصون على اختزانه إنما هم كأطراف الجسم التي تريد أن تحبس الدم عن دورانه لريها وتغذيتها، فسرعان ما تقضي على قوة الحياة في القلب وفي باقي الأجزاء ثم في نفسها"

وكان كينز يرى كذلك أن تداول النقد والائتمان هو قلب الاقتصاد القومي، وأن التخطيط كله إنما يتم بطريق رقابة النقد والائتمان، وأن أولئك الذين يرغبون أن يؤمنوا أنفسهم بالمبالغة في الميل إلى الادخار، يضرون بالاقتصاد القومي ضرراً بالغاً، وينتهي الأمر بتحطيم أنفسهم.

وكان "لو" ينصح دائماً بتوازن الميزانية، لا بفرض الضرائب، بل بزيادة عامة في الدخل القومي أو ما يسميه "القيمة السنوية للدولة" وكان يعتقد أن تبني فكرته عن سياسة النقد الرخيص كفيل بأن يؤدي إلى إلغاء كثير من الضرائب، ويقول في أحد بياناته: "أن الحكومة قد ألغت كثيراً من الضرائب في باريس وفي الأقاليم حتى تنعم فرنسا كلها بميزة حكمها السعيد"

وهكذا نرى التشابه العجيب الواسع المدى مما يمكن أن نسميه توارد الخواطر، إذ أن الخلافات البسيطة بين الرجلين ليست إلا نتيجة اختلاف الزمن والتقدم في التحليل الاقتصادي، ولا شك أن سبب التشابه يرجع

إلى حد كبير إلى تكرار التجربة التاريخية نفسها كالبطالة المدمرة وخاصة في فرنسا وأسكتلندا، وانهيار الإشراف في عهد لو وانهيار الصناعة البريطانية في عهد كينز في فترة الحرب، وهبوط الأسعار بشكل فظيع، والتمسك بقواعد نقد معينة لا تفي بحاجات التجارة النامية.

حتى أن "بدجل" كتب في خطاب إلى "لو" يقول: "ستجد تجارتنا خاسرة وائتماننا محطماً، ونقدنا في يد أسوأ القوم في مجتمعنا، أما الأبرياء والمخدوعون فهم يئنون أنيناً صارخاً من ظلم الطغيان والشره".

ولكن الغريب في الأمر أن "كينز" لم يذكر "لو" في كتاباته قط، ولا حتى في "رسالته عن التجارة" في نظريته العامة، مع أنه ذكر مانديفيل وغيره من أقل الباحثين، وحتى المغمورين منهم.

شركة الهند الشرقية وقيام مذهب التحرر ببريطانيا

لعل من أمتع الأمثلة وأوضحها عن العلاقة الوثيقة بين المذهب والمصالح القومية، ذلك الدور الذي لعبته شركة الهند الشرقية في قيام مذهب الحرية الاقتصادية في بريطانيا. ولا شك أن لقيام مذهب الحرية مصادر كثيرة، من حيث أنه نتاج للعوامل العدة المتشابكة التي تشكل ذلك النمط التاريخي المتغير من أنماط الحياة،

وهذه مشكلة قام بتحليلها كثير من الكتاب، فتناولها رجال الاقتصاد بالتحليل المنطقي الأيديولوجي البحت، على حين عني المؤرخون لها بالتركيز على نواحيها السياسية أو الاجتماعية، ودون أن نجادل في أهمية هذه النواحي وصلاحيتها سنحاول هنا أن نتناول في شيء من الاستطراد النفوذ الذي مارسته مجموعة من المصالح القوية التي تمثلت في شركة الهند الشرقية، ولا أجادل في أن هذا النفوذ كان أقوى العوامل في قيام مذهب الحرية في بريطانيا، ولكني أوقن أن دور الشركة في نشر فكرة الحرية الاقتصادية في بريطانيا أصبح موضوعاً رائعاً مثمراً للبحث العميق والدراسة التاريخية، وسأقتصر هنا على وضع المعالم لتلك الدراسة.

كان على شركة الهند الشرقية أن تدافع عن نفسها كمصدرة لسبائك الذهب والفضة وكمستوردة للحرير والتوابل والسلع الثمينة وما كان يعتبر ترفاً في ذلك الزمان لا إزاء نقد القوميين والتجاريين، بل قبل ذلك إزاء

الشركة التركية وإزاء معارضة الصناعة الإنجليزية. وكانت الهند تمتص مقادير كبيرة من المعادن الثمينة كانت تختفي بالأكوام فلا يظهر لها أثر، كما هو الحال في الهند في وقتنا الحاضر، ولكن الشركة في مقابل ذلك كانت تجلب الفراء والجواهر والحرير والتوابل والأقمشة المطبوعة والأقمشة الخام الرخيصة التي كانت تنافس الحراير والأصواف الإنجليزية وتعيد تصديرها إلى البلاد الأخرى بربح كبير ضخم يدل على ضخامة تلك الأرباح ما كانت الشركة توزعه على مساهميها؛ والتي بلغت في سنواتها الأولى ١٠٠٪ ثم حين طبقت الشركة مبدأ الاستثمار الذاتي وصلت إلى ما بين ٦ و ١٢,٥٪ وقد أنشأت الشركة جيوشها وأساطيلها الخاصة بها "في سنة ١٧٣٥ فكانت تملك سبع سفن حربية كبيرة وعدة سفن صغيرة" بثكناتها وحصونها، وكان لها أسطولها التجاري، واشتبكت في حروب مع الشركات الفرنسية، وامتلكت أراض شاسعة، ومارست سلطات تشريعية وقضائية وأقامت معاهدها التعليمية الخاصة، وضمت جامعاتها فيما بعد، وكانت لها قلاعها وأحواضها ومخازنها، وكانت تفرض القروض، وتمنح الهبات للخزانة، كما استخدمت جيشاً جراراً من الكتاب السياسيين والاقتصاديين.

وطلب الغزالون والنساجون الإنجليز حمايتهم من منافسة الشركة، وحصلوا على تلك الحماية بمقتضى قوانين عدة، كان آخرها "١٧٢١": يحرم على الأقمشة المطبوعة أو المصبوغة أن تستعمل أو تباع في إنجلترا "حصل صناع الأقمشة القطنية من الإنجليز الذين كانوا يقلدون الأقمشة الهندية على إعفائهم من هذا التحريم بعد ذلك القانون بأربع عشرة سنة" وقام جدل عنيف حول الحماية وحرية التجارة ظل على أشده طيلة قرن

من الزمان، بدرجات متفاوتة من النجاح، وهكذا لم تكتف شركة الهند الشرقية بإقامة ثورة في صناعة المنسوجات البريطانية، بل أشعلت الثورة كذلك في الآراء الاقتصادية في ذلك العصر بأن استمرت تضرب في عنف تلك الأوضاع الفجة من الميزان التجاري، وأتاحت بذلك فيما بعد لآدم سميث كل الأسلحة النظرية التي استخدمها بعد أن مهدت في شكل نظرية متماسكة منقحة قوية، وهكذا أتيح لمذهب الحرية الاقتصادية في أواخر القرن السابع عشر وأوائل القرن الثامن عشر، الحجج الدامغة دون مقابل، أتاحها له ذلك الدفاع القوي، والعون الكبير من جانب مديري شركة الهند الشرقية وموظفيها وكتابها، وكانت هذه الحجج عميقة الجذور في المصالح الثابتة للشركة، والتي ثبت أنها تؤيد النمو والتوسع والرخاء للدولة كلها.

ولكن كبار مؤرخي القرنين السابع عشر والثامن عشر، ممن سجلوا آراء ونظريات لم ينسبوها لأحد، دون أن يعبئوا بالدوافع الشخصية العميقة التي دفعت الكتاب إلى الدفاع عنها وتزكيتها، كان من الصعب عليهم غالباً أن يصغوا أو يتبينوا ذلك الجو الأيديولوجي الصحيح والفكرة النظرية لتلك الفترة، فيقول هكشر، مؤرخ عصر التجاريين: "لا أقصد بذلك أن أنكر أن حجج مذهب الحرية قد انتشرت هنا وهناك حتى قبل نهاية القرن السابع عشر، أو أنها انتشرت فعلاً بين كتاب كانوا من نواح أخرى يؤيدون مذهب التجاريين تأييداً مطلقاً، وليس هذا غير طبيعي" ويتبع ذلك توضيحاً لهذه الظاهرة على أساس منطقى بحت؛ فإنه مهما أوضحنا أن السببية الاجتماعية وتدخل الدولة يمكن أن يسيرا جنباً إلى جنب، فلم يكن ذلك إلا بمثابة خطوة قصيرة بين فكرة التشابك السببي

الاجتماعي والتحكم بالطبيعة في المسائل الاجتماعية، وبين فكرة أن هذا التشابك له مبرراته الكامنة التي يجب ألا تضطرب، وقد حسب أن السيادة العامة لفكرة الحق الطبيعي تزيد من اشتعال هذه الحجج"

غير أن "سيادة الفكرة" لم تكن هي التي زادت أفكار مذهب الحرية اشتعالاً بل أن سيادة شركة الهند الشرقية التي كان يملك أسهمها شخصيات بارزة من بينها رجال البلاط هي التي دعت إلى ذلك، ولم تنتشر حجج مذهب الحرية هنا وهناك فحسب، بل كان لها تيار قوي جارف، فإذا كانت قد راقت "لكتاب عرفوا في نواح أخرى بتأييدهم لمذاهب التجاريين" فقد كان ذلك لأن هؤلاء الكتاب كانوا يدافعون صراحة عن مصالح شركة الهند الشرقية التي كانت في أساسها تقوم على امتيازات مذهب التجاريين من ناحية وعلى حرية التجارة من الناحية الآخر، أي أنها كانت ضد سياسة الحماية وضد تصدير السبائك الذهبية وضد سياسة تدخل الدولة.

فتوماس مان من عام "١٥٧١-١٦٤١" مؤلف كتاب "حديث التجارة" عام "١٦٢١" وكتاب "كنوز إنجلترا من تجارتها الخارجية" عام "١٦٣١" كان مديراً لشركة الهند الشرقية؛ وكان جوسيا تشايلد "١٦٣٠-١٦٩٩" مؤلف كتاب "حديث التجارة" "١٦٩٠" مديراً ثم محافظاً للشركة وكلاهما كما يعرف كانت له أرائه القومية المستنيرة التي سار على أثرها رجال الاقتصاد الحر بعد ذلك بمائة سنة.

وأهم ما كتبه "مان" هو ما جاء في الفصل الرابع من كتابه "كنوز إنجلترا" الذي يقول فيه: "أن تصدير نقودنا في تجارتنا السلعية هو وسيلة لزيادة كنوزنا"، وهو يقدم شرحاً لذلك الرأي شركة الهند الشرقية، فيقول:

"هذا الربح يكون أكبر جداً لو أقمنا تجارتنا مع بلاد نائية، فمثلاً إذا أرسلنا مائة جنيها إلى جزر الهند الشرقية لنشتري فلفلاً من هناك وأحضرناه إلى هنا ثم صدرناه بعد ذلك إلى إيطاليا أو تركيا، يجب أن يغل سبعمائة ألف جنيها من تلك البلاد، نظراً لما يتحمله التاجر من إنفاق في تلك الرحلات الطويلة، ما بين شحن وأجور وطعام وتأمين وفوائد وجمارك وتصدير وغير ذلك، إلى جانب ما يحصل عليه الملك والدولة" ويعمم فكرته في نظرية تعارض شركة المغامرات التجارية والشركة التركية وغيرهما من الشركات المنافسة، والتي تقول "حين تكون الرحلات قصيرة والسلع ثمينة، مما لا يستخدم شحناً كثيراً فلن يؤدي ذلك إلى ربح كبير للدولة" ولهذه النظرية معنى واضح.

ويدافع جوسيا تشايلد في كتابه عن مصالح الشركة فيقول:

- أنها تستخدم بين خمس وعشرين وثلاثين سفينة من السفن الحربية يعمل على كل منها ما بين ستين ومائة رجل
- وهي تمد الدولة دائماً "في ذلك الوقت" بكل ما تحتاج إليه من الملح.
- تستخدم الدولة كسوق تصرف فيه الفلفل والنيلج والسمور وعقاقير أخرى مفيدة.

- تمدنا بالفلفل والأصداف والأقمشة المصبوغة وغير المصبوغة، مما يصلح لتجارتنا مع تركيا وايطاليا وأسبانيا وفرنسا وغينيا، وهذه السلع التي تصدر للإنتاج في البلاد الأخرى لتعود إلى إنجلترا في حجم يبلغ من حيث النوع ستة أمثال قيمتها التي تخرج بها من البلاد.

كذلك انظر إلى شارلس ودافينانت مثلاً وهو يكتب "مقالة عن تجارة الهند الشرقية" عام"١٦٩٦" في شكل رسالة إلى المركيز نورمان باي حين سأله رأيه في الموضوع. لقد حاول في هذا المقال أن يبين أولاً أن هذه التجارة مفيدة للمملكة، وثانياً أنها ضارة بصناعة الصوف في إنجلترا بصفة عامة، وثالثاً أنها لا تتدخل في صناعة الحرير والكتان في بلادنا للدرجة التي تضر بالجمهور، ورابعاً أن مايز مع وضعه من قيود قد يؤدي إلى خسارة مدمرة بالشركة، وكانت المقالة كلها لا تدع مجالاً للشك في أنها كتبت لصالح شركة الهند الشرقية إذ لم تكن بناء على طلبها، وعاد دافينانت كذلك للكتابة حول هذا الموضوع تفصيلاً في جدله مع بوليكفين عن الإيرادات العامة وتجارة إنجلترا، وكان رأيه الأساسي الذي يمكن أن يعزي إلى آدم سميث يتمثل فيما يلي: "أن الذهب والفضة هما حقاً المقياس الذي تقاس به التجارة أما المنبع والأصل لهما في كل البلاد فهو الناتج الطبيعي أو الصناعي في كل دولة، وبمعنى آخر هو ما ينتجه عمال أو صناعة تلك الدولة، ويصدق هذا إلى حد أن الأمة قد تكون بغير نقد على الإطلاق، ولكن إذا كان سكانها كثيرين، ويميلون إلى العمل وإلى المغامرة، ويحبون السفر في البحار، وتتوافر لهم المواني الصالحة، والأرض الخصبة التي تنتج غلات مختلفة، فمثل هذه الدولة تقيم تجارة، وتجمع ثروة وسرعان ما

يتجمع لأبنائها الذهب والفضة، ومن ثم يكون الثراء الفعال لدولة من الدول هو نتاج أهلها"

"أن النقود في أصلها لا تعدو أن تكون الأرقام التي يستخدمها الناس في معاملاتهم، وأن هذا الناتج الطبيعي أو الصناعي هو ثمرة عمل الناس وحدهم"

ويقترح دافينانت كذلك "خطة لتشغيل الفقراء" ويدعو – قبل ملتس بمائة عام– إلى ضرورة عودة "القوانين لحماية الفقراء ومعاقبة الكسالى والخاملين" وفي تأملاته في إدارة شركة التجارة الإفريقية ونظامها يدافع عن طلب الشركة الملكية الإفريقية في الحصول على امتيازات واسعة في تجارتها بإفريقية، ويسوق في دفاعه اثنتي عشرة حجة بعيدة المرمى، مليئة بالشك، نذكر من بينها أن الإفريقيين مخاتلون مخادعون لا يتركون فرصة تعود عليهم بالكسب من مصالحنا المتناثرة، ومن مختلف طرقنا في الإدارة

"لذلك فهم يرفعون أثمان العبيد والذهب وأنياب الفيل" و"يبخسون قيمة المنسوجات الصوفية الإنجليزية وغيرها من الصناعات"، ويبيع التجار المتنافسون العبيد بأسعار فاحشة لأصحاب المزارع الذين يرفعون بدورهم أسعار السكر وغيره من غلات المستعمرات، وليس من شك في أن المقال كله قد كتب لصالح الشركة وبناء على طلبها.

ومن المدافعين عن مبدأ حرية التجارة كذلك إدوارد ميسلدين "١٦٠٨–١٦٥٤" مؤلف كتاب "حرية التجارة" أو "الطريق إلى ازدهار

التجارة واتساع دائرتها" "١٦٢٣" وكان نائب محافظ شركة التجار المغامرين في دلفت مدة عشر سنوات، كما كان قبل ذلك قوميسيرا لشركة الهند الشرقية في أمستردام أثناء مفاوضات الصلح مع الهولنديين، ففي أول حديث له يدافع عن شركته، ولكنه يذكر كلمات تحية لشركة الهند الشرقية، "هذه الشركة العظيمة النبيلة هي أكبر من أية شركة أخرى في المملكة" وحاول جاهداً أن يوفق بين مبدأ الامتيازات الشاملة الذي يسميه مبدأ "الإدارة والنظام في التجارة" وبين الدفاع عن حرية التجارة.. "إن طبيعة الاحتكار واسمه قد كثر الكلام عنهما، وأصبحا شيئاً مفهوماً، ولكن البعض يظنون أن إحاطة التجارة بإطار من النظام والإدارة هو نوع من الاحتكار وتقييد التجارة"

ومقاله الآخر عن دائرة التجارة هو هجوم على دفاع ملتس عن سوق الأقمشة الصوفية المحلية، فهو يحاول أن يبين أن جذور الظروف الاقتصادية السيئة لا تمتد إلى نظام التجارة ولا إلى إدارة شركات التجارة، ولكنها تتركز في البطالة التي تسير جنباً إلى جنب مع الفقر أو الثراء. نعود بعد ذلك إلى المقالات المختلفة التي نشرتها شركة الهند الشرقية لمصلحتها، فهى مقالات جديرة بأن تقرأ، لأنها مقالات اقتصادية مستنيرة عن موضوع حرية التجارة، وتقسيم العمل الدولي، وطبيعة الثروة الحقيقية ومادتها وهي تعرض أقوى الحجج في معارضة ميزان التجارة المناسب ومعارضة الحماية الشاملة وفكرة الثروة عن طريق التجارة في الذهب والفضة.

ففي إحدى هذه المقالات التي نشرت في سنة ١٦٧٧ تقول "شركة الهند الشرقية": أن هذه القاعدة في "ميزان التجارة الفعلي" يبدو أنها وضعت مع النظر إلى المملكة كأنها في تجارتها مع الدول الأخرى كفرد واحد يملك مزرعة أو أرضاً يديرها، ومع ذلك فالقاعدة المذكورة بصورتها، ليست قاعدة صالحة لقياس مدى التجارة الخارجية كلها، لأنها لا تحتسب إلا تجارة السلع، وتعتبر أن النقود "الذهب والفضة" الرصيد الثابت في الدولة، لا تتحسن بالتجارة، بل تزيد وتنقص تبعاً لاستجابتها لميزان تجارة السلع، على أن الحقيقة أن أرصدة الدولة لا يجوز أن تقتصر على النقود، كما لا يجوز أن يخرج الذهب أو الفضة عن كونهما سلعة تجارية كأي نوع من السلع الأخرى.

"صحيح أن العادة جرت على قياس رصيد الدولة وثرائها بمقياس المال لكن هذا في الخيال أكثر منه في الحقيقة، فإن الرجل يقال أنه يساوي عشرة آلاف من الجنيهات، على حين أنه لا يملك مائة جنيها نقداً، ولكن ملكيته، إن كان مزارعاً، تتمثل في أرضه وحبوبه وماشيته وأدواته وزراعته، فإذا كان تاجراً تمثلت ملكيته في سلعه وبضاعته في داخل البلاد أو خارجها، وهكذا تكون ملكية الدولة وثروتها، لا يقتصر في تمثيلها على النقد، بل في سلعها وسفنها التجارية وسفنها الحربية وحتى محلاتها الحافلة بشتى المواد..

إن من الخطأ الفاحش – وإن كان شائعاً – الاعتقاد بأن كثرة المال أو قلته هي السبب في حسن التجارة أو سوئها، صحيح أن النقود – حين

تكون التجارة سريعة وجيدة – تظهر بكثرة، وتنتقل من يد إلى يد أكثر من عشر مرات مما تنتقل حين تكون خاملة أو ميتة، حتى أن مائة جنيها في تجارة نشطة تبدو كأنها ألف جنيها في تجارة بليدة، فليس الأمر إذن أمر النقود في التجارة، وإنما هو أمر التجارة، فهي التي تؤثر في المال وتكشف عنه، وإلا ظل محبوساً مخفياً"

ومن المستحيل ألا نجد هنا الأسس التي بنى عليها آدم سميث حججه التي أوردها في كتابه ثروة الشعوب الذي كتبه من مائة سنة، وكان الكتاب الذين تولوا الدفاع عن شركة الهند الشرقية ضد حجج دعاة حماية الصناعة الوطنية، يبدءون كتاباتهم بعرض عام لمبادئ التجارة والاقتصاد، فهم يقولون كما يقول رجال الدعاية المحدثون: "اسمحوا لي أولاً أن أقول شيئاً عن التجارة بصفة عامة يلقي ضوءاً على مشكلتنا الخاصة المتصلة بتجارة الهند"، وبذلك كانوا يدافعون عن مبدأ حرية التجارة في الاقتصاد ويتوسعون فيه ويزيدون من شأنه، قبل أن يفعل ذلك ذوو الفكر المستقبل والدارسون، وبذلك أتاحوا لهؤلاء مادة يفكرون فيها، ويعملون على مناقشتها

لنأخذ بحثاً آخر يسمى "الرسالة" نشرته شركة الهند الشرقية بعنوان طويل من خمس نقاط "شرح فيها أن تجارة الهند الشرقية هي أكبر تجارة قومية في الخارج، وهكذا حتى النقطة الخامسة" في لندن في سنة ١٦٨١، فهنا نجد نفس الملاحظات العامة عن دور التجارة ووظيفتها وفائدتها بصفة

عامة والتجارة الخارجية بصفة خاصة، ثم الدفاع عن حرية التجارة والإنتاج، ويجدر بنا أن نورد هنا بعض ما جاء فيه على التحديد.

"إن التجارة كلها داخلية أو خارجية تزيد قيمة أراضينا الإنجليزية"

"كل احتكار مهما كانت طبيعته ضار بتجارتنا، حتى تلك الاحتكارات التي منحت لشركة الهند الشرقية"

"إن التجارة الداخلية تنمو مع التجارة الخارجية أو يضمحلان معاً"

"إن الذهب والفضة ليسا إلا سلعة كالخمور والزيت والدخان والأقمشة وغيرها من السلع"

"لا يمكن أن تعتبر دولة تجارية تلك التي تحرم تصدير الذهب والفضة"

وهكذا نرى نفس الفكرة، ونفس الحجج، ونفس مبدأ حرية التجارة.

وثمة مقال قصير آخر في صفحتين نشرته شركة الهند الشرقية، ليس له تاريخ، ولكن يبدو أنه كتب في وقت قريب من المقالات السابقة، تندد فيه بكل الحجج عن السياسة الاقتصادية التي يستخدمها أعداء الشركة من الشركات الأخرى، وصغار التجار في كفاحهم ضد الشركة، وعنوان المقال ملاحظات على الشكاوى من أن تجارة الهند ضارة بالدولة، ويذكر المقال أن الحجج ضد الشركة تقوم على تصرفاتها في "١" تصدير مقادير كبيرة من فضتنا "٢" استيراد مقادير كبيرة من الحرير المشغول "٢" تعطيل الصناعة الإنجليزية وبخاصة الصوف.

ثم يلي ذلك تفنيد الحجج للوصول إلى النتيجة الآتية:

"إن من مصلحة بريطانيا أن تصل الصناعات فيها إلى مستوى الجودة المطلوب وبأسعار معقولة لا تسمح لجيراننا برفضها، فإن جودة صناعاتنا ورخصها تغري جيراننا بقبولها وتحد من سعيهم للحصول على سلع مماثلة" ويقول المقال:

"كيف تعالج مشكلة صناعة الصوف؟ إن ذلك لا يكون إلا بإجراءات تحسن الحالة الفعلية لصناعة الصوف، أما إرغام التجارة وحملها على قبول هذه الصناعة دون أن نصل إلى النجاح المطلوب، فقد ثبت ضرورة لنا، وله نتائج سيئة إذ تجعل التحسن في صناعته عند جيراننا مدعاة لتغلبهم علينا"

والمقال بصفة عامة بيان جيد معقول لمبدأ حرية التجارة الذي يضم كل عناصرها الأساسية، وإن كان بياناً أملته المصلحة الشخصية إلا في القليل منه.

لقد قيل: "أن للأفكار أقداماً، وهذا صحيح، ولكن لها كذلك قلوب وجيوب، فبعض الكتاب يؤيدون رأياً لأنهم في قلوبهم يؤيدون مصالح معينة، وبعضهم يدافع عن هذا الرأي لأنه يصلح تسويغاً لمصلحتهم الشخصية".

وهناك عنصر إنساني في كل مبدأ، فالكاتب ليس جماداً، ولكنه إنسان له عقله، وله قلبه، وفضلاً عن ذلك فإن له علاقاته الاجتماعية والثقافية التي يجب أن يكون لها اعتبارها. والمؤرخ الذي ينظر إلى ما يتضمنه المبدأ

من الناحية الفكرية أو الإيديولوجية أو السياسية إنما ينظر إليه من زاويته الخاصة فقط، ولكن دنيا الفكر ذات زوايا ثلاث. ومن الخطأ القول بأن المبادئ الاقتصادية ليست إلا تسويغاً لمصالح معينة، سواء كانت مصالح العمال أو التجار أو رجال المال أو الصناعة أو الزراعة، وإن كانت كذلك إلى حد بعيد، فليس هناك إذن ما يثير هذا الزعم، وليس هناك ما يدعو إلى اتهام أولئك الكتاب بالنفاق، فمهما يكن المبدأ الاقتصادي والاجتماعي، قومياً كان أو حراً أو اشتراكياً، في صورته البحتة أو المختلطة، إنما يخدم مصالح ويضر بأخرى، والجانب الفكري أو المنطقي لمبدأ شيء، ولكن الجانب الأيديولوجي الذي ينبع من القلب أكثر مما ينبع من الرأس، ويرتبط بالأفكار الدينية والفلسفية والاجتماعية، هو شيء آخر، والعمل الاقتصادي البحت والمصالح المادية الأخرى في مختلف أشكالها هي التي تكون البعد الثالث من أبعاد المبدأ الاقتصادي.

ألا يزال ملتس على حق؟

إن بندول الرأي في مسائل السكان يتذبذب بين طرفين. يؤكد أحدهما خطر تزايد السكان، ويؤكد الثاني خطر تناقصهم. وكلا الطرفين المتناقضين يتصلان باتجاهين مختلفين في حركة السكان. فالمجتمعات التي يتزايد عدد سكانها في سرعة واطراد وهي محدودة الموارد تزعجها أخطار حقيقية أو وهمية من هذا التزايد في عددها، على حين أن المجتمعات التي يتناقص سكانها في قلق مما يتهددها من تناقصها، ونميل الآن إلى أن نبين خطر

تناقص السكان والمزايا المتصلة بسرعة نموهم كما يؤكده رجال الاقتصاد الأمريكيون منذ عهد كاري من أن الزيادة تسهل الانتقال إلى طرق الإنتاج الكبير، وتعجل تقدم الوسائل الغنية "التكنولوجيا" وتغري بتكوين رأس المال نتيجة زيادة الاستهلاك على الاستثمار "وهذا ما يعرف بمبدأ التعجيل" فزيادة السكان السريعة هي المخرج الأساسي للاستثمار.

ومن الناحية الأخرى نجد أن الاقتصاديين الأوربيين الذين يعيشون في مجتمعات قديمة مزدحمة، دون أن تتاح لها أراض جديدة كانوا يميلون إلى إتباع فكرة ملتس لأنها أكثر ثباتاً في أن سرعة تزايد السكان لها قيودها التي تفرضها على الموارد الطبيعية المحدودة بالمكان، وأن المكان عامل محدود لنمو السكان، ويقول هؤلاء الاقتصاديون: أن الحافز الذي يتأتى من زيادة السكان يمكن أن يستبدل بالحافز الناتج من ارتفاع مستويات المعيشة، فليست هناك ميزة تعادل زيادة الاستهلاك في المجتمعات الكبيرة إلا توافر مستوى عال من الغذاء والسكن في المجتمعات الصغيرة العدد.

وتدل الدلائل التاريخية على أن كلا الرأيين صحيح في مواقف مختلفة إذ نجد أمثلة كثيرة توضح العلاقة بين زيادة نمو السكان والتقدم، وبالعكس بين زيادة السكان والتخلف، ويصدق القول الأول على سكان بريطانيا والولايات المتحدة وألمانيا في القرن التاسع عشر، كما يصدق القول الثاني بالنسبة للهند والصين اليوم، ونجد كذلك أمثلة كثيرة توضح العلاقة بين نقص السكان والتقدم وبالعكس بين نقصهم والتخلف والفقر، فيمكن اعتبار الموت الأسود في إنجلترا حافزاً على التقدم إذ زادت معدلات

الأجور زيادة ملحوظة وتحولت الزراعة من الزرع إلى الرعي، وعجلت تصفية نظام الزراعة القديم.

وفي العهود الحديثة، قام الرخاء الفرنسي في القرن التاسع عشر على أساس انخفاض معدل المواليد مع الاتجاه العام إلى الادخار والاستثمار، ولكن لدينا أيضاً أمثلة كثيرة لنقص عدد السكان الذي لازمه الفقر في المناطق المتخلفة في بلاد فقيرة ينتشر فيها البؤس والمرض جنباً إلى جنب.

والحقيقة أن الحياة في واقعها ليس فيها عامل بذاته يمكن أن يعتبر مسئولاً عن التقدم أو التأخر، فقد تكون زيادة السكان عجلة التقدم إذا لازم ذلك مثلاً تقدم تكنولوجي وتكوين لرأس المال أو إذا صادف هذه الزيادة فتح أراض جديدة وتجارة خارجية، أو إذا توافرت نظم اجتماعية واقتصادية أفضل، ففي أوربا الوسطى الشرقية كانت زيادة السكان عاملاً في التخلف، أضافت إلى الفقر وسوء تغذية الناس والحيوان والنبات، الجهل وسوء الاستثمار.

وفكرة عدد السكان المثلى فكرة غامضة ليس لها تعريف واضح إذ هو أمثل بالنسبة لمن؟ فمادام "الإنسان هو مقياس كل شيئ، فأين نجد المعيار الذي نزن به العدد الأمثل للسكان، فإذا كان صحيحاً مثلاً أن ثلاثين مليوناً من السكان يعيشون في الجزائر البريطانية قد يكون دخل الفرد الحقيقي لهم أعلى من دخل الفرد لو كانوا سبعة وأربعين مليوناً، فهل يعني ذلك أن عدد السكان الأمثل لبريطانيا هو ثلاثون مليون نسمة، وإذا كان صحيحاً أن خمسة وخمسين مليوناً يمكن أن يعيشوا في بريطانيا في

ظروف تتوافر فيها الراحة المقدرة تبعاً للمستويات الأساسية للتغذية والمسكن والتعليم، فهل يعتبر ذلك عدد السكان الأمثل؟

إن عدد السكان الأمثل يكون أمثل بالنسبة لمساحة ما، فالفكرة نفسها مستمدة من علم الحياة "البيولوجيا" فالطماطم والجزر والحبوب مثلاً لها مساحة مثلي تختلف باختلاف خصب الأرض والأحوال الجوية وكثافة الزراعة، فإذا تغلبنا على الأعشاب والحشرات والطفيليات أمكن نقص المساحة المثلى، وفي هذه الحالة تعني المساحة المثلى أنها كذلك بالنسبة لزراعة نبات من نوع جيد أي نبات له الصفات التي نقدرها تقديراً حسناً، ومثل ذلك يمكن القول بأن عدد السكان الأمثل معناه المساحة المثلى التي يتطلبها نشوء سكان ذوي صفات طيبة، ولكن ما هي تلك الصفات التي تقدرها، وهنا يصبح الأمر موضع نظر من الفلاسفة لا من رجال الاقتصاد، وحتى لو أمكن الاتفاق على رأي في هذا الشأن، كما يتفق على صفات النبات، فإننا نجد أن المساحة المثلى تتوقف على الثروة الطبيعية والظروف الجوية ونمط الحاجات، ومرحلة التقدم الفني ومستوى التعليم ومستوى استثمار رأس المال والميل إلى الادخار ونمط توزيع الدخل، وغير ذلك كله من ترتيبات تنظيمية، ثم العلاقات الدولية، وكما يحدث في النبات، إذا قاومنا المرض والإجرام والأمراض الاجتماعية القائمة في وسطنا انخفضت المساحة المثلى.

ونسأل من نقطة ثانية، ماذا يكون عدد السكان الأمثل إذا ظلت الأشياء الأخرى دون تغيير، ولكن هذا السؤال لا يحوي معنى كبيراً، إذ أن

تغير عدد السكان يستتبع تغيراً في كل شيء آخر تقريباً، ويصحب التغير في عدد السكان تغير في تكوينهم، وفي مقدار الطاقة البشرية وتكوينها، وفي الميل إلى استهلاك مختلف السلع والخدمات، والميل إلى الادخار والرغبة في الاستثمار، وتغير في توزيع العمل والإنتاجية العامة، ومادام الإنسان هو قياس كل شيء، فلا بد أن يتغير بتغيره كل شيئ.

ولكن هل يعني ذلك أن أفكار ملتس قد فقدت معناها عند الجيل الحاضر، وآن لها أن تلقى في مهملات التاريخ، كلا بالطبع، فإن ملتس في مقال له عن مبدأ السكان عام "١٨٠٣" قد صاغ آراءه صوغاً يجعلها مقبولة وصالحة، صالحة بطبيعة الحال لكل الأزمنة وشتى الأمم، ولعل هذا كان ناحية ضعفها.

ونسوق هنا الرأيين الأساسيين في مبدأ ملتس:

١- يتزايد عدد السكان حيث تتزايد وسائل العيش، ما لم تتحكم في ذلك قوة قاهرة.

٢- هذه القوة القاهرة والموانع التي تحد من قوة السكان الكبرى، وتجعلها محصورة في حدود عيش الكفاف، يمكن أن تفسر بأنها الرذيلة والفقر والقمع الأدبي، ولا تزال هذه الآراء صالحة مع تعديل بسيط لها، فبدلاً من القمع الأدبي نقول الحد من المواليد، ونضيف إلى القيود الإيجابية الأخرى الجهل، لأن الجهل عامل من عوامل الفناء لا يقل قيمة عن الرذيلة والفقر.

والأمم والطبقات الاجتماعية يمكن تقسيمها إلى طبقتين كبيرتين:

١- أمة أو طبقة قليلة الدخل تعمل فيها القيود الإيجابية "الرذيلة والبؤس والجهل" عملاً كبيراً، على حين يلعب دور الحد من المواليد دوراً صغيراً، وإلى هذا النوع تنسب الهند والصين ومعظم أوربا الشرقية من الدول المستعمرة أو شبه المستعمرة.

٢- أمة أو طبقة عالية الدخل يلعب فيها الحد من المواليد الدور الأهم، ويكون دور القيود الإيجابية في وقت السلم صغيراً "الحروب والصراع الأهلي من القيود الإيجابية"، ولهذا النوع تنسب بريطانيا والولايات المتحدة وأوربا الغربية، غير أنه حتى في البلاد العالية الدخل، لا تزال القيود الإيجابية تعمل كما نرى من معدلات الوفيات وبخاصة الأطفال.

ونستخلص من ذلك قاعدة عامة هي أنه كلما خفت القيود الإيجابية، كلما زادت القيود الوقائية شدة، فالقيود من النوعين لا تعمل معاً في وقت واحد بنفس القوة، بل تعمل القيود الإيجابية في البلاد المنخفضة الدخل، وتعمل القيود الوقائية في البلاد العالية الدخل، ومن ثم يكون مستوى توزيع الدخل هو الذي يحدد توزيع القيود الإيجابية أو الوقائية في قوتها العددية، ويؤيد هذه الحقيقة ما ذهب إليه سيموندي وماركس من أن كل نظام اقتصادي له قانونه الخاص بسكانه أي أن لكل نظام اقتصادي نمطه في توزيع القيود الإيجابية والوقائية قائماً على مستوى توزيع الدخل، وأخيراً ترتبط القيود الوقائية التي تحددها الدوافع بالدوافع الاجتماعية والاقتصادية. ونمط الثقافة المرتبط بالحياة الاقتصادية.

إن قانون السكان الذي نادى به ملتس كان قانون الرأسمالية الأولى، وهو لا يزال يصدق على بلاد كالهند والصين التي تفيد كثيراً من الإصغاء إلى رأيه، وكان التقدم الرأسمالي يسير جنباً إلى جنب مع النمو المطلق في الطاقة البشرية وفي الأسواق، وقد قيض نظام المصنع في أوائل القرن التاسع عشر بما أتاحه من فرص التشغيل الأحداث تشجيعاً كبيراً على زيادة النسل، ومن ثم إلى أن تعمل القيود الإيجابية عملها الخطير.

أما اتجاهات الرأسمالية في الأيام الأخيرة بالنسبة لعدد السكان فقد انعكست تماماً، فأصبح من السهل القول بأنها تميل إلى الحد من السكان وتقليلهم، فنلاحظ أن انخفاض الزيادة السنوية في عدد السكان يلازمه في الوقت نفسه طول أعمارهم وهو تعويض عن نقصهم وتعمل القيود الوقائية بدرجة تبدو أنها تهدد الأمة بخطر الفناء، ولكنها مع ذلك لا يصحبها هبوط في القيود الإيجابية، والأمم والطبقات العالية الدخل في جزر دائم، ولا بد أن يكون لهذا أثره البعيد في نمط الحضارة في المستقبل

وكثيراً ما يخلط رجال الاقتصاد وضع البلاد المنخفضة الدخل بوضع البلاد ذات الاقتصاد الصناعي الناضج، ولكن بينهما كثيراً من الفروق لا في مسائل السكان فحسب، بل في كل النتائج الأساسية الأخرى كمشكلة الادخار والاستثمار وتوزيع الدخل، ودرجات التقدم ووسائله، وثمة مشكلة اقتصادية لكل من النوعين تسوغ مختلف الآراء الاقتصادية.

٣ - المراحل الأربع في تطور المذاهب الاقتصادية

يجدر بنا أن نستعرض تاريخ الفكر الاقتصادي من نقطة بعيدة، كما نستعرض مساحات كبيرة من الأرض من فوق جبل عال أو على متن طائرة محلقة، حتى لا نقنع برؤية التفاصيل الصغيرة، بل نحصل على خريطة شاملة لها بما فيها من منحنيات وأبعاد ومناطق، فإذا بحثنا تاريخ المذاهب القريبة العهد بنا، وجدنا ثروة مدهشة محيرة من التفاصيل والغرائب، بل فيضاً من الآراء يعارض بعضها بعضاً، ويدور بعضها حول بعض، أما إذا استعرضنا التاريخ في مدى أوسع كقرن من الزمان أو أكثر، فأننا نستطيع أن نحصل على صورة أوضح، وأكثر تماسكاً، لها سطوحها الخاصة التي تكشف عن تقدم الفكر، وفي هذه الحالة بالطبع يجب أن نحسن الاختيار فنختار المبادئ والباحثين الذين كان لهم أثر ملحوظ في كل فترة، والآراء ذات الوزن التي عاش عليها وعمل بها عصر بذاته، والتي كانت تحكم بمعنى أنها كانت تتخذ ميزاناً للقيم، فإن تلك المبادئ هي التي أوحت للدول سياستها الاقتصادية وقواعدها التنظيمية والإدارية.

وطبيعي أن مسألة الاختيار تتيح لعملنا جواً من التأمل، فأمامنا رأي، ونحن نختار وقائعنا بطريقة مرسومة لإظهار قوته لأسباب علمية بحتة وليست تاريخية، وقد يمكن استخدام الأسباب نفسها المعارضة اختيارنا عند رؤية الخطوط والمنحنيات من طائرة، وكل ما نراه ونتصوره غائر بجذوره في ذكرياتنا وفي القيم الإنسانية، لذلك فإن العقل الذي لم يدرب على التفكير في مراحل التاريخ، قد يقدم صورة أكثر موضوعية من المؤرخ أو

الاقتصادي، الرجل الذي يولد أعمى ثم يرى النور فجأة، فإنه يعطي صورة أكثر موضوعية من الرجل الذي كون صورة فعلاً قبل أن يحلق في الطائرة.

ومن الصحيح أيضاً أننا إذا نظرنا إلى التعاليم الاقتصادية التي سادت من زاوية بعيدة، رأينا أربعة مذاهب رئيسية ليست اقتصادية فحسب، بل سياسية واجتماعية، وفلسفية من ناحية أخرى أيضاً، وهي تقابل كذلك أربعة سطوح واضحة للتقدم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وتطور كل أساليب الحياة.

فإذا استعرضنا المذاهب التي سادت في العصور الوسطى في غرب أوربا وجدنا أربعة مشاهد واضحة لتطور الفكر الاقتصادي: المذهب الوسيط الذي يناسب الإقطاع واقتصادية المدينة، ومذهب التجاريين الذي يناسب نظام التجاريين مع الفتوحات الجديدة، ومذهب التحرر الكلاسيكي: والكلاسيكي الجديد ويناسب الديمقراطية المتحررة القائمة على التجارة العالمية ثم المذهب الاشتراكي الذي يناسب الأهمية النامية لمبدأ التخطيط القومي بشتى صوره، وإن ظلت هذه الصور غير واضحة المعالم.

هذا التطور في الفكر الاقتصادي يظهر بأوضح صوره في إنجلترا لأن الانتقال من مذهب التجاريين إلى الحرية ثم إلى الاقتصاديات الاشتراكية الجديدة في الفكر والسياسة ظاهر جداً، أما في البلاد الأخرى فالفكرة التحررية كانت مشوهة ومضطربة بفعل تدخل الفكر القومي، والأعمال

التجارية الجديدة، وفي آخر العصر من أثر التخطيط الشامل لسياسة السلطات.

وثمة مشهد آخر لا نزاع فيه، وهو حركة الجدل العلمي في تطور الفكر والنظم الاقتصادية، وهي أوضح ما تكون في الفكر، فالمذهب القادم يجد معارضة شديدة من المذهب الذي يحاول أن يحل محله في كل آرائه الأساسية، فقد كانت مدرسة التجاريين تلقى معارضة عنيفة من المذهب الوسيط، ونجد آدم سميث يخصص ربع كتابه للتنديد بالآراء الخاطئة في الاقتصاد السياسي للتجاريين، كما أن مذهب اليوم يبدأ بنقد عنيف، ليس هناك ما يسوغ كثيراً منه، لمذهب حرية التجارة.

وتستطيع القول إجمالاً أن كل مذهب يسود في عصر ما، يفهم فهماً أفضل في ضوء المذهب السابق عليه، فمادامت سيادته قائمة، فإنه يستمتع بحكم مطلق يجعل له قيمة دائمة في كل الأجيال التالية، وكل ما عداه يعتبر جهلاً وخطأ، أما حين ينتهي حكمه، فإن طبيعته الصحيحة تنكشف بما يفرض عليه من قيود ترتبط بالفروض التي بني عليها والتي تعمق جذورها في تربة تاريخية معينة، لذلك فإن كل مذهب يفهم بصورة أوضح في المشاهد التاريخية أكثر مما يفهم في عصره، وليس هناك أرثوذوكسية أكثر من أرثوذوكسية رجال الاقتصاد فهم يؤكدون دائماً أن المذهب السائد هو المذهب الصالح الوحيد الذي يصلح تطبيقه في جميع العصور، والذي يصدق مع العقل والطبيعة، ولكنهم سرعان ما يعضهم الزمن بنابه فيسلمون بغيره.

ولعل حركة الجدل العلمي تدخل في عملية الخداع المستمرة التي تجري في الناحيتين التنظيمية والسيكولوجية بالإضافة إلى التغيرات الدائمة في الوضع والوسائل إذ تبلى المنظمات، ويفقد ما وصل إلينا وما جربناه بريقه وجاذبيته، بل ويصبح شيئاً سخيفاً ضحلاً، ولا بد من أن تجرب شيئاً جديداً، وتلعب الأشياء الجديدة دوراً كبيراً في التطور سواء في القوانين أو الأفكار، ولعل دورها في الأفكار أكبر من دورها في القوانين، ويجب أن نذكر أن هناك قيمة أساسية من الصعب أن نربط بينها أو أن نحفظ النسبة فيما بينها كالأمن والتقدم وكالحرية والمساواة أو كالرخاء والفراغ، يصعب ذلك لدرجة أنه في المرحلة التالية التي يسود فيها أحد الأمرين، تنجذب نحو الأمر الآخر، والحركة المنطقية هي مسألة تأمل من جانب العقول الفلسفية والتاريخية، وتتيح فرصة جمع ثروة من التفسير والشرح فنية وتنظيمية ونفسية واجتماعية، ولكن الحقيقة نفسها لا نزاع عليها.

وسنحصر الآن الآراء والمبادئ العاملة في تلك المراحل الأربع من مراحل الفكر الاقتصادي، الآراء التي عاش عليها الناس في عصور سادت هذه الآراء فيما بينهم وخضعوا لها وعملوا بها.

المذهب الوسيط "مذهب العصور الوسطى"

أول مذهب اقتصادي حكم الناس في غرب أوربا مدى أربعة قرون مذهب المدرسة الذي تمثله تعاليم توماس أكونياس، ففكرته عن توزيع العدالة بالنسبة لعلاقات الأفراد بعضهم ببعض، والتي تقوم على "المساواة الجبرية" والتي توزع السلع والجزاء تبعاً للرتب والمولد،

هذه الفكرة هي خير تعبير عن قوانين الإقطاع، فلكل ولاية حقوقها وواجباتها، والمساواة الحسابية بين الناس من مختلف الطبقات والرتب ظلم أكبر الظلم، وفكرته عن المجتمع كجسم عضوي يجب أن يقوم على الفرد، ويخضع لتخصيص دقيق لمختلف الوظائف والواجبات هي خير تعبير عن فكرة المجتمع الخاضع لمشيئة الحاكم في زمنه.

ثم نشأت فكرة الاعتدال التي تنفذ إلى كل البناء الاقتصادي والاجتماعي الذي لا يسيطر عليه "الرجل الاقتصادي" بل يسيطر عليه الرجل الذي يريد الاحتفاظ بمستوى المعيشة التقليدي الذي عاش فيه بالولاية التي ولد بها، لقد أدين بريق الربح لأن اندفاع الناس في طلب المزيد من المال كان هو المصدر الرئيسي للشرور الاجتماعية والخلقية، وليست العبرة بالإنتاج الأقصى، فذلك عمل سيء، ويجب أن يكون للإنتاج حدود تفرضها حاجات الحياة العائلية، والنشاط الاقتصادي له حدوده الصحيحة تبعاً للمستوى التقليدي للمعيشة في كل ولاية بذاتها.

وليس العمل نشاطاً اقتصادياً فحسب، بل له كثير من القيم غير الاقتصادية، خلقية ودينية، وهو واجب نحو الأسرة والمجتمع، ونحو خلاص الإنسان وكيانه الأدبي، وهو نوع من العبادة كذلك، لذلك كان كماله الفني عظيم الأهمية.

وما دام الدافع إلى الربح أصبح غير مقبول، وكذلك الدافع إلى الإنتاج الأقصى. فليست هناك حاجة إلى المنافسة الحرة، بل ولا حاجة لفرض تنظيمات وقيود على النشاط الاقتصادي، وعلى القواعد والتعليمات التي تؤكد العلاقات الصحيحة بين الأفراد ونوع الأداء وسلوكهم الصحيح.

وأهم القواعد تتمثل في فكرة العدالة في التبادل على أساس المساواة الحسابية وفي التعادل الموضوعي البحت للقيمة، ومن هذه الفكرة تنبثق قواعد السعر العادل الذي يعطي التكاليف وجهد الصانع أو التاجر تبعاً لمستوى المعيشة التقليدي، وفكرة الأجر العادل، الذي ينبع من المنبع نفسه، يقرر قاعدة أن لكل عامل أن يطلب أجراً يكفي لأن يقوم بأود أسرته على حسب مستوى المعيشة التقليدي، ولا يقصد بذلك هنا الحد الأدنى مستوى معيشة كل الطبقات، لأن مستوى المعيشة يختلف باختلاف الطبقة التي ينتمي إليها الفرد.

وليست هذه القواعد والتنظيمات من فرض الدولة، ولكنها قواعد سلوك منبثقة من الهيئات المستقلة والتي لا تعتبر نفسها هيئات فنية فحسب، بل تعتبر أنها هيئات اجتماعية ودينية كذلك، ويجب أن يكون

الحكم على القواعد الدقيقة للسعر العادل على مشهد من التجار والصناع والنقابات المهنية، بما لها من وضع احتكاري، ومن السهل استغلالها ما لم يفرض لها قواعد سلوك دقيقة.

وفكرتا السعر العادل والأجر العادل ليستا قاعدتين فحسب، بل آن لهما قيمتهما النظرية التي توضح استقرار الأسعار والأجور في العصر الذي كانت هذه الأفكار سائدة فيه كمبادئ تسترشد بها في تحديد السعر في النقابات المهنية والمؤسسات.

والشعور السلبي بالنسبة للربح كانت تفسره ضحالة النقد والائتمان، فوظيفة النقد الأولى هي خدمة التبادل، أما النقد كمصدر القيمة فلا وزن له لأنه سلعة استهلاكية مالها الإنفاق، فاستخدام النقد إذن يرتبط ارتباطاً لا انفصال فيه باستهلاكه.

ونتيجة ذلك أن مادة النقد واستخدامه لا يمكن الاستغناء عنها كما هي الحال بالنسبة لمنزل أو قطعة من الأرض إذ أن هذه الأشياء يمكن بيعها بمعزل عن استخدامها، فعلى حين أنه يمكن تأجير بيت أو قطعة أرض مع الاحتفاظ بملكية هذه السلع، فإن استخدام سلعة استهلاكية كالخمر أو الخبز لا يمكن بيعها بمعزل عن مادتها، فبيع الاستخدام بمعزل عن المادة هو بيع شيء لا يوجد.

ومن السهل أن نرى اتصال نظرية عقم النقد والائتمان هذه بائتمان المستهلك الذي كان يستخدم على نطاق واسع، ثم ثبت أنه ضار أبلغ الضرر للمقترض، أما ائتمان المنتج فلم يكن معروفاً.

ثم أدخلت استثناءات من القاعدة بمجرد أن اتصلت بظاهرة ائتمان المنتج، وحتى أكونياس فإنه يسمح بالحصول على فائدة في الحالات التي يوظف فيها المال لأغراض إنتاجية بصفة عامة، وهذه هي الحالات التي تعكس في وضوح المصدر الاقتصادي للنظرية العامة لعقم النقد في الفترة السابقة على الرأسمالية.

ونظرية عدم إنتاجية التجارة الخارجية مع الشعور السلبي بالنسبة للتصدير بصفة خاصة هي خير تفسير للاقتصاد المستكفي الذي يتصل أساساً بوفرة العرض ورخصه، والذي تكون التجارة الخارجية فيه كماليات فحسب.

وتمثل المدرسة القديمة المرحلة الأخلاقية والدينية من مراحل الفكر الاقتصادي على أساس من قوانين الأخلاق المعترف بها في العالم كله، وتعاليم الكنيسة الرومانية الكاثوليكية.

نظام التجاريين

كان الطور التالي هو نظام التجاريين، وهو يشمل فترة التاريخ والفكر الاقتصادي التي تمتد بين العصور الوسطى والاقتصاد الحر "من القرن

السادس عشر حتى القرن الثامن عشر كله تقريباً في بريطانيا" وهنا يظهر الارتباط الوثيق بين الآراء والحياة الاقتصادية في صورة كاملة نشأ عنها عدد كبير من مدارس الفكر. ففي أوربا نستطيع أن تتبين خمسة اتجاهات للفكر التجاري:

١- المدرسة الإنجليزية الهولندية التي تميل إلى أشكال أكثر تحرراً في التجارة والإنتاج، مع الاهتمام بميزان المدفوعات أكثر من الاهتمام بميزان التجارة التي تتجه إلى التجار ورجال الأعمال أكثر من اتجاهها إلى الملوك والأمراء.
٢- المدرسة الفرنسية وهي تميل إلى اشتراكية الدولة في الصناعة "كولبير تمام"
٣- المدرسة الإيطالية الإسبانية، التي تركز اهتمامها حول مشاكل النقد وتخضع للفكر الكنسي والتقاليد التي سادت في العصور الوسطى.
٤- المدرسة الألمانية وتركز اهتمامها حول المسائل الإدارية والمالية.

ونرى في كل البلاد أوجهاً ثلاثة لنظرية التجاريين: ظهورها وتطورها، ثم اندثارها، ولكن هذه الفترات تختلف من بلد لآخر. تتابع بعد ذلك موجزاً للصفات الأساسية لهذا التيار القوي العظيم الذي نسميه فكرة التجاريين في ميدان الفكر.

فنرى أولاً اتحاداً وثيقاً بين الاقتصاد والسياسة لم يحدث مثله في أية مراحل تاريخية سابقة، والواقع أننا نرى سيادة السياسة على الاقتصاد وفي هذه المرحلة بالذات سمى "الاقتصاد السياسي" حين سمى موتتكريتان كتابه

في سنة ١٦١٥ الاقتصاد السياسي، فاعتبر الاقتصاد أداة من أدوات السلطة السياسية، ولم يكن القصد المال وإنما السلطان، ويشرح مونتكريتان اشتغاله بالاقتصاد حين كان في دراسته يراعي في خطواته المتتالية السير فيها تبعاً لأهميتها، فالدولة في حاجة إلى جيش، والجيش يلزمه عتاد وذخيرة، وأن تدفع له أجور، ومعنى ذلك أنه لا بد من ضرائب تفي بذلك، وهذا بدوره يعني ضرورة توفير دخل مناسب للأفراد، فثروة البلاد إذن هي مجرد وسيلة لعظمة الدولة وقوتها.

وكان دعاة نظرية التجاريين مشغولين بصياغة وسائل جديدة للحصول على الثروة ومضاعفتها، وبهذا كانوا مخططين بشكل أو بآخر تملؤهم الرغبة في التنظيم والحماس له، وهنا نرى الفرق بين هذا العصر والعصر السابق عليه، فرجال هذا العصر كانوا يميلون للتفكير والتعقل، ويؤمنون بقوة التعليل. ولم يؤمنوا بالتقاليد والنظم التقليدية، ويفسر هذا القلق الذي ساد في عصر إحياء العلوم، والسعي في طريق الثراء العظيم الذي لم يكن من الممكن تحقيقه بغير المغامرة وركوب البحر للتجارة، وبالتنظيم والتخطيط، فكل دولة ترى ما تجمع لغيرها من ثروة، وتجد في العمل على محاكاتها، وتسير الأمور في سرعة، وكل دولة لا تريد أن تسبقها غيرها، وفكرة الاعتدال التي نفذت إلى عقول رجال المدرسة القديمة أخلت مكانها لنقيضها، وهو البحث عن الثروة.

واشترك أصحاب مذهب التجاريين مع رجال المدرسة القديمة في فكرة تنظيم الإنتاج، ولكن رجال المدرسة القديمة ظلت تسيطر عليهم الأنظمة

التقليدية الضيقة النطاق، أما أصحاب مذهب التجاريين فقد واجهوا تنظيم الدولة بقواعد وضعت لهذا الغرض، فالدولة هي مركز القوة والرقابة الاقتصادية ومركز مصالحها واحترامها، ويجب أن تكون لها السيادة، وتركز المذهب القديم حول فكرة الحكومة المحلية، والشخصية المحلية، أما مذهب التجاريين فقد سار شوطاً بعيداً في طريق المركزية، فهو حقاً مذهب الحكم المطلق والحكومة القومية التي تطورت حديثاً.

كان المذهب الوسيط سائداً في العالم كله، أما مذهب التجاريين فكان قومياً، ولعل انقسام الكنيسة إلى كنائس قومية له دخل كبير في الاقتصاد، ويمكن أن ينظر إلى ماكيافلي على أنه الممثل الأول لاتجاه الفكر كله، وهو الاتجاه نحو قومية صغيرة أو قومية على نطاق ضيق ذات صبغة عدوانية، وبالجملة فإن شعار رجال مذهب التجارة هو ما ذكره فولتير من أنه من الواضح أن كسب أية دولة يستتبع خسارة دولة أخرى.

وكان رجال المدرسة القديمة يؤمنون بالتوافق الدولي، والإخاء بين الناس، ولكن دعاة مذهب التجاريين كانوا يرون الصراع بين القوميات على المصالح هو قاعدة الاقتصاد، وكان مبدأ المدرسة القديمة عاماً ومطلقاً، يقوم على الاستنتاج من قواعد عامة، أما مذهب التجاريين فكان وضعياً وعملياً جداً، ومع ذلك فقد كان نوعاً من التعميم بالنسبة لسياسات ونظم محدودة، وبه حقائق عامة وقليلة، وكان بناؤه النظري ضعيفاً وغير كاف، وتتمثل مزاياه في وضع أسئلة دون الإجابة عليها، فقد عني أصحاب المذهب من أول أمرهم بوصف النظم القائمة أو المقترحة وتحليلها وجمع

الحقائق، وفي هذه الفترة قامت مدرسة الحساب السياسي في إنجلترا التي عنيت بالإحصاء وجمع البيانات عن السكان.

وعلى العكس من رجال المدرسة القديمة الذين كانوا يرون عقم النقد، كان رجال مذهب التجاريين يستهويهم تيار المعادن الثمينة، أو الأثر المخصب العظيم للنقد، وفي رأيهم أن النقد ليس مجرد وسيلة للتبادل، بل كذلك هو وسيلة للإنتاج الكامل والعمالة الكاملة، وهو المصدر الرئيسي لقوة الدولة وثروتها، وكانوا يعتبرون قلة المال السبب الحقيقي للفقر والبطالة والتخلف بصفة عامة، وخير صورة لهذا التيار من تيارات الفكر هي تأملات "لو" عن النقد والائتمان، على أن هذا التقدير للنقد يجب ألا يعتبر تحيزاً ولا جهلاً، وإنما هو تعبير عن حاجة حقيقية للمال ناشئة عن الانتقال من اقتصاد طبيعي إلى اقتصاد نقدي وعن احتياجات الدول الصغيرة التي كانت تنظم إداراتها وتعد جيوشها.

ويمكن الحصول على المال بصفة أولية من التوسع في التجارة الخارجية، وكان لهذا فائدة في العصر الجديد، فائدة واضحة وكبيرة، إذ نتج عنه تنظيم الدول الجديدة وثراؤها مما أفسح المجال للتوسع الكامل في القوة البحرية .. وخير تعبير لذلك عنوان كتاب وضعه توماس مان "١٦٦٤" وهو "كنوز إنجلترا من تجارتها الخارجية أو ميزان التجارة الخارجية هو قاعدة ثروتنا"، وهو يدل كذلك على ما كان يعمل من أجله رجال مذهب التجاريين، فكان ميزان التجارة في نظرهم القطب الذي تدور حوله رحى النظام كله، لأنه عن طريق الميزان التجاري الفعال تزيد الدولة من رصيدها

المالي ومن قوتها الإنتاجية، ولهذا الرأي لونه القومي، إذ يقوم على أساس من الإيمان بأن حجم التجارة محدود، بمعنى أن زيادة نصيب دولة منه يؤدى إلى نقص في نصيب الأخرى.

ويدافع رجال مذهب التجارة عن المنتجين والتجار ولا يدافعون عن المستهلكين، كما فعل رجال مذهب التحرر فيما بعد، فهم يتجاهلون مصالح المستهلكين، ويذكرون مصالح المنتجين، إلى جانب مصالح الدولة ويعتبرون الإنفاق مصدر الثروة والتقدم، أما الادخار فلا يصيب من المديح ما أصابه على يدي دعاة مذهب التحرر، فزيادة الإنفاق تؤدى إلى زيادة الدخل، ومن ثم يجب تشجيع الإسراف والرفاهية، ووضع البرامج للأعمال العامة والمباني الفخمة، وبالجملة فإن هذا العصر ينطبق عليه ما قاله مانديفيل من "أن الرذيلة الخاصة قد تؤدي إلى نفع عام".

وتتركز الآراء عن السكان حول تشجيع زيادة السكان، والواقع أن خطر زيادة السكان لم يكن ليخطر على بال رجال مذهب التجارة في عصر عملت فيه الحروب والفقر وانتشار الأوبئة عملها بين السكان وكانوا يدعون أن زيادة عدد السكان تزيد من قوة الدولة وثروتها، ويقول فون سكندورف الألماني "إن أعظم ثروة للبلاد تتمثل في إعداد السكان الجيدي التغذية" ويقول آخر "إن دولة لا يمكن أن تضيق بسكانها"، وكان هذا رأياً غريباً في نظر القرن التالي.

وكانت الفكرة التي تنادي بقوة البلاد عن طريق ثروتها القومية تفسر بطريقة بلوتوكراسية، على أن الثروة قصد بها ثروة المحتكرين وغيرهم ممن

منحوا حقوقاً كبيرة من الدولة، أما فكرة رخاء الشعب ورفاهيته، فلم تكن تخطر لأحد على بال، وكانوا يرون أن مستوى الأجور يجب أن يظل منخفضاً من أجل الميزان التجاري، لأن هذا الوضع يساعد على المنافسة في الأسواق مع الدول الأخرى، ومن أغراض قانون المحتاجين مساعدة أصحاب المصانع على استخدام أيد عاملة بأقل أجر ممكن، وكانت الكنائس تقدم للعمال هبات ومساعدات لتخفف من ضائقتهم بأجورهم القليلة.

فالمرحلة الثانية إذن في المذاهب الاقتصادية في المرحلة السياسية التي كان الاقتصاد فيها في خدمة السياسة.

مذاهب التجارة الحرة

تقع المرحلة الثالثة من مراحل الفكر الاقتصادي في فترة مداها قرن ونصف قرن تبدأ بكتاب آدم سمث "ثروة الشعوب" "١٧٧٦"، وأبرز دعاتها آدم سميث وريكاردو، وفكرتها الأساسية هي الثروة للثروة نفسها كما توضحها قاعدة الوصول إلى الحد الأعلى من صافي الربح.

والفكرة الطبيعية التي ترى أن الناتج الصافي وحده "من الزراعة" هو الذي يعد مصدر ثروة الشعوب، وأن سير عجلة التقدم يصل بالأمر إلى فكرة مماثلة، هي أن مصدر الثروة والتقدم هو صافي الدخل بما في ذلك الأرباح والفوائد والإيجارات، على حين أن الأجور إنما تصلح لمجرد تجديد

عوامل الإنتاج البشرية، وخير مثل لذلك ما كتبه ريكاردو في كتابه "المبادئ" إذ يقول:

"إذا فرضنا أن صافي دخل الدولة الحقيقي وإيجاراتها وأرباحها ظلت كما هي، فلا يهم كثيراً أن يكون عدد سكانها عشرة ملايين أو اثني عشر مليونا، فقدراتها على إنشاء الأساطيل والجيوش وكل أنواع العمالة غير الإنتاجية يجب أن تتناسب مع صافي دخلها لا مع جملة الدخل، فإذا أمكن لخمسة ملايين أن ينتجوا لعشرة ملايين، كان الدخل الصافي للدولة طعام خمسة ملايين أخرى وكساءهم، وهل يكون الفائدة الدولة في هذه الحال أن ينتج هذا الدخل الصافي في سبعة ملايين، أو بمعنى آخر أن يعمل سبعة ملايين لإنتاج طعام وكساء الإثنتي عشر مليوناً؟ إن طعام خمسة ملايين وكساءهم لن يوفر لنا زيادة رجل واحد في الجيش ولا في الأسطول، ولن يزيد على ضرائبنا جنيهاً واحداً.

ووجه الاهتمام نفسه إلى تجميع رأس المال عن طريق الادخار من صافي الأرباح "الفوائد والإيجارات": فرأس المال هو الحاكم الذي يحكم المجتمع ويحسن إليه، فهو يؤدي إلى عمالة وكفاية أكثر، وهو يتطور بتقسيم العمل وتحقيق مستوى أعلى في المعيشة، فالطريق إلى الرخاء إذن إنما يسير في أثر أقصى ما يمكن من الادخار من أقصى ما يمكن من الأرباح، ويقول آدم سميث في كتابه "ثروة الشعوب" أن الصناعة في المجتمع إنما تزيد بنسبة الزيادة في رأس المال، وزيادة رأس المال "إنما تتحقق بما يزيد في الادخار من الدخل تدريجياً" "إن ما يدخره الفرد سنوياً يؤدي لا إلى الاحتفاظ بعدد

أكبر من الأيدي العاملة فحسب، وإنما يبني معيناً دائماً يساعد على الاحتفاظ بهذه الأيدي العاملة على الدوام".

فالنظرية الاقتصادية لهذا العصر هي نظرية الربح والادخار ورأس المال، ومذهب الفكر التحرري هو مذهب المصلحة الشخصية المتوافقة مع مصالح المجتمع، فتفضيل صاحب العمل تدعيم الصناعة المحلية على الصناعة الأجنبية إنما يعمل على تأمين نفسه هو بإدارة عمله بحيث يؤدي إنتاجه إلى أعظم قيمة له، إنما يقصد كسبه الخاص، وهو مدفوع إلى ذلك، كما يدفع في أي حالة أخرى بيد خفية لتحقيق غاية لم تكن أبداً موضع قصد منه، فاهتمامه بمصلحته الخاصة غالباً ما يرقى بمصلحة المجتمع خيراً مما لو قصد هو إلى ذلك قصداً، وخير تعبير عن الاهتمام بالمصلحة الشخصية ما نراه في مذهب ملتس حين يرى أن الخدمات الاجتماعية ضارة بالمجتمع، وهو يرى أن المصلحة الشخصية هي إرادة الله "أن الله قد وكل كل فرد لأن يبحث عن سلامته وسعادته، ثم سلامة وسعادة من يتصل به مباشرة، ويجدر بنا أن نلاحظ أنه كلما اتسع النطاق وزادت القدرة على تقدم العون، زادت الرغبة في الوقت نفسه .. هذا الأمر الحكيم يسير أكثر الناس جهلاً نحو السعادة العامة، وهي غاية ما كان لهم أن يحققوها إذا كان مبدأ السلوك الدافع هو الإحسان".

وبعد ذلك بسبعين سنة كتب ستانلى جيفونز في جو الفكر ذاته يصف كتابه بأنه "ميكانيكا النفع والمصلحة الذاتية" وينتهي مذهب التحرر بمحاولات المدرسة السيكلوجية والرياضية لوضع حساب تفاضل وتكامل

للسرور والألم عند الفرد "أن السرور والألم هما دون شك الأهداف القصوى من حساب التفاضل في الاقتصاد" وبمعنى آخر "أن الوصول بالسرور إلى أقصى حدوده هو مشكلة الاقتصاد في رأى جيفونز".

ونمو الدوافع الطبيعية يؤدي إلى نمو الحرية، والإيمان بأن الحرية هي الحل العملي بل والسحري للمشاكل الاجتماعية جميعها مهما تعقدت، وقد اكتشف الفيزيوقراطيون ومن بعدهم زعماء المدرسة الكلاسيكية وجود "نظام طبيعي" للمجتمع تحكمه "يد خفية" وعلى أساس من حقوق الحرية والمصلحة الذاتية والملكية، أما الكبح والإجبار والرقابة فهي أشياء غير طبيعية، بل انتهاك لتلك الحقوق الطبيعية يتعارض مع قوانين الاقتصاد الخالدة القائمة على تلك المبادئ.

إن قوانين الاقتصاد الخالدة هي قوانين السوق التي يمكن الكشف عنها بالتحليل البحت على أساس أفكار قليلة تفهم فهماً جيداً ثم تطبق النظرية القيمة والأسعار البحتة، ونظرية الأجور والأرباح البحتة، ونظرية رأس المال، والفوائد البحتة. هي خطوط البحث في جهاز اقتصاد السوق على الأسس الخالدة للحرية والمنفعة الذاتية والملكية.

فكل عامل من عوامل الإنتاج يلقى "تعويضاً طبيعياً" أو المكافأة الطبيعية التي يستحقها نتيجة ما يقدمه للإنتاج، وقوانين التوزيع ليست قوانين اجتماعية ولا تنظيمية ولا تاريخية بل قوانين طبيعية تشبه قوانين عالم الطبيعة.

"إن اليد الخفية" التي تحكم دنيا الاقتصاد في جهاز السوق فهي التي تحفظ التوازن بين العرض والطلب، وفي المدى البعيد توازن بين إنتاج واستهلاك مختلف السلع، لتؤمن الحجم الأمثل لمختلف السلع والأعمال، وسعر السوق هو العامل المسيطر، فهو الذي يحقق التوازن في المدى القصير إذا تساوى العرض مع الطلب، وفي المدى الطويل حين يكون سعر السوق مساوياً لسعر التكلفة "السعر الطبيعي" وهو ما يعبر عنه بأن العائدات الحديثة تميل إلى التساوي، وقد اعتقد أن المحاولة لإيجاد التوازن ووضع القوانين الاقتصادية ثابت من تلقاء نفسه، هو الواجب المطلوب من النظرية الاقتصادية، وأن النظرية الاقتصادية تحولت إلى نظرية في التوازن تشبه فكرة الجهاز شبهاً تاماً، ثم أدخلت تغيرات صغيرة، ونسبت حركات الحدود إلى حركات الأسعار والعائدات على افتراض الإشباع الأمثل للمستهلكين والأرباح المثلى للمنتجين على حين أن التغيرات الكبرى المتصلة بمستويات الدخل قد أغفلت.

وكانت الناحية الوظيفية لا الهيكلية هي موضوع البحث، وكان في مقدمة الناحية الوظيفية ظاهرة واحدة هي نظرية القيمة. وكان الاقتصاد في ذلك العصر متركزاً على نظرية القيمة، وكانت موضوعات دراسته في الإنتاج وتوزيع القيم ومشاكل الأجور والفائدة والريع والأرباح، وعولجت على أنها مشاكل الأسعار والعمالة ورأس المال والأرض والمشروعات الحرة، ثم مشاكل النقد والائتمان وعولجت على أنها مشكلة تداول القيم، ومشكلة الدورة الاقتصادية كمشكلة التقلبات أو الاضطراب في هيكل القيم ودائرتها، وقد عولجت هذه المشاكل كلها من ناحية صلتها بالسعر

والسعر وحده، لا مستويات الدخل، وهكذا كانت نظرية القيمة حجر الأساس في بناء الاقتصاد كله.

ويمكن القول بأن رجال الاقتصاد في ذلك العهد تبنوا عن وعي أو عن غير وعي اتجاه رجال الأعمال الذين يسعون إلى الربح وإيجاد الأسواق والى تجميع رأس المال والثروة عن طريق التسعير الحر وكان هدف رجال الأعمال جمع الثروة، واعتبروا ذلك روح الحياة الاقتصادية، وكان طبيعياً أن يتخذ رجال الاقتصاد من عملية الشراء عن طريق حرية الأسعار هدفاً رئيسياً لدراساتهم، ولما كان تقدير السعر هو السلاح الأول في معركة الربح والسوق، فقد استهوت مشكلة تقدير السعر بشتى مظاهرها ألباب رجال الاقتصاد.

ولكن الأمة ككل لم تشترك في تلك المعركة إذ أن الأهداف والمقاصد والسياسة القومية لا يمكن تبيينها وتحديدها في هذه المعركة؛ ففي الحياة الاقتصادية كان الفرد هو الحاكم، وكانت الموارد جميعها تحت طلبه، أما الأعمال الجماعية والقواعد التنظيمية فقد عولجت على أنها قوى غير اقتصادية أي اضطرابات في دورة القيم.

وليس غريباً أن يعالج نشاط الاتحادات التجارية أو لوائح الدولة على أنها من أشكال القوة السياسية أو الاقتصادية التي شوهت عملية التقدير الطبيعي للسعر، وأغرب اتجاه في هذا الشأن ما ذكره بوم برويركس في دراسته "الرقابة" أو "القانون الاقتصادي" فلم يعترف بالتغير في الهيكل، وأغفل نمط القوى الاقتصادية، أو اعتبره غير موجود أو فرض وجوده في

الناحية الاجتماعية لا في الاقتصاد، وقطعت الهيئات والجماعات ومراكز الاقتصاد القومي إلى جزئيات على اعتبار أنها تتكون من أفراد.

وهناك نواح كثيرة من التباين في هذا المذهب تتصل بسياسة تلك الفترة ومباشرتها، وطبيعي أنه لم يكن المذهب الوحيد المعمول به، ولكنه كان المذهب السائد في ذلك العصر، وقد تعرض المذهب نفسه إلى تغيرات جوهرية في شكله النظري، وقد جاء بعد المدرسة الكلاسيكية بنظريتها الموضوعة للقيمة، المدرسة النفسية الرياضية، ثم أعقبتها المدرسة الكلاسيكية الجديدة "مارشال" التي تجمع بين المدرستين، والتي تعتبر فعلاً انتقالاً بين المرحلتين الثالثة والرابعة، وإن ظل الخيط متصلاً بين هذه المدارس جميعها، أي أن الناحية التجارية في الاقتصاد تتفق مع حاجات المجتمع التجاري.

الاشتراكية الجديدة

يمكن القول بأن المذهب السائد في عصرنا في البلاد الأوربية هو الاشتراكية، وهي توجد في صورتين: صورة شرقية وهي متعصبة قوية، وصورة ماركسية تدعو إلى تنمية إجبارية نشيطة للدول المتخلفة عن طريق توسع عميق لرأس المال وضغط شديد على الموارد، وصورة غربية تدعو إلى الاستخدام الكامل للموارد الطبيعية لصالح المجتمع والاهتمام في الصورة الشرقية موجه إلى تنمية رأس المال على حساب مستويات المعيشة لسد الثغرات المفتوحة بين البلاد العالية الدخل والبلاد المنخفضة الدخل، أما

الاهتمام في الصورة الغربية فيوجه إلى العمالة الكاملة ورفع مستوى المعيشة.

والتخفف من الاشتراكية إلى اشتراكية جديدة يرتبط ارتباطاً تاماً بالمستوى الاقتصادي في بلد ما، فالبلاد المنخفضة الدخل تتعاطى جرعة قوية جداً من الاشتراكية، على حين لا تتعاطى البلاد العالية الدخل إلا جرعة ضعيفة، ومن ثم فإن البلاد التي تقف بين النوعين من الدخل كبريطانيا تتجرع مزيجاً متوسط من الاشتراكية، ويمكن وصف الاشتراكية في صورتها الغربية كما ترى مثلاً في اتجاهات الفكر المعاصرة في بريطانيا، كاشتراكية جديدة، في الكلمات التالية:

إن الفكرة الرئيسية في الصورة العربية هي التخطيط، فيجب أن يخضع الاقتصاد القومي للتخطيط، أو بمعنى آخر لرقابة شاملة للموارد القومية، بحيث تستخدم كلها لصالح المجتمع.

وفكرة التخطيط لا ترتبط بظاهرة التماسك الأدبي والسياسي المتزايد في الدولة في العصر الحاضر فحسب، بل ترتبط كذلك بالتغيرات التي تعتري هيكل الاقتصاد القومي، في الوسائل الفنية والدفاع ونمط العلاقات الدولية، ويزيد من الميل إلى التخطيط سرعة التقدم الفني، والاحتكار والتركيز، والتوسع المستمر في ميدان الموارد العلمية، والتطور السياسي السريع، والحاجة إلى الأمن الجماعي والعمالة الكاملة، كما تلعب دوراً مهماً في دفع عجلة التخطيط تلك الثغرة الكبيرة بين الدخل الحقيقي للدول والتي لوحظت بين الحربين العالميتين، والخوف من عودة هذه الثغرة

في شكل حاد، واستخدام موارد الدولة استخداماً كاملاً هو الشغل الشاغل لها، ولما كان الاستخدام الكامل لهذه الموارد في ظل تجارة حرة لا يمكن ضمانه، أصبح هذا الموضوع من أهم أسباب تبني فكرة التخطيط.

وأهم ما يطمع فيه رجال الاقتصاد والسياسة أن يضعوا طرقاً للتخطيط بأقل ما يمكن من رقابات، وبأقل تكاليف ممكنة للمجتمع ككل، فتستخدم الرقابات فقط لضمان عدم ضياع الموارد القومية، كما يستخدم النصح العام والإرشاد والإغراء على التعاون بدلاً من التحذير والمنع، ولا تنفذ الرقابات إلا حيث تتضح الثغرة بين التكلفة الاجتماعية والتكلفة الفردية، وبين الدخل الكبير والدخل الصغير، وبين المصالح القومية ومصلحة الفرد.

وقد بُذل جهد كبير للتوفيق بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة وللتفكير في صورة كلية تخضع فيها الأجزاء لمطالب الكل، وأنشئت الهيئات واللجان التي تستعرض كل عمل اقتصادي في صورة التكلفة التي يتكلفها المجتمع كله، لا في صورة اتفاق مالي، بل في صورة إنفاق حقيقي للمجتمع، وبمعنى آخر في صورة العمالة والكفاية الإنتاجية والصالح العام.

وخير استخدام للموارد القومية وأكمله هو المعيار الذي تقاس به المنظمات في الاتفاقات، ويدخل نظام النقد وتدفق الادخار والاستثمار وميزان التجارة وتوزيع الدخل وحركة الأسعار والأجور والميزانية امتحاناً يكشف عما إذا كان ذلك كله يساعد على تحقيق خير استخدام للموارد، وتقع المسئولية في تحقيق هذا الاستخدام الأمثل على كاهل السلطات

العامة، ويسمى الجهاز الذي تتولى به ذلك جهاز التخطيط، والى أن تتحقق العمالة الكاملة يكون القياس هو ارتفاع العمالة، ثم زيادة الكفاية الإنتاجية، وأحسن تعبير لهذا الاختبار العام إنما يوجد في فكرة الدخل القومي بصورته الحقيقية التي تشمل السلع والخدمات بما فيها الخدمات العامة، ويخضع كل شيء للاختبار العام للتأكد من أنه يعمل على زيادة الدخل القومي في صورة الرخاء العام والعمالة والكفاية الإنتاجية.

وفي هذا النظام لا تتمتع المصلحة الذاتية الفردية بما كانت تتمتع به في ظل الأنظمة السابقة، وإن ظلت لها وظيفتها النافعة على أنها كحافز يجب أن يكفل بحافز جديد، هو زيادة الدخل القومي إلى أقصى حد ممكن، وجاء إلى مقدمة الصورة شكل جديد من التنافس هو تنافس الجماعة كما يرى في معارك الادخار أو في الاتجاه إلى الإنتاج الحربي، وهو حافز لا يقل في قوته ودفعه إلى التحسين عما كان عليه من القوة لحافز المصلحة الذاتية في المذاهب القديمة.

لذلك تنقسم الصناعات إلى ثلاث مجموعات:

المجموعة الأولى وهي الصناعات الأساسية، ويجب أن تكون مملوكة للمجتمع ككل، لكن في حدود أن يثبت أن الملكية القومية أفضل من الملكية الخاصة.

والمجموعة الثانية يجب أن تملك للأفراد على أن تخضع للإشراف اللازم لتحقيق الأهداف القومية المهمة.

والمجموعة الثالثة وهي الصناعات الأقل أهمية ويجب أن تترك لملكية الأفراد الحرية من كل قيد أو رقابة.

وكل ما يوضع من ترتيبات في هذا الشأن إنما يقوم على ضوء المقارنة بين المزايا، والتقسيم بين المجموعات الثلاث يجب أن يبقى تبعاً لتغير الظروف، ويجب أن يرتبط مجال التأميم بمسائل الاحتكار واستثمار رأس المال، والإنتاجية العالية لكليهما، وأن يخضع مجال الإشراف خضوعاً كاملاً للأهداف القومية.

ولكن الصناعة، وإن تكن ملكية خاصة، فإنها ليست أصولاً خاصة بل هي أصول قومية، ويجب من ثم أن تستعمل للصالح العام، ولاسيما من حيث استخدامها الكامل وإنتاجيتها العالية، وتتطلب فكرة التخطيط إعادة تشكيل حقوق الملكية، إذ لم تعد الملكية الخاصة ذلك الحق المقدس في نظر القانون الروماني، بل أصبح مرة أخرى ما كان يعتبر في العصور الوسطى حقاً للكسب والإنفاق، بدلا من حق الاستعمال والتمتع والإتلاف، ووجدت أشكال جديدة للملكية، ملكية تحت الرقابة العامة.

ولفكرة استخدام الدخل القومي كقياس عام آثار ثورية بالنسبة لأي منهج اقتصادي، إذ يترتب عليه فكرة الضياع القومي الذي يدخل تحته عدة عناصر كالضياع في عدد السكان "بالموت الطبيعي أو المرض" أو بعدم تعليمهم أو بسوء تغذيتهم، كما يؤدي كذلك إلى التمييز بين الإنفاق الخالق للدخل وغيره من أنواع الإنفاق، والتوسع في الخدمات العامة وبخاصة الخدمات الاجتماعية أو التعليمية أو خدمات البحوث أو

الاستثمار العام، وهو في حالات كثيرة معادل للتوسع في الدخل القومي، ومحو الخط الفاصل بين الإنفاق القومي في صوره الصحيحة وبين الدخل القومي، فكلاهما جانبان لشيء واحد، فزيادة الإنفاق في صوره الحقيقية معادل لزيادة الدخل في صورة الصحيحة، وبالعكس، وكل ما يهم في الأمر أن يكون الإنفاق من نوع صحيح أي أنه يساعد على تحقيق أقصى فائدة للمجتمع.

والعوامل المحددة في تحقيق أقصى الدخل في الموارد القومية وحدها من حيث حجمها ونوعها، ورأس المال والموارد البشرية وكذلك ميزان المدفوعات، أي الموارد التي يمكن تكملتها بطريق الاستيراد أو الائتمان أو الاستثمار من الخارج، لذلك يجب أن يعطى الاعتبار الأول إلى تلك الموارد النادرة، وإزالة العوائق من طريق العمالة الكاملة وكفاية الإنتاج، وأهم تلك العوائق هو ما يعترض طريق استيراد الضروريات كالطعام والمواد الخام .وعند هذه النقطة بالذات تدخل الاشتراكية ميدان العلاقات الدولية متطلبة التوسع إلى أبعد من حدود الدولة.

ماذا بعد الاشتراكية

لعل أمثل العواطف الإنسانية تتركز في الاشتراكية أو حولها، ولكن هناك تفكيراً واعياً في الاشتراكية قد يؤدي إلى سقوطها أسرع مما سقط مذهب الحرية، ولقد سقط مذهب الحرية بعد أن ثبت أنه لا يصلح، لأنه افترض صحة ما زعم، فقد آمن بوجود الفرد ذي الروح الاقتصادية، كما

آمن بحرية المساومة بين رأس المال والعمل، وفي التعديل التلقائي في القوى الاقتصادية.

كذلك فافتراضات الاشتراكية هي بدورها مزاعم، فلا توجد بعد الروح الاقتصادية للفرد، فالروح الاشتراكية هي التي تدفعها المصلحة القومية، والتي تكون على تمام الأهبة للتضحية في سبيل المجتمع بعملها وراحتها كلما طلب إليها المجتمع ذلك، فإذا كان المطلوب الحد من الاتفاق على سلع الاستهلاك استجابت على الفور، واستغنت عن مدخراتها، وإذا كان المطلوب زيادة الإنتاج ضاعفت في عملها من جهدها ووقتها، ولتطبيق الاشتراكية تطبيقاً سهلاً فإنها تتطلب وجود دافع المصلحة القومية كحافز عام إلى جانب الحوافز القديمة الأخرى لتحل محلها أو تقلل منها إلى حد كبير، والحوافز القديمة التي تقوم غالباً على الخوف والعوز، وبخاصة خوف البطالة، تختفي في ظل رخاء اقتصادي سائد، ووضع معدلات دنيا للأجور لمختلف العمال والميل للربط بين الأجور والأسعار وكذلك فرض ضرائب باهظة، يخلق ذلك كله جواً كريهاً، ولاسيما في البلاد ذات النفسية التقليدية ومستوى المعيشة التقليدي.

ولقد افترضت مشكلة الحوافز الاقتصادية في الاقتصاد المخطط أبعاداً لم تعرف في الأحلام، فرجال مذهب الحرية لم يبحثوا قط هذه المشكلة، بل اعتبرت غير موجودة، فعند كل فرد ما يحفزه لأن "يتقن" عمله، وإلا فعليه أن "يتركه" فإن خارج الجدران كثيرين في انتظار مكانه،

أما وقد توافر العمل في الخدمات الاشتراكية والرخاء الاشتراكي فكان لا بد من ظهور المشكلة وبروزها إلى المقدمة.

فالتعليم بما يتيحه للعامل من كفاية إنتاجية وتعاون وثيق مع الإدارة، وإنشاء مجالس الإنتاج المشتركة وغيرها من أنواع التعاون المشترك والتطور إلى التخصص في جزء معين من العمل، وابتكار طرق جديدة للإشراف والرقابة، وطرق جديدة للتنظيم عن طريق ممثلي العمال قد يؤدي إلى حل لمشكلة الحوافز، ولا جدال في أن هذه المشكلة قد حلت، وأن الاقتصاد الاشتراكي قد قرر معارضتها معارضة انتشار التجمعات عن طريق معالجة نفسية الفرد، ولا شك كذلك في أن قدراً كبيراً من تغليب الصالح القومي كحافز يتطلبه قيام اشتراكية عاملة حرة.

وثمة مشكلة كبيرة أخرى لم تحل بعد، هي وضع اتحادات العمال ودورها في الاقتصاد الاشتراكي الجديد، فالعمالة الكاملة تزيد من قوتها، والواقع أنها في ظل الاشتراكية تبلغ ذروتها من القوة والمركز، ولكن لهذا نتائجه الكبرى، فهل يصحب هذا الارتفاع في القوة والمركز إدراك للمسئولية والتنظيم الذاتي؟، وهل تستطيع اتحادات سياستها على أعضائها إن كانت تلك السياسة لا ترضيهم؟

إن المشكلة ليست فيما إذا كانت اتحادات العمال قادرة على وضع سياسة صحيحة، ولكنها فيما إذا كانت الاتحادات قادرة على تطبيقها في وجه معارضة سلبية من جانب أولئك الذين يعتمدون عليهم وعلى تأييدهم، إن الاتحادات بطبيعتها تنظيمات قطاعية، لحماية مصالح قطاعية

لأعضائها الذين يعتبرون الاتحاد ممثلاً لهم يطالب بما يريدون، ولا يرون فيه إلا الحارس الذي يحمي مصالحهم سواء بالدفاع أو الهجوم، ولكن ميدان الدفاع والهجوم قد انكمش جداً في الاقتصاد الاشتراكي، وأصبح على اتحادات العمال أن تقبل كثيراً وكثيراً من المسئولية لحفظ النظام والأمن الصناعي.

وهنا تثور مشكلة، هل يمكن أن تتحول المصلحة القطاعية إلى مصلحة قومية؟ أو بمعنى آخر هل تتنازل اتحادات العمال عن المطالبة بزيادة الأجور وتخفيض ساعات العمل؟ أو أية مزايا أخرى في ظروف العمل إذا كانت هذه المطالب لا تتلاءم مع المصلحة القومية؟

لقد دعا كثير من الباحثين إلى ضرورة إصلاح التنظيم الداخلي وهيكل اتحادات العمال داخل إطار التخطيط والعمالة الكاملة، فتصبح الاتحادات اتحادات تنظيم صناعي يهدف إلى زيادة في الإنتاج والكفاية وتكون عضويتها ليست مجرد دفع الاشتراكات والاشتراك في الإضرابات بل تعاوناً فعالاً في بناء الاشتراكية الديمقراطية والسير في ركب الاشتراكية الحرة، والزعم بأن اتحادات العمال ينحصر واجبها في تخفيض ساعات العمل ورفع الأجور والحد من استخدام قوى بشرية جديدة من خارج الاتحاد، وتقليل جهد العامل، يجب أن يحل محلها المبدأ المضاد الذي يطالب الاتحادات بأن ترى أن كل عامل يقوم بواجبه كاملاً، ولعمل أقصى ما يستطيع في تحقيق غاية مشتركة بما يتفق مع نصيبه الذي يرى من حقه

أن يطالب به، وأن تكون الاتحادات حارساً للمصلحة القومية كما هي حارس لمصلحة أعضائها.

ومن التجارب التي مر بها كثير من الدول الديمقراطية أن التخطيط في أوقات الطوارئ يسير سهلاً نسبياً، أما التخطيط للرخاء في السلم فيواجه مشاكل غاية في الصعوبة، ذلك لأنه عند التخطيط للرخاء تقوم مطالب من مختلف الجموع تنشد كلها مزايا وفوائد اقتصادية يصعب التغاضي عنها في جو الاندفاع نحو الرخاء، وتنتهي هذه المطالب غالبا بتحطيم الخطط.

وهناك قيد آخر على التخطيط الاشتراكي الجديد، يتمثل في العلاقات الدولية، فالعمالة الكاملة بأجور عادلة تعني زيادة ملموسة في الميل إلى استيراد الطعام والمواد الخام وغير ذلك من الضروريات والكماليات، وزيادة الاستيراد يجب أن يدفع ثمنها بزيادة في التصدير، ولكن القدرة على التصدير تتوقف على ميل الدول الأخرى إلى الاستيراد، وهذا يتوقف بدوره على العمالة الكاملة في الدول الأخرى وممارستها لتجارة دولية حرة، ولكن ماذا يحدث لو أن هذا الافتراض فشل في تطبيقه.

ويدور جدل كبير بين الباحثين، فيقول بعضهم أن الاشتراكية في دولة ما هي مجرد حلم، وأنها لنجاحها تتطلب إطاراً دولياً متين البناء، ونحن نرى في ضوء التجربة أنهم كانوا على كثير من الحق، فالتخطيط الاشتراكي يتطلب درجة عالية من الترابط الدولي بالنسبة لتوفير ضروريات الحياة، كما يتطلب اتحاداً أو شبه اتحاد من الدول له سياسة متناسقة في شئون النقد

والائتمان والاستثمار والعمالة، ونقصد بالسياسة المتناسقة السياسة التي تميل إلى الاستيراد بقدر متناسق.

ننتقل بعد ذلك إلى ما كشفت عنه الصناعات المؤممة أخيراً من أعاجيب، ونقصد بها العامل الإنساني في العلاقات الصناعية، فقد كانت الاشتراكية احتجاجاً لا على الاستغلال المادي للعامل بما كان يساوره من قلق البطالة والحرمان فحسب، بل على إغفال القيم الإنسانية في الإنتاج الصناعي، وعلى خضوع الإنسان لداعي الربح، وكانت شخصية العامل ورضاه وكرامته واحترامه وتوازنه العقلي والروحي واقعة تحت وطأة الآلة الصناعية الصماء، ولكن الخطوات الأولى للعمل الاشتراكي تثبت أنه ليس هناك علاج في هذا الصدد في الصناعات المؤممة التي تتخذ فيها البيروقراطية الحازمة وضعاً لا يشجع، وتدل التجارب المشتركة على أن التأميم لا يغير كثيراً من وضع العامل أو حالته النفسية، ويبدو أن الصناعات المؤممة تؤدي إلى متاعب ليست قليلة.

وهناك ناحية ضعف في الصناعات المؤممة، هي ناحية ميلها إلى المركزية والبيروقراطية التي لم يصلح من أمرها ولم تستبدل بغيرها بعد، وهنا يترك للتجربة وحدها ما إذا كانت هذه الميول كامنة في النظام، أو أنه يمكن القضاء عليها عن طريق نظم تحل محلها.

ولكن هناك ما يبرر الاعتقاد المتزايد بأن العصر القادم سيكون عصر ثورات نفسية لا ثورات اقتصادية، وأن كثيراً من العناية سيوجه إلى الناحية النفسية من رضا الإنسان وسعادته، وحين يتوافر إشباع الحاجات

الاقتصادية للأسرة. مع بقاء الناس ساخطين، لا بد من عمل شيء في صورة إنسانية لعلاج هذه الحالة، هناك حاجة واضحة لصبغ الصناعة بالصبغة الإنسانية لا في الهيئات الخاصة بل في الهيئات العامة وإلى إحاطة الآلة الصناعية كلها بجو من المودة والطمأنينة. وإلى فهم عميق لحاجات الجموع الكبيرة ورغباتها وآمالها.

وهكذا نرى أن الاشتراكية الكاملة ليست حقيقة وإنما هي أمل، وسواء تستطيع الوقوف في وجه عواصف العصر أو لا تقف، فهو أمر لم يتم اختباره بعد، فهناك كثير من التدبير المغرض والخداع عن نجاحها وعن إمكانياتها وحقائقها مما يزيد الوضع سوءاً، فكثيراً ما نخطئ فنعتبر الآمال والرغائب والآراء والمثل حقائق، والزعم السائد أنه يكفي أن تعرض على الناس النتائج واضحة لكي يقبلوا على ما فيه المصلحة المشتركة، وتنتشر الدعوة الآن إلى مذهب جديد من التناسق الاشتراكي، ولكن الاشتراكيين ينسون أن نظرية الاشتراكية إنما قامت على أنها نظرية الصراع، فالحياة هي تناسق في سطحها العلوي، أما في سطحها السفلي فهي صراع، تدور فيه مناوشات كثيرة، بل هي شبكة من الصراع، وهذا ما جعل من العسير فهمها ومعالجتها، لذلك فليس هناك نظام منطقي يرضيها، وليس هناك مذهب بذاته مهما بلغ من النبل والحقيقة قادراً على أن يرضي الحياة التي تسير متشعبة في مختلف الاتجاهات فتتطور وتتغير وترتفع.

والمذاهب إنما تعبر عن آمال بذاتها لعصر بذاته، وهي الضوء الذي يستهدي به العصر فترة ما، ولكنها لا تستطيع أن تنتظم القوى الخالقة جميعها، لأنها أكبر من أن يتسع لها مذهب واحد.

٤- مذهب التخطيط

تسير الدراسة الاقتصادية في اتجاهات ثلاثة أو من وجهات نظر ثلاث:

١- وجهة نظر الفرد الذي يعمل في سبيل الثروة.
٢- وجهة نظر الجماعة كاتحاد أصحاب العمل الذي يعمل على كفالة الثروة والأمن لصالح الجماعة كلها.
٣- وجهة نظر المجتمع كله ممثلا في الدولة التي لها أهدافها الخاصة التي توجه للحصول على أعلى دخل حقيقي لها.

وتشمل وجهات النظر الثلاث هذه القطاعات الثلاثة:

١- قطاع التنافس "نظام السوق" الذي يقوم على العمل التلقائي في السوق، ويشمل هذا القطاع كذلك التنافس غير الكامل بين الشركات إذا كانت تظهر في السوق على أنها شخصيات مستقلة.
٢- قطاع التكوينات الاحتكارية أو الأنشطة الجماعية ممثلاً في شبكة هيئات الاحتكار التي تضع لنفسها خططاً طويلة المدى، بعضها ذات طبيعة مقيدة، وبعضها للتحسين والتوسع، ولكنها جميعاً لتحقيق صالح القطاع ذاته، ولا يشمل هذا القطاع إلا القواعد والتنظيمات الجماعية، وليس معادلاً للاحتكار بصورته تلك، وقد أوضح ألفرد مارشال حين تناول نظرية الاحتكارات لماذا أغفل الأنشطة الجماعية

أو الجماعات ذات المصالح المشتركة واعتبارها طابقاً علوياً على بناء القطاع الأول، أن الاحتكار قد يظهر في جميع القطاعات.

٣- وأخيراً قطاع التخطيط ممثلاً في الإطار العام كما توضحه الأهداف القومية والرقابة المفروضة لتحقيق هذه الأهداف.

وليس هناك خط فاصل بين القطاعات الثلاثة فإنها تختفي بعضها في بعض بدرجات متزايدة كما يقول مارشال الذي يدين له رجال الاقتصاد فيما بينهم لعرض الطريقة التي يعمل بها مبدأ "الاستمرار" والتدرج، والقطاعات الثلاثة لا تعمل بمعزل، الواحد عن الآخر، بل أن كلاً منها يحتضن الآخرين، وهي ثلاث طبقات يحاول أعلاها أن يسيطر على ما دونه، وكل منها في صراع مع الآخر، ويزعم كل قطاع لنفسه درجة تتفاوت في الأهلية في المراحل المختلفة من التطور التاريخي وفي مختلف البلاد.

وفي القطاع الأول تتمثل القوى الرئيسية في التنافس الكامل أو غير الكامل، وفي رغبة الفرد في الحصول على الثروة، وتدرس الظواهر الاقتصادية في ضوء هذين الافتراضين، فميدان التنافس هو بين الأفراد والعامل الأول فيه هو الفرد.

أما في القطاع الثاني فالقوة الرئيسية هي البحث عن الثروة والأمن من جانب الجماعة وعن طريق العمل الجماعي والمصالح القطاعية، واتجاهها الأول هو تجميع القوى المنبثقة من القطاع الأول أو الثالث "قطاع التنافس ورغبة الفرد في الحصول على الثروة أو قطاع النقابات العامة" عن طريق أنشطة توجه إلى تقوية أو تشتت الأوضاع المناسبة لجماعات بذاتها وحماية

مصالحها الطويلة المدى، فهو ميدان التعاون داخل الجماعة والتنافس بين الجماعات، والعامل الأول فيه هو الجماعة.

وفي القطاع الثالث تكون القوة الدافعة هي تحقيق أعلى دخل قومي، والغرض الأساسي فيه أن هناك سلطة لها نفوذ أو قوة رقابة تتضح في ميدان الاقتصاد القومي كله، فهو ميدان تضامن الدولة القومي في العلاقات الداخلية، وتنافسها في العلاقات الخارجية، فالعامل الأهم هنا هو الدولة التي تعمل على التغلب على العوائق التي تنبعث من القطاع الأول والثاني. وقد ركز رجال الاقتصاد الكلاسيكيون دراستهم على القطاع الأول وأقاموها على أساس من افتراض التنافس والرغبة الفردية في الثراء.

ونظرية تنافس الجماعات على الثروة – وأهم ما فيها نظرية صراع الطبقات – تتصف بالدراسة الاقتصادية في القطاع الثانى، أما رغبة الفرد في الحصول على الثروة على حساب الجماعة فقد خفف من حدتها الرغبة الجماعية للثراء، على الرغم من أن أقوى أعضاء الجماعة يزعمون لأنفسهم دوراً قيادياً في تحديد مصالح الجماعة وتشكيل سياستها تبعاً لمصالح أفرادهم الخاصة، ومهما تكن الحال فإن ما ينشدونه ليس مصلحة أفراد بالذات، بل مصلحة الجماعة كلها وفي المدى البعيد.

فمثلا ماركس الذي أغفل القطاع الأول، ركز كل اهتمامه في ميدان تنافس الجماعات، واعتبر الاقتصاد كله بذلك مظهراً من مظاهر الصراع الطبقي، ورأى أن صاحب رأس المال أو العامل ظهراً في السوق على أنهما

ممثلان كل لطبقته: الأول همه الاستغلال، والآخر همه أن يكسر حدة هذا الاستغلال، ومن رأيه كذلك أن التنظيمات في المجتمع كانت بحيث أن كلا من صاحب رأس المال والعامل يزعم لنفسه هذا الدور؛ فالأول هو عامل الاستغلال والثاني هو موضوعه وكلاهما عن رضا أو كره داخل في شبكة من النظم الاجتماعية والاقتصادية اضطرته إلى أن يسلك هذا السبيل.

ولم تلحظ المدرسة الكلاسيكية علاقات الطبقات كما تجسمها النظم، أما المدرسة الماركسية فلم تر العلاقات بين الأفراد، غير أن كلا النوعين من العلاقات ضروري لتقويم القوى الاقتصادية في المجتمع، وقد بذل علماء الاشتراكية جهداً كبيراً للكشف عن القواعد التنظيمية المسئولة عن التنافس بين الجماعات وعلاقات الطبقات وفي تشيكوسلوفاكيا وبولندا في الشرق؛ لهذا تشتد الحاجة إلى الدراسة الجادة التي تصلح لبحث منظم العلاقات الاقتصادية في هذا القطاع.

ما هي الافتراضات التي تفرض هنا؟

نفترض أولاً أن الدافع الأساسي في الاقتصاد المخطط هو الوصول بالدخل القومي الحقيقي إلى حده الأقصى أي أن المجتمع يفضل الدخل الحقيقي الكبير على الدخل الصغير.

ونفترض ثانياً وجود الرقابات الاجتماعية اللازمة لتحقيق الحد الأقصى من الدخل القومي؛ سواء كانت هذه الرقابات للنصح أو للإرشاد أو للإغراء أو للإشراف المباشر أو غير المباشر؛ لذلك نفترض أن الدولة

قد وضعت القوانين التي تعنى بالوصول إلى الحد الأقصى من الدخل القومي، سواء عن طريق المجالس الاقتصادية الخاصة أو الهيئات المؤممة أو المرافق العامة أو مصالح وزارة الخزانة أو أية هيئة أخرى تختص برسم الطريق إلى الدخل الأقصى في مختلف الميادين، أو في الميادين كلها معاً.

والتخطيط بالمعنى المستعمل هنا إنما يقصد به أن مديري الأعمال الحرة ينشدون الاسترشاد في شئون سياستهم العليا، لا عند حملة الأسهم "فهؤلاء همهم تحقيق أقصى الربح" بل عند الهيئات والمؤسسات العامة، وهذه بدورها تسترشد بالسلطة العليا للتخطيط التي تختص بالوصول إلى الإنتاج الأقصى في الدولة كلها.

ونلخص رأي ميل في ذلك فنقول: أن نظرية الاقتصاد المخطط إنما تختص بظواهر الدولة الاشتراكية التي تحدث من السعي في الوصول إلى الدخل القومي الأقصى فيما عدا المبادئ التي تعتبر في وقت ما متعارضة مع الدخل القومي الأقصى، وهي الرغبة في جمع الثروة من جانب الفرد، ومن جانب مصالح جماعة ما، ولكي يسير البحث صحيحاً يجب أن نبحث في الآثار كلها التي تترتب من الصالح القومي على الميدانين الآخرين وعلى قطاع التنافس وقطاع التكوينات الاحتكارية، ودافع للكشف عن السلوك الجماعي للطبقات الاجتماعية التي شكلها القانون والعادات والنظم في أشكال معينة القصد منها حماية مصالحها من مصالح غيرها من الجماعات إلا أن آدم سميث تحدث عن تآمر أصحاب الأعمال ضد العمال، ونستطيع أن نتبين ذلك في كتابات رود بيرتوس وماركس وغيرهما

أما القطاع الثالث فقد أغفل إغفالاً تاماً من المدرستين الكلاسيكية والاشتراكية فحلل ماركس "قوانين الإنتاج الرأسمالي" ورفض أن يخضع للتحليل العلمي شيئاً لم يكن يوجد، ولم تظهر له قوانين بعد، واعتبر كل البحوث التي تجري عن اقتصاد مخطط عملاً سابقاً لأوانه وأنه لا يقوم على أساس علمي، وكان على حق في ذلك، إلا أنه حين تولى أتباعه الحكم في روسيا لم يكن عندهم ما يعتمدون عليه من طرق فنية أو مادية، وكان عليهم أن يتلمسوا طريقهم في الظلام دون أن يتوافر لهم استعداد ما، ولجأوا إلى "التجربة" على أنها أصلح معلم يسترشدون به، ونحن مع تسليمنا بأنها أصلح معلم، نسلم كذلك بفداحة تكلفتها، والواقع أن روسيا لم تظهر فيها النظرية الاقتصادية إلا ظهوراً بسيطاً ولا يزال قطاع التخطيط فيها غريباً عن الدراسات الاقتصادية.

وفي نفس الوقت زادت الحاجة إلى التوسع في دراسة هذا القطاع فأمامنا اليوم عدد من الاقتصاديات المخططة تختلف ألوانها، كما تختلف نظمها الهيكلية، ما بين ملكية خاصة لوسائل الإنتاج، وبين ملكية الدولة لها، وتقف بريطانيا على بر التخطيط، باقتصاد نصف مخطط، وإن ظلت فيها السيادة للصناعة الخاصة، وظل الاحترام الكامل لحقوق الأفراد، وعلى البر الآخر تقف روسيا السوفيتية باقتصاد كامل التخطيط، حل فيه التعارض بين مصالح الأفراد ومصالح الجماعة حلاً من جانب واحد بإهمال حقوق الأفراد، وفيما بين هذين الطرفين تقوم عدة أنماط من التخطيط تتمثل في فرنسا في الغرب، الدخل القومي الأقصى في صراحة مع رغبات الفرد ورغبات الجماعة الصغرى في جمع الثروة، والتي تعوق هذا الدافع.

وليس هناك جزء في الحياة الاقتصادية لا يعمل فيه دافع المصلحة القومية عمله، إلا أن بعض الأجزاء يتصل بالدافع أكثر من البعض الآخر أما الأجزاء التي يعمل فيها الدافع بقوة كبيرة فهي ما يمكن أن نسميها العوامل الاستراتيجية في الاقتصاد، وهنا يعتبر الصالح القومي مباشرة لأقوى السلطات.

والاتجاه الحديث هو الحد من قطاع التنافس والتوسع في القطاعين الآخرين على أن يكون القطاع الثاني في خدمة خطة عن طريق وجوه الرقابة العامة؛ ويتميز الاقتصاد المخطط قبل كل شيء بالتوسع في الإطار الاشتراكي العام الذي يتحرك فيه القطاعان الآخران، ولهما الحرية في التحرك في الاتجاهات التي تتمشى مع الاحتياجات المتزايدة للخطة التي تهدف أساساً إلى التوسع والتحسين، وإلا فإنهما يخضعان لجهاز الخطة.

ولقد درس القطاعان الأولان دراسة وافية، وتعرضاً لاختبارات كثيرة وخضع قطاع السوق الحرة لدراسات استمرت مائة وسبعين سنة، في عصر الاحتكار من أيام ماركس، وفي السنوات الأخيرة بصفة خاصة أما القطاع الثالث فلا يعرف عنه إلا القليل؛ إذ أنه لم يكن موضع دراسة إلا في الأيام الأخيرة، وبالتحديد في السنوات العشر الأخيرة.

وتحول الاهتمام الأول من جانب رجال الاقتصاد إلى هذا القطاع الثالث أي إلى دراسة الترتيبات التي وضعت لتحقيق الأهداف القومية، والحد الأقصى للدخل بصفة أولى؛ لأن الأهداف الأخرى إنما تعتمد في تحقيقها على الحد الأقصى كائنة ما كانت.

ولا أقول أن قوانين النظم الاقتصادية، كما وضعها رجال الاقتصاد الكلاسيكيون، أصبحت غير ذات موضوع أو بعبارة أخرى باطلة في اقتصادنا الحاضر، ولكني أقول أن صلاحيتها أصبحت مقصورة على قطاع واحد من الاقتصاد القومي، وأصبح هذا القطاع متداعياً الآن، ونقول القول نفسه عن قوانين الاقتصاد الاحتكاري الذي تحكم فيه نظم التنافس بين الجماعات والصراع بين الطبقات وقوى القطاع الثالث التي سارت إلى المقدمة مكملة للقوى الأخرى، وهي تعمل في مجال يتسع في سرعة زائدة، لذلك ففي المعين الاقتصادي القوى تبرز القوى الأخيرة بمؤشر مرتفع.

ولنفرض على سبيل التوضيح أن نسبة القطاع التنافسي في الاقتصاد البريطاني في منتصف القرن التاسع عشر كان ٩٠ في المائة من جملة الاقتصاد أي أن ٩٠ ٪ من جملة الدخل تحصل في ظل ظروف التنافس، والعشرة في المائة الباقية في ظل ظروف احتكارية، على حين أنه لم يكن هناك جهاز تخطيط لرسم خطة الوصول بالدخل إلى حده الأقصى، فمؤشر القطاع الأول هنا يكون قد هبط الآن هبوطاً كبيراً أما القطاعان الآخران فقد زادا زيادة كبيرة ولاسيما القطاع الثالث.

ويجب أن يتنبه القارئ إلى أن القطاعات ليست بميادين مقفلة، وإنما هي ميادين غامضة تعمل فيها القوى التي وضعناها، فإن في الحياة الواقعية تعمل قوى التنافس وقوى الاحتكار وقوى الرقابة الاشتراكية دائماً على أن يصحح بعضها البعض، عن طريق التصارع تارة وعن طريق التعاون

تارة، وعن طريق حياد أحد القطاعات تارة أخرى، وكل ظاهرة اقتصادية حقيقية هي نتيجة لهذه المجموعات الثلاث من القوى.

تغير الهيكل واستقراره

من الصعب أن نقارن بين الهياكل الاقتصادية في أثناء سير كل منها، وأن نصدر حكماً عن كفايتها النسبية ومصطلح الهيكل الاقتصادي فالنظام الاقتصادي تعبير بالغ التعقيد، فهو يربط عناصر التنظيم الاجتماعي والاقتصادي، والوسائل الفنية الصناعية وقواعد السلوك الاقتصادي، ويمكن القول بصفة عامة أن التنظيم الاجتماعي والاقتصادي في العصور الوسطى يتمثل في النقابات والاتحادات العمالية التي كانت تسير على هدي الآراء التقليدية عن توزيع العدالة: عدالة السعر وعدالة الأجر، وكان التنظيم في عصر التجاريين يتمثل في الصناعات بمعناها الأصيل، وفي الشركات الاحتكارية وقوانين الدولة مسترشدة بفكرة التوازن التجاري المناسب. أما في عصر الحرية فتتمثل في المشروعات الخاصة في الاقتصاد الحر الذي أصبح احتكارياً بالغاً في الاحتكارية بعد ذلك على أي حال، أما في الاقتصاد المخطط فيتمثل في أشكال جديدة من الملكية تتركز إدارتها في مجالس التخطيط مسترشدة بفكرة الدخل القومي الأقصى وتوزيعه توزيعاً عادلاً.

وكانت الوسائل الفنية في كل هذه المراحل مختلفة فكانت طاحونة الهواء ثم طاحونة الماء هما الأداة الفنية لطحن القمح في العصور الوسطى،

ثم حدث تقدم في تقسيم العمل في أوائل عصر الصناعات تحت إشراف نظام التجاريين وكانت الثورة الصناعية الأولى هي نقطة البدء في الاقتصاد الحر كما كانت الثورة الصناعية الثانية في عصرنا الحاضر بمالها الضخم في تطبيق البحث العلمي ووسائله الفنية الجديدة. في الإشراف المركزي نقطة البدء في الاقتصاد المخطط، وكانت قواعد السلوك الاقتصادي في مجتمع القرون الوسطى في الرغبة التقليدية في الوفاء بحاجات مستويات المعيشة التقليدية في مختلف الولايات، وفي عصر التجاريين كانت هذه القواعد تتمثل في محاولة الحصول على أكبر قوة عن طريق الثروة القومية، أما الاقتصاد الحر فكانت تحكمه الرغبة في أرباح دفترية بحتة، وفي الاقتصاد المخطط يظهر دافع جديد إلى جانب الدوافع القديمة لم تتبين صورته بعد، هو زيادة الدخل القومي إلى أقصى حد ممكن.

والتحول من نظام إلى نظام ليس أمراً سهلاً، فلا يمكن القول بأن نظاماً تغير إلى نظام آخر في بلد ما في فترة بذاتها، فقد حدثت التغييرات الهيكلية من تجمع فروق صغيرة متعددة في النمط الهيكلي حتى أصبح بعد فترة ما صورة جديدة جداً، وأظهر ما نرى هذه الفروق في الفكر الاقتصادي ذاته، فالفكر هو رائد التغيير وخير تعبير عنه.

ولكن هل نستطيع القول إذا بان الهيكل الجديد أفضل من القديم من حيث صور كفايته؟ أن الإجابة تكون بالإيجاب حيث يتوافر التقدم الفني الذي يعتبر العامل المحرك الأول نحو التغيير، وإن كانت العوامل الأخرى وبخاصة التنظيم الاجتماعي والاقتصادي تلعب دورها كذلك، وكل ما

يمكن قوله من الناحية التاريخية أنه إذا كانت دولة ذات هيكل اقتصادي قائم على أسس العصور الوسطى تنافس أو تحارب دولة ذات هيكل من عصر التجارة، فإن الأولى لا تصمد للثانية، وفي حروب القرن الثامن عشر أمثلة كثيرة لسيادة بروسيا ذات هيكل التجاريين على جاراتها، كما انتصرت الثورة الفرنسية على دول نظام التجاريين، وكما انتصر الاقتصاد الحر في إنجلترا على اقتصاد التجاريين في الدول الأخرى.

وفي الحكم على كفاية الأنظمة المختلفة يجب أن تقارن بين نظرياتها في أكفأ أنماطها في طور التكوين، أما في واقع الحياة فالخيار في الحقيقة لا يقوم بين نظامين بل بين أنظمة عتيقة بالية ونظام جديد في طور تكوينه؛ فنظام النقابات المهنية في إنجلترا أو فرنسا في القرن الخامس عشر بكل ما توافر له من خبرة احتكارية وحقوق واسعة لم تكن له الكفاية التي بلغت قوتها في القرن الثالث عشر أو حول ذلك، ونظام التجاريين في أحسن أطوار تكوينه وأكثرها حيوية أصبح قديماً بالياً في غرب أوروبا في القرن الثامن عشر، وصار عقبة في طريق التقدم والتطور، وكان الاقتصاد الحر في فترة ما بين الحربين العالميتين على الرغم مما كان فيه من بطالة كبيرة وقدر هائل من العتاد غير المستعمل ومن الخبرة الاحتكارية عند رأس المال والعمل على السواء، وعلى الرغم من النظم المقيدة للإنتاج، كان يكشف بدرجة كبيرة عن ضياع الموارد القومية في القرن التاسع عشر.

وتواجه دول العالم مشكلة رئيسية هي: هل الاقتصاد المخطط أكفأ من الاقتصاد الحر في صورته الحاضرة؟ وهذه نقطة حاسمة في المنهج

التاريخي لمشكلة بقاء الدولة، ولا شك أن المجتمع كالجسم تعمل فيه أجهزة التطور أو مبدأ الاختيار، ولكن بطريقته الخاصة.

ويمكن الحصول على نمط اجتماعي من استعراض العلاقة "١" بين الفرد والمجتمع و"٢" بين مختلف المجتمعات في جميع الشعوب و"٣" بين المجتمع وظروف البيئة، على حين أن الاختيار القومي يحدث أولاً في التصارع على البقاء في مجتمع الدول ككل، ويعمل جهاز التطور في المجتمعات لا عن طريق قوة الإنتاج ولكن عن طريق قوى الإنسان الخلاقة إلى جانب التصارع على البقاء في إطار الحياة الدولية وحسن الاختيار أو سوء الاختيار للنمط الاجتماعي في الحياة الدولية مجتمعة هو الذي يحدد الاختيار الطبيعي للتنظيمات الاقتصادية.

فإذا سلمنا بما يقال من أن الاقتصاد المخطط أكثر كفاية وإنتاج من الاقتصاد الاحتكاري الحر الموجود الآن من ناحيتي الدفاع والرخاء "الدخل القومي" أصدرنا حكم الإعدام على النظام الآخر، إذ أن الأمة التي تؤيد هذا النظام الآخر تكون قد أساءت الاختيار بين استعراض القوى الدولية .

وامتياز الوسائل الفنية في التخطيط على الاقتصاد الاحتكاري الحر لا شك في صحته من ناحية، فهو يحقق الاستخدام الكامل للموارد القومية بما فيها القوى البشرية، وهذا التحقق يعني زيادة الدخل القومي، ولكن مسألة ما إذا كان التخطيط يمكن أن يحقق إنتاجية صناعية أعلى، كان الجواب عليها بالنفي حتى وقت قريب. ولكننا رأينا في التخطيط للحرب

في الولايات المتحدة، وفي إنجلترا، وفي التخطيط للسلم في بعض البلاد الأوروبية أمثلة كثيرة لارتفاع الكفاية ارتفاعاً ملحوظاً، ونستطيع أن نثبت بالتحليل أن التخطيط لا يعني بالضرورة الهبوط بالكفاية، وقيمة الأصالة والعمل الحر عظيمة دون شك، ولكن يمكن زيادته بالربط بينه وبين الأصالة العامة والعمل الحر العام وبين الوسائل الفنية للاستثمار الضخم والمشتريات الضخمة وبتجميع المعرفة الفنية والربط بين الصناعات وتنسيق جهودها وبالقيادة والإرشاد والنصيحة من جانب السلطات العامة.

وخطأ بالطبع أن نعتقد أن الوسائل الفنية في التخطيط هي كل ما يهم في هذا الأمر وأنه لكي تفيد من هذه الوسائل الفنية فائدة ذات قيمة يكفي أن نجد الطريق الصحيح للتنمية والتقدم، فإذا أتيح لدولة أن تختار بين تخطيط زيادة المواد الخام، أو بين زيادة مقدراتها من المخترعات والاستكشافات الفنية أو بين زيادة الحماية للاستقرار الداخلي والأمن القومي أو بين زيادة تكوين رأس المال أو بين ارتفاع نسبة التعليم والخبرة والمهارة، أو بين اتفاقات تجارية مجزية، أو بين وجود أسواق عالمية كبيرة أمام تجارتها، فإن تحديد الاختيار سيكون مستحيلاً، وستجد نفسها في نهاية الأمر وقد وقع اختيارها على المواد الخام ورأس المال والوسائل الفنية والسوق.

وتبقى الحقيقة في ذاتها، وهي أن الوسائل الفنية للتخطيط تشتد الحاجة إليها كلما كثرت متاعب الاقتصاد القومي، وأنه لا بد من بذل جهد جبار للتغلب على هذه المتاعب وتعديل الأوضاع تعديلاً واعياً، أما

هذه الوسائل فتقل الحاجة إليها في البلاد ذات الصناعة الكبيرة عن حاجة البلاد ذات الدخل المنخفض، فالوسائل الفنية للتخطيط التي تخدم الطبقات القليلة الدخل التي تغل يدها ظروف الاقتصاد الحر في الاقتصاد الداخلي، تخدم كذلك البلاد القليلة الدخل، والتي يغل يدها نظام الاقتصاد الحر بين الدول، والوسائل الفنية هي في الواقع استكمال للوسائل الفنية الصناعية الحديثة، وهي داخلة في الثورة الصناعية الثانية، كما كان نظام الاقتصاد الحر داخلاً في نطاق الثورة الصناعية الأولى..

العناصر العضوية والمعنوية في الاقتصاد القومي

يبرز عصر التخطيط في الدور الذي يلعبه عنصر الخلق أو تشكيل الاقتصاد القومي تشكيلاً جديداً هادفاً، غير أنه من الخطأ أن ننظر إلى الاقتصاد القومي على أنه مجرد شيء "مصنوع" كبناء أو آلة إذ أن الاقتصاد القومي كائن حي كالإنسان نفسه لأنه يتكون من كائنات حية، وليس هناك تباين بين إبراز الجزء الهادف في الاقتصاد القومي الذي يدخله عليه التخطيط،

وبين الجزء العضوي المفروض على نسيج الحياة الاجتماعية. ويجب ألا يغرب عن بالنا قط جانبا الحياة الاجتماعية المقابلان لجانبي شخصية الإنسان، وصدق بيرجسون حين قال: "إن معنى الإنسان يتمثل في قدرته على الابتكار المادي والمعنوي، فهو من الناحية المادية صانع الأشياء، وهو من الناحية المعنوية صانع نفسه، فتعريفنا للإنسان هو أنه صانع نفسه".

والإنسان مخلوق، ولكنه يصنع نفسه كذلك، ويصدق القول نفسه على المجتمع الذي هو إلى حد كبير من نتاج صنع نفسه، وهو كذلك نتاج خلق عضوي، والاقتصاد القومي شيء أكثر من عدد من القواعد والأنشطة ربط بعضها مع بعض، وأحيطت بحدود من العادات ولكن الاقتصاد ما سمي بحق "الحياة الاقتصادية" إذ أن عمله وتقدمه إنما يرجع إلى

جهودنا وعرقنا ويشغل جزءًا من حياتنا، كما أن تقدمه هو جزء من تقدمنا ونتيجة للتطور في أوساطنا.

والمجتمع البشري وحدة عضوية، لأنه يتكون من رجال ونساء وأطفال بكل خواصهم البيولوجية، وهو يعرض رسماً حياً وإن كان الرسم يتغير بتغير فترات التاريخ، وهو يشكل الفرد الذي يولد في المجتمع أو يقبل فيه طبقاً لنمط معين، والمجتمع رابطة وظيفية فأجزاؤه معدلة حسب حاجته، والتشابك بين أجزائه ليس تشابكاً ميكانيكياً، ولكنه تشابك عضوي بمعنى التداخل النوعي المتبادل، ولأن التغيير في قطاع يصحبه تغيرات في الوقت نفسه في قطاعات أخرى، وهذه التغيرات يدعم بعضها بعضاً؛ ولها صفة وظيفية كبيرة؛ فهي عملية مرتبطة ذات ظواهر متوازية.

وحين ندرس التغير في الهيكل النقدي والمالي أو التجارة الخارجية أو في هيكل الأسعار والأجور أو في التنظيم الصناعي، نجد أن التغيرات ليست نتيجة سبب واحد، بل نتيجة نمو عضوي أو فناء عضوي أو تطور عضوي.

ونرى في الاقتصاد القومي خواص الحكم الذاتي والتوالد التلقائي، وتوازناً حياً يميل إلى تعويض أي تقص في تدفق الطاقة البشرية، على العكس من الآلات التي تعكس توازناً ثابتاً يكرر نفسه، وهو دائماً يوائم فيما بينه وبين البيئة والأرض والماء والموارد الطبيعية والحياة الدولية كذلك، وهو يبين النمو والتطور عند دخوله في اختبار الخلود والتقدم الذي يجري عليه في تجربة الطبيعة الكبرى.

وتقوي التطورات الحديثة العناصر العضوية في المجتمع الإنساني بشكل ما، فالتكامل في الاقتصاد القومي يتزايد باستمرار، والسبب في ذلك راجع إلى عوامل عدة، بعضها فني، وبعضها سياسي، وبعضها معنوي في طبيعته. فالزيادة الضخمة في وسائل المواصلات وأسلاك الكهرباء ومحطاتها، والبنوك والتأمين والخدمات، تحفز كلها إلى عملية التكامل، يأتي بعد ذلك النمو الضخم في الوحدات الوظيفية للإنتاج، وفي المصانع والمعامل فيلتحق بالعمل فيها مئات الألوف من البشر، يجعلون من كل منها كياناً أكبر، وثمة عامل آخر من عوامل التكامل هو ذلك التطور الكبير في الرقابة الاجتماعية، والرقابة على عقول الناس بالإذاعة والكتب والجرائد والسينما والخدمات الجديدة.

ويجب أن ندخل في حسابنا كذلك التطورات النفسية والسياسية، فالحروب والطوارئ تزيد من تقارب الناس بعضهم من بعض، ويزيد في نفس التطور ظهور الرجل الاجتماعي والسياسي الذي يستبدل سعادته عن طريق تملك الأشياء بسعادته عن طريق المساهمة في الحياة القومية. ولكن المجتمع الإنساني لا يقتصر على العناصر الميكانيكية والعضوية، بل يضم عنصراً معنوياً كذلك، حتى قيل عنه، أنه جسم معنوي، قواعده قيم اجتماعية وأدبية وجمالية وعلمية ذات أهمية كبيرة في تشكيل النمط الاجتماعي والاقتصادي وفي تشغيل الاختيار الطبيعي في المجتمعات البشرية، فكما أن المجتمع من ناحيته نتيجة للخلق، فهو كذلك نتيجة عوامل معنوية، وهذه العوامل المعنوية تعمل في عصر التخطيط بقوة متزايدة.

إن تعريف المجتمع الإنساني بأنه جسم عضوي أو آلة أو جسم معنوي إنما تعبر كلها عن بعض مظاهره، وهي تعاريف يكمل بعضها بعضاً دون تعارض، ويجب أن نذكر هذه المظاهر الثلاثة عند معالجتنا المشاكل الاجتماعية. وأي خطة يضعها المخطط لا بد أن تؤول إلى الفشل إذا هي تعارضت مع القوى العضوية والمعنوية في الأمة، والشأن نفسه في أي تنظيم نظري مهما بلغت كفايته.

العوامل الجغرافية في الاقتصاد القومي

تعتبر العوامل الجغرافية بيانات اقتصادية لا تتغير، لأنها من وحي السماء، ولم نفكر قط في السيطرة عليها أو إدخالها في الحساب عند إعداد كشف الأرباح والخسائر في النشاط الاقتصادي، ولكن النهج العام للاقتصاد القومي الذي تفرضه الوسائل الفنية للتخطيط القومي ينبهنا إلى أن النشاط الاقتصادي يجب ألا يقاس بما يحقق من مزايا فحسب، بل بما يخفف من آثار على العوامل الجغرافية كذلك، وجغرافية الدولة تشبه وطن الفرد، فوطن الفرد يؤثر في حياته وعمله، وفي الوقت نفسه فإن طرق عمله وحياته تؤثر في وطنه وتغير من نمطه.

وتلعب الرقابة المكانية للاستثمار دوراً مهماً في التخطيط، إذ أن التخطيط الطويل المدى إنما ينظر إليه أولاً على أنه تنظيم في المكان، وفي توزيع مساحة على مناطق للاستثمار، وللتخطيط قاعدة جغرافية قوية، والوعي المكاني، ولاسيما الوعي الإقليمي من أبرز مظاهر عصرنا الحاضر،

وكلما "انكمش" المكان كلما دخلنا في بوتقة الاقتصاد العالمي، غير أنه كلما اندمجنا في تلك الوحدة الضخمة كلما تاقت نفوسنا إلى الاحتفاظ بفرديتنا وشخصيتنا المحلية، وهناك تعارض ظاهر، ولكنه غير حقيقي بين النظرتين: النظرة المحلية، وهناك الدولية، والحقيقة أنهما تكمل إحداهما الأخرى، وهما لازمتان لإحداث التطور الكامل محلياً وعالمياً، وكلاهما رقيب ضروري على الآخر.

ويتمثل الوعي الإقليمي في الإيمان بأن الجماعة التي تعيش في إقليم بذاته فإنها تتبع هذا الإقليم وهي لذلك تستطيع أن ترقى فيه وأن ترقى به، وإن نشاط الإنسان يجب أن يرتبط بالمظاهر الخاصة ببيئته؛ وإن كل إقليم بما يضم من ظروف جوية وتربة ونبات وسكان وصناعات وأعمال، له شخصيته التي ينفرد بها والتي يجب أن ترعى وتنمى، وقد ساعد على ظهور الوعي الإقليمي وقوته نقص التوازن والبؤس في بعض المناطق نتيجة التركيز الصناعي وشدة الزحام، وهذا الشعور الإقليمي الجديد يساعد على نشر فكرة التخطيط التي تبشر بإعادة بناء الإقليم بناء قوياً جديداً.

وبيئتنا الجغرافية دائمة التغير، وإن كان التغير في بطء، ولكنه تغير إلى أفضل، وتغيرها يمكن التحكم فيه والسيطرة عليه بحيث يحقق النمط الذي نريده من بيئة تناسب أن يعيش فيها الإنسان ويعمل.

وهناك خمسة فروع للجغرافيا تتكون منها طبيعتنا الجغرافية، وكلها تتأثر إلى حد ما بمدى نشاطنا.

(١) الجغرافيا الطبيعية، وهي تبدو في ظاهرها بمعزل عن الإنسان، ولكنها، جزئياً، نتاج التنمية الاقتصادية في ناحية من نواحيها، ويكفي أن نذكر قليلاً من التغيرات التي تحدث كإزالة النبات أو إجهاد التربة أو أعمال الري الكبرى للتغلب على العيوب المناخية، أو التغير في توزيع نوع التربية وتركيبها بالزراعة أو التغير في منابع البترول أو المناجم بالتعدين والصناعة.

(٢) الجغرافيا البيولوجية "توزيع النبات والحيوان"، وهذا النوع يتأثر بنشاطنا الاقتصادي بدرجة أكبر، إذ أن التغير في هذا المجال يتوقف على زراعة النبات وتربية الحيوان وفلاحة البساتين وصيد الأسماك والحيوان.

(٣) الجغرافيا البشرية "عدد السكان وتوزيعهم وأجناسهم من ذكر أو أنثى وأعمارهم ومهاراتهم والمستوى الصحي والتعليمي لكل دولة"، وهذا الفرع ناشئ عن عدد من العوامل منها نشاطنا الاقتصادي والسياسي والثقافي، ومنها الحروب والهجرة وتوزيع الدخل، وقد عرفنا كيف تؤثر في الجغرافية البشرية من نواح عدة، ونشاطنا الاقتصادي إنما نحكم عليه أولاً بمدى تأثيره في السكان.

(٤) الجغرافيا السياسية، وهي فرع يشمل الحدود والكيان والأقسام الإدارية في الدولة، ونسيج اقتصادنا القومي يتأثر إلى حد كبير باحتياجات الدفاع وبحجم الاقتصاد، ومن الناحية الأخرى فللنشاط الاقتصادي أثر مباشر على الجغرافية السياسية، وعلى النفوذ

السياسي في سير الاقتصاد القومي، ويجب أن نذكر هذا الأثر وأن ندخله في حسابنا عند بيان الأرباح والخسائر في اقتصادنا القومي

(٥) الجغرافيا الاقتصادية فرع تحدده شبكة الطرق والسكك الحديدية والقنوات والمطارات والموانى؛ ونمط توطين الصناعات؛ ونمط حجم المصانع والمعامل والمزارع، وإقامة المدن والقرى، وهي قبل كل شيء نتيجة الاستثمار والعمالة.

وهذه الفروع كلها تمثل البيئة الجغرافية التي تعيش فيها الدولة، ويمكن أن تسمى بالوطن القومي، وهي تكشف عن شبكة من العوامل المتداخلة بعضها في بعض، وهي الأرض التي يخطط عليها الاقتصاد القومي للدولة، وقد عولج الاقتصاد القومي هنا بمعزل عنها، ودون أن ندخل في حسابنا أثرها على الوطن القومي، فنشاط الزراعة وقطع الغابات حدث دون تفكير في أثر ذلك على الجغرافية الطبيعية أو الحيوية أو البشرية أو السياسية، وأقيمت الصناعات في مكان بذاته دون تفكير في الاحتفاظ بالتوازن الإقليمي، ودون دراسة لاحتياجات الدفاع، ويمكن أن يقال هذا القول نفسه عن نمط حجم المصانع والمعامل التي أخذت شكلها تقليداً للمصانع الكبرى؛ دون تقدير الأثر ذلك على صالح الدولة ككل، أو على الجغرافية البشرية، ولم تكن هناك علاقة بين توزيع الدخل وبين الصحة ومستويات التغذية.

والنهج الجغرافي الشامل للاقتصاد القومي يميل إلى تقويم النشاط البشري لا من ناحية مزاياه فحسب، بل من حيث أثره الكامل على

الجغرافية القومية كلها: أي على جمالها وتناسقها وتكاملها؛ ورفاهيتها، وتوافر الأمن لسكانها جميعاً.

الحركات الدائرية

فكرة الحركات الدائرية في الاقتصاد القومي فكرة قديمة نفذت إليه أولاً من ميدان علم الحياة، ونالت الفكرة تقديراً كبيراً في الفكر الفيزيوقراطي وبخاصة في دورة صافي الإنتاج كما تمثله الصورة الاقتصادية، فهي تبين كيف أن صافي إنتاج الفلاحين يعمل دورة كاملة في عملية التوزيع بين الطبقات الثلاث لتعود إلى الفلاحين أنفسهم كحركة الدم من القلب وإليه؛ وقد رحب الفيزيوقراطيون بالفكرة على أنها أعظم كشوف لأن عصرهم لا يماثله إلا فكرة استعمال النقود واختراع الطباعة.

وفي الفكر الفيزيوقراطي تصوير آخر لهذه الحركات الدائرية جاءت في كتابات ديبون دي نسور "١٧٢٩ – ١٨١٧" فهو يقول: "لا شيء" يبقى وحده بل يجب أن يتماسك كل شيء بغيره في ميدان الثورة والسكان والثقافة[١]

واقترح سيسموندي حركة دائرية أخرى بين الدخل السنوي والاتفاق السنوي، لاقتناعه بأن الدخل القومي في سنة ما يحدد الاتفاق القومي في السنة التالية، فالدخل السنوي ينفق ويجب أن يكون الإنفاق دائماً من

---

[١] من الثروة تنبثق الثقافة، والثقافة تزيد من الثروة، وهذه الزيادة في الثروة تزيد من عدد السكان، وزيادة السكان تحفظ قيمة الثروة ذاتها "١٧٧١"

الحجم بحيث يمتص دخل السنة كلها، فالدخل يتدفق في الإنفاق، والإنفاق يصب في الدخل.

ورأى ماركس الحركات الدائرية في عملية تداول السلع، و معادلته س (سلعة) – ذ (نقد) – س (سلعة)، أو ن (نقد) – س (سلعة) ن (نقد) هي دوائر – وقد تصور أن المعادلة الأخيرة حلزونية إذ أن النقد يستبدل بالسلع للحصول على مزيد من النقد؛ ومنه يثار سؤال ذو قيمة أساسية هو: من أين تأتي زيادة النقد؟ ومعادلته عن التولد البسيط الذي يتوالد فيه رأس المال من جملة الدخل ويستهلك الباقي كمثل آخر للدائرة الكاملة بين رأس المال والدخل؟

وثمة مثال آخر للحركة الدائرية يتمثل في قوة العمل والدخل وقوة العمل، فقوة العمل تولد الدخل الذي يتحول بطريق الاستهلاك إلى قوة عمل أخرى..

وهكذا نرى أن كل عملية من عمليات الدخل والإنفاق، والإنتاج والاستهلاك ورأس المال والدخل، والعمل والدخل، والسلع والنقد، والاستثمار والادخار، عملية دائرية تستغرق فترة متفاوتة، وتتزاوج مع الأخرى، وتتداخل فيها، والعملية الاقتصادية بالغة التعقيد بسبب هذه الحركات الدائرية التي يدخل بعضها في بعض والتي هي دائمة التغير والتحول.

وبعضها يستمر فترة طويلة، والبعض الآخر يتم في الوقت نفسه، فدورة الدخل والإنفاق هي من ناحيتها الفردية تتابع، ومن ناحيتها الاجتماعية عملية تتم في وقت واحد، فالدورة من إحدى ناحيتيها دخل ومن الناحية الأخرى إنفاق، ومن وجهة نظر الاقتصاد القومي يعتبر الدخل مساوياً للإنفاق، والإنفاق مساوياً للدخل، ولا نقول أن الدخل القومي يحدد الإنفاق أو أن الإنفاق يحدد الدخل لأنهما متساويان، ولكننا نقول: أن إنفاق جماعة من الناس ينشأ عنه دخل لجماعة آخرين.

والحركة الدائرية للإنتاج والاستهلاك في مظهرها الفردي تتتابع، ولكنها في مظهرها الاجتماعي تتم في وقت واحد، والأمر نفسه بالنسبة للخدمات، فالسلع تنتج وتستهلك في وقت واحد، والخدمات الصحية أو التعليمية أو الترفيهية تستهلك في اللحظة التي تنتج فيها، وهي تصب في الدخل والإنفاق في اللحظة ذاتها، ويمكن أن نحسب الإنفاق على الخدمات الصحية جزءًا من الدخل القومي في الفترة ذاتها.

وتنقسم الحركات الدائرية درجتين: دوائر وتموجات، مع تغير قوتها وقيمتها، أو أشكال مقفلة، وهنا يقع الفرق بين العمليات الثابتة والعمليات المتحركة، فالعملية الثابتة دائرة أو شكل مقفل، على حين أن تقلبات دورة العمل أو الحركات الموسمية مثلاً تمثل تموجات ذات قوة متغيرة على طرقات متباينة، فالحياة الاقتصادية سلسلة من الحركات تقوم بها في وقت واحد كل الأجزاء التي يتكون منها الاقتصاد القومي.

وتشجع نظرية الدخل القومي على دراسة الحركات الدائرية لأنها نظرية عملية استخدام الثروة والعمل في صورة دائرية أو حلزونية، فالدخل القومي الذي يأتي من رأس المال والعمل يتحول مرة أخرى إلى رأس مال وعمل، ويستخدم جزء من رأس المال القومي، وهو قيمته السنوية ويحل محله الاستهلاك، وتمكن زيادته بزيادة السكان وكفايتهم، وهذه بدورها تزيد بزيادة الإنفاق على خدمات التعليم والتدريب والصحة، واستخدام جزء من رأس المال القومي في أغراض زيادة الكفاية والرخاء لا يعني إنقاص الثروة، بل يعني تحويل العوامل المادية إلى عوامل بشرية للإنتاج.

ولا تزال الحركات الدائرية تذخر دراستها بالكنوز، وكثير من نواحي الغموض التي تفشي الحياة الاقتصادية يمكن إزالتها إذا تقدمت الدراسة في هذا الميدان.

التمييز النوعي

التمييز بين السلع والخدمات أو بين الصناعات على أساس، من صفاتها الطبيعية أو الفنية أو الترفيهية، لم يكن مما يسلم به رجال الاقتصاد الحر على اعتبار أن هذا يفتح المجال للحكم الفني والأخلاقي وهو أمر خارج عن دائرة الاقتصاد، فالزيادة في أنتاج أو استهلاك السلع التي تضر بالكفاية أو بالعملة ومن ثم بالدخل القومي قد عولجت بالطريقة نفسها التي تعالج بها السلع التي ترتفع بهذه العوامل جميعاً، ما دامت تؤدي إلى جمع المال والربح. فالزيادة في إنتاج "واستهلاك" عقار مفيد يكلف مثلاً

ثلاثمائة ألف دولارا قد يزيد الدخل القومي بإنقاذ حياة الكثيرين أو تحسين صحتهم وكفايتهم، على حين أن زيادة الإنتاج و"الاستهلاك" في عقاقير أو مشروبات روحية ضارة قد تؤدي إلى خسارة في الدخل القومي بما تسببه من حوادث أو نقص في العمل أو الكفاية؛ ومع ذلك فالزيادتان كلتاهما عولجتا بالطريقة نفسها من جانب رجال الاقتصاد، وردوا على كل اعتراض بقولهم: "إننا في مجال الاقتصاد ليس من شأننا أن نبحث في النواحي الخلقية" ولكي يؤكدوا شعورهم بالحياد غيروا كلمة "المنفعة" بكلمة "التفضيل" على أساس اختيار الفرد.

واهتم رجال الاقتصاد الحر من بادئ الأمر بحجم الكميات ورتبوها حسب مظهرها المالي كالاستثمار والادخار والاستهلاك والإنتاج والصادرات والواردات والعمالة والعائد الجدي في المرافق والأرباح، ولم يهتموا بالتغيرات التي تطرأ على تركيب هذه الكميات من ناحية صفاتها الفنية والترفيهية.

أما في عصر التخطيط فستقوم هذه الصفات بدور أهم من دورها السابق؛ وبموجبها ستوضع الرقابة العامة، والاختيار بين نشاط ونشاط آخر كان يقوم على أساس منفعته الحدية أو الربح فيه وسيصححه الاختيار العام الذي سيقيم وزناً كبيراً لأثره على الكفاية والمصلحة العامة والعمالة، ومن المسلم به أن مبدأ الاختيار سيقوم بدور أكبر في البلاد القليلة الدخل، وذلك بوضع خطط شديدة في حالات النقص أكبر منه في البلاد المرتفعة الدخل الكاملة التجهيز.

وقد يكون للاستثمار بنفس الحجم في الكماليات أو مصانع الذخيرة أو المواصلات والنقل والكهرباء أو الغاز، نفس الكفاية الحدية لرأس المال، وتؤدي إلى العائد نفسه في الربح على حين أنه يؤدي إلى نتائج مختلفة في الدخل القومي نتيجة صفات فنية محدودة، ثم أن أثر هذه على العمالة والصالح العام والكفاية سواء في المدى القصير أو الطويل قد يختلف نتيجة الصناعات المختلفة الداخلة فيه وهو اعتبار ليس له صلة بالكفاية الحدية لرأس المال.

وآثار زيادة الواردات على الدخل القومي الحقيقي ستتوقف على الصفات الطبيعية للسلع المستوردة أكثر مما تتوقف على أي عامل آخر، وستختلف تلك الآثار تبعا لما يستورد من سلع كمالية كانت أو ضرورية أو آلات أو خامات.

وعند دراسة آثار تخريب الحروب على اقتصاد قومي ما، لا يكفي أن يقال أن ١٠ – ٢٠٪ من رأس المال القومي قد دمر ومن ثم ستصبح البلاد أفقر وقدرتها الإنتاجية أقل فهناك فرق جوهري بين أن يكون الدمار قد حل بالمساكن أثر حل بالمصانع والمعامل، ففي الحالة الثانية وحدها تضار الطاقة الإنتاجية، كذلك يجب أن ندرس الدمار الذي حل بكل صناعة، لأن دمار بعض الصناعات قد يزيد من الأضرار بالطاقة الإنتاجية أكثر من غيرها بسبب آثارها الفنية، ويختلف الوضع إذا كان الضرر مركزاً في صناعة واحدة عنه إذا شمل الضرر عدة صناعات.

وتفترض نظرية عنق الزجاجة لنفسها أهمية كبيرة في الاقتصاد المخطط؛ فالنقص إلى حد صغير في الأدوات والآلات والطاقة قد يضر الاقتصاد القومي ضرراً يتعدى كل قيمة نقدية كما حدث ذلك في الوقود في حالة الطوارئ في بريطانيا سنة ١٩٤٦/١٩٤٧.

وسيفيد رجال الاقتصاد المخططون أكثر من سابقيهم من الوحدات الطبيعية والمكاييل والمقاييس والموازين وساعات العمل ومستويات الكفاية ومعدل الحوادث ودورة العمل، وسيحاولون جهد طاقتهم أن يرفعوا حجاب النقد عن الأشياء، وأن يكملوا الوحدات النقدية بعد تصحيحها بالوحدات الطبيعية، وسيعملون على تجنب الكميات المبهمة المحرومة من صفاتها الفنية والطبيعية "كسلع الاستهلاك أو الإنتاج أو الاستثمار" وسيرتبون السلع تبعاً للوظائف التي تؤديها للاقتصاد القومي كالمواد الخام أو السلع أو الآلات أو مواد النقل أو الضروريات أو الكماليات، أو في صور مجردة كالطعام أو الشراب أو الكساء أو الوقود أو الإسكان أو الأثاث أو الطرق أو السكك الحديدية أو المستشفيات أو المدارس أو السلع الترفيهية، إلى غير ذلك.

ودراسة موضوعات كاقتصاديات الطعام أو الإسكان أو المنسوجات أو النقل أو الكهرباء أو التعدين أو الحديد والصلب أو غيرها التي ترتبط بناحية الفن والعمالة والصالح العام فيها بالناحية المالية ستلقى اتقاناً أكثر مما سبق لها، وسيعمل رجل الاقتصاد مع رجل الفن في تعاون وثيق، يستشير أحدهما الآخر، ويرجع كل منهما إلى الآخر في كل ما يعن لهما.

وسيعرف رجل الاقتصاد المخطط أكثر من ذي قبل أن توجيه تدفق النقد ليس بديلاً للتخطيط الطبيعي، ولا لإدارة الموارد الطبيعية وتوجيهها بالطرق الفنية؛ فالتخطيط الطبيعي لا يقل أن لم يزد في أهميته عن التخطيط في الصور المالية، وتظهر العوامل الحاسمة ظهوراً كبيراً في المستويات الفنية والطبيعية من النشاط الاقتصادي، وتخصيص اعتمادات المال أو القروض والتأكد من أربحية استثمارات معينة إجراءات لا تكفي لإحداث الاستثمار مقدماً، وتدريب العمال المهرة، وطلب الآلات النادرة التي يتطلب إنتاجها وقتاً طويلاً، وتوفير تسهيلات النقل أو إزالة العقبات الفنية، يعتبر أقوى أثر في إحداث الاستثمار المطلوب من الإجراءات المالية.

وكان رجال الاقتصاد يفضلون الإجراءات المالية، فإذا كان همهم تحسين الزراعة، حاولوا أن يخففوا من عبء الضرائب، وأن يقللوا معدل الفائدة، ويؤمنوا الأسعار المجزية، ويفتحوا الأسواق الكثيرة، على حين أن المخططين في الاقتصاد في هذا الوضع نفسه سيهتمون – بمعزل عن الإجراءات المالية – بمسائل المستوى الطبيعي والفني، وسيتناولون المشكلات التعليمية ومشكلات البحوث والاستخدام الكافي للأرض وتحسين نظام ملكيتها، وبالاستخدام الصحيح للمخصبات وبالقضاء على الحشرات والفطريات، وبالعقاقير البيطرية وتحسين العدة والآلات، وبزراعة سلالات محسنة من النباتات والحيوان، وتعديل المحصول لمواءمة حاجة استهلاك السكان، وإزالة القيود الطبيعية أو البيولوجية أو التخفيف منها كالقيود التي تفرضها التربة أو المناخ، وبأعمال الري والصرف وبتحسين وسائل النقل والمرافق الصحية وصحة الفلاحين، فالناحية الفنية والطبيعية

للزراعة لم تجد من رجل الاقتصاد الحر عناية ما، أما بالنسبة لرجل التخطيط فستكون أهم ما يعنى به.

نظرية التكلفة الاجتماعية

تبين نظرية التكلفة الاجتماعية الفرق بين الاقتصاديين قديمهم وحديثهم، وهي تتخذ أساساً لنظرية الاقتصاد الجديد، فرجل الاقتصاد الحديث يفكر في صور التكلفة الاجتماعية عند اختياره لمختلف الاستثمارات، ويحاول أن يتبين من خلال القيم المتداخلة المعقدة للتكلفة المالية "التكلفة الخاصة: حجم القيمة الحقيقية التي تقع على عاتق المجتمع كله، فحساب التكلفة الاجتماعية من ثم حساب مصنع ما، عليه أن يقدم الأدوات اللازمة لحل مشكلة الاختيار الاجتماعي.

ولا يزال علم التكلفة الاجتماعية في مهده، وإن خطا كثير من العلماء كمارشال وكينز فيه خطوات تذكر، ولكن لم تستحدث بعد الوسائل الفنية القياس لتكلفة الاجتماعية.

ونستطيع أن نعرف التكلفة الاجتماعية لشيء ما بأنها مصاريف إنتاجه التي يتحملها المجتمع كله، دون نظر إلى الذي يتحملها بالذات في المجتمع. ولكي نجيب عن سؤال ما هي التكلفة الاجتماعية؟ يجب أن نذكر ما تكون عليه هذه التكاليف لو أن المجتمع كان مصنعاً ما يتصرف في موارده في حرية وبغير قيود، فلو أن فرداً في المجتمع أنتج سلعة بسعر

أرخص، دون أن تقف في سبيله الاحتكارات أو حقوق الغير أو الجهل، لقلت التكلفة الاجتماعية إلى هذا الحد.

وخير طريق لمشكلة حساب التكلفة الاجتماعية هو مبدأ تكلفة الفرصة، وتكلفة الفرصة لسلعة أو خدمة يمكن تعريفها بأنها مقدار السلع الذي يجب أن يهمل بسبب عدم استخدامه على خير وجه، والتكلفة الاجتماعية للأسلحة هي سلع الاستهلاك، ورأس المال الأجنبي واستهلاك جهاز رأس المال الذي يجب أن يغفل لإنتاج الأسلحة؛ والتكلفة الاجتماعية لتوفير الفحم للمصانع الحربية هي البرد الذي يصطليه المستهلك، وضياع الكفاية العمالية المترتبة عليه ونقص الإنتاج في صناعات السلع الاستهلاكية نتيجة النقص في الفحم.

وعلى ذلك، فما دام المجتمع لا يخسر شيئاً بالإنفاق، لا تكون هناك تكلفة اجتماعية، وعلينا إذن أن نميز الإنفاق الذي يتولد عنه دخل، وأنواع الإنفاق الأخرى، ولا يتضمن الإنفاق المولد للدخل أي تكلفة اجتماعية، وإنفاق الاستثمار أو الاستهلاك الذي تتحمله خزانة الدولة لتوظيف موارد معطلة كانت تبقى معطلة بغير هذا الإنفاق هو إنفاق ذو صفة مالية ولكنه لا يستتبع تكاليف اجتماعية إذا استثنينا تكاليف استخدام الجهاز.

وعلينا كذلك أن نميز بين الإنفاق لاستخدام سلع وخدمات حقيقية وبين الإنفاق للتعويض عن إيجارات وحقوق تمثل دفعاً منقولة، فإذا دفعنا ثمن سلع وخدمات فمعنى ذلك أنها لا تستخدم لأغراض أخرى "أي أنه في العمالة الكاملة يجب أن نغفل أي ناتج آخر" ومن الناحية الأخرى إذا

دفعنا قيمة إيجارات وحقوقاً واحتكارات، فإن الأمر لا يتعدى أننا نوزع دفعاً منقولة، ولا نغفل شيئاً ما، والتكلفة الاجتماعية لتخفيف اختناق الطرق أو إزالة الأحياء القذرة لا تشمل تعويضاً عن قيم الأرض معادلاً للإيجارات الرأسمالية إذ أن هذه تنتقل من مكان إلى آخر، ومع ذلك يجب أن نحسب الجزء من الإيجارات الذي لن ينقل إلى مكان آخر، وتكلفة موقع لتقام عليه حديقة عامة ليست مساوية لإيجار بيت برأس المال نفسه، لأن إيجار البيت سينتقل إلى مكان آخر في المدينة أو ضواحيها؛ ولكنها مساوية لقيمة السلع التي كان يمكن إنتاجها بالتبادل على الأرض لو أنها استخدمت استخداماً جيداً لصالح المجتمع كله، بعد استقطاع تكاليف الإنتاج كإيجار الأرض مثلاً، وعند دراسة تكاليف الإنتاج كإيجار الأرض مثلاً؛ ودراسة تكاليف استخدام جهاز رأس المال. علينا أن نحسب تكلفة المستخدم أي الفرق بين تكاليف استخدام الجهاز وبين تكاليف صيانته واستهلاكه.

فإذا كان لا بد من استخدام عامل إنتاج محدد؛ أي عامل خاص لا يمكن أن يستخدم في غير ذلك في ميدان الاقتصاد القومي؛ فالتكلفة الاجتماعية من استخدامه تصبح صفراء؛ لأنه إذا لم يستخدم في هذا الإنتاج الخاص يكون معطلاً عديم الفائدة.. وبتطبيق المبدأ نفسه على العمل نجد أن تكلفته الاجتماعية في حالة البطالة الشاملة ليست شيئاً؛ لأن العمل لو استخدم في هذه الخدمة بالذات فبديل ذلك ضياعه. والإنفاق على العمالة الكاملة إنفاق مالي؛ ولكنه لا يتضمن تكلفة اجتماعية. بل على العكس هو إنفاق منتج لدخل؛ أي أن المجتمع الذي

يتبع سياسة العمالة الكاملة يفيد أكثر من المجتمع الذي لا يتبعها.. والإنفاق على الترفيه الذي يرفع من مستويات استهلاك الفقراء ما دام في المجتمع موارد معطلة هو إنفاق مالي؛ لأنه لا يتضمن تكلفة اجتماعية؛ وهذا النوع من الإنفاق في الحقيقة إنفاق منتج للدخل؛ لأن بعض الناس ستتحسن ظروفهم دون أن يسيء ذلك لظروف الآخرين عما كانت عليه من قبل.

من الواضح إذن أن علينا أن نميز تميزاً واضحاً بين حالة العمالة الكاملة وحالة العمالة الجزئية؛ حالة العمالة التي تتيح فرصة النضال ضد الفقر بغير تكلفة اجتماعية، وبعد الوصول إلى العمالة الكاملة علينا أن نحسب التكلفة الاجتماعية لمحاربة الفقر في صورة سلع وخدمات يجب أن يغفلها المجتمع الذي يستخدم الموارد لإجراءات الترفيه. ويجب أن يعالج أي إنفاق لتحسين الصحة والكفاية ورفع مستويات مهارة السكان على أنه استثمار اجتماعي يعبر عنه ارتفاع الدخل القومي، والوجه الآخر من الاستثمار في الآلات هو الاستثمار في الناس، وغالباً ما يكون الاستثمار في الناس مؤدياً إلى عائدات أعظم وأمتن في الدخل القومي من الاستثمار في الآلات، فإن الاستثمار في الآلات يقوم على أساس توقع الربح، فإذا كان الرجل فقيراً وليست له موارد يستثمرها في نفسه، فالجانب الذي يهمه الأمر هو المجتمع ككل الذي قد يتوقع دخلاً قومياً حقيقياً من استثماره.

ونلخص كلامنا بأنه ليست هناك تكاليف اجتماعية من محاربة الفقر، إذا كانت نتيجة ما يتخذ من إجراء تحسين حال بعض الناس على ألا يضار غيرهم في المجتمع، وإيجاد هذه الإجراءات هو أعظم جائزة يحصل عليها الباحث الاجتماعي، لأنها تعني زيادة في الدخل القومي الحقيقي.

المنهج التنظيمي

يعنى التخطيط عناية كبيرة بالناحية التنظيمية من الظاهرة الاقتصادية، لأن القواعد المنظمة هي ترتيبات اجتماعية هادفة سواء قامت على أسس من القانون أو الخبرة أو التنظيم أو السياسة، والتخطيط معناه اتباع أهداف معينة، وإيجاد النظم التي تساعد على تحقيق تلك الأهداف، وبهذا يكون الاقتصاد هادفاً، ومن ثم أكثر تنظيماً، وتوضع الترتيبات الاجتماعية لمعظم قطاعات الاقتصاد القومي، فيخضع النقد والبنوك والادخار والاستثمار والتجارة الخارجية والداخلية والأرباح والإيجارات والتكاليف تخضع كلها لتنظيمات اجتماعية، ولكل منها وضع تنظيمي.

والوضع التنظيمي كان دائماً موجوداً، وإن أهملته المدرسة الكلاسيكية، أما في عصر التخطيط فبالوضع التنظيمي أظهر، لأنه عرضة لتغيير مفاجئ في فترات متقاربة.

ورجل التخطيط يعنى بالتنظيم والسلوك، فهو يدرس سلوك الجماعات ليستطيع مراقبتها بأدنى جهد، فإن أية زيادة في الرقابة عن الحد الأدنى

المطلوب هي ضياع للموارد، ونجاحه في الرقابة الفعالة إنما يقاس بالاقتصاد فيها؛ وهذا يتطلب دراية تامة بسلوك الجماعات في وضعها التنظيمي والنفسي.

ورجل التخطيط يدرس القواعد التنظيمية ليكمل ما بها من نقص، حتى يجعلها تخدم الأهداف التي يخطط من أجلها، وأعم قياس هو الوصول بالدخل إلى حده الأقصى، وهذا هو أعم الأغراض من التنظيم الاقتصادي، فالمال أو التجارة الخارجية أو الأجور أو الاستثمار يجب أن يتوافر لكل منها ذلك الموضع التنظيمي الذي يساعد المجتمع على أن يستخدم قوى الإنتاج فيه استخداماً كاملاً نافعاً.

وحين ذكر ماركس أن في المعركة الخالدة بين قوى الإنتاج وقواعد التنظيم نصر قوى الإنتاج دائماً على حين تزول العوائق التنظيمية في طريق استخدام الموارد استخداماً كاملاً نافعاً؛ إنما كان يعبر عن تفاؤله بالعملية التطويرية وبإيمانه بالتقدم المستمر.. ويمكن لرجل التخطيط الذي يعمل على سد احتياجات اقتصاد مخطط أن يجد مسوغاً لهذا التفاؤل؛ لأن التوجيه الأساسي هو إزالة كافة العوائق التنظيمية، ومن ثم إطلاق قوى الإنتاج في المجتمع. والعمل الأول أمام رجل التخطيط هو عمل الترتيب الذي ينتهي به الصراع بين قوى الإنتاج والقواعد التنظيمية بأسرع ما يمكن .

وفي دراسته للقواعد التنظيمية يواجه أولاً: مشكلة تداخل النظم، وهي مشكلة لم تعرض لها المدرسة الكلاسيكية كثيراً؛ فرجل الاقتصاد

الكلاسيكي كان يعتبر القواعد والتنظيمات متغيرات مستقلة؛ فمسألة المفاضلة بين قاعدة الذهب وورق النقد أو بين التجارة فيما بين طرفين أو أكثر، أو حرية الأجور والمساومة الجماعية عليها، مسألة صنعت بطريقة مبهمة بمعزل عن وضعها التنظيمي كأنها قاعدة تنظيمية يمكن فصلها عن باقي القواعد التي ترتبط بها.

ولكن الواقع أن قاعدة تنظيمية بذاتها ليست قاعدة مفردة في مجموعة غير منتظمة، بل هي جزء مرتبط ارتباطاً وثيقاً بنمط الهيكل كله خاضع له في وظائفه، ولا معنى لأن سأل أيهما أفضل قاعدة الذهب أو ورق النقد ما دامت قاعدة الذهب لا تكون فعالة إلا بالارتباط بالتنظيمات الأخرى كالتجارة الحرة والمشروعات الحرة؛ فإذا لم توجد هذه التنظيمات تصبح قاعدة الذهب لا عمل لها، وفي ظل تجارة احتكارية أو تجارة جماعية لا تعمل قاعدة الذهب، ولا معنى كذلك لأن نسأل هل حرية الأجور أو الأجور المتفق عليها مع الاتحادات أفضل من المساومة والخضوع للحكم العام، إذ أن قاعدة حرية الأجور ارتبطت بقواعد أخرى أي بدوافع وأنماط سلوكية بذاتها تتصل كلها بالماضي.

وتداخل العلاقات والارتباط بين القواعد التنظيمية ميدان كبير للبحث سيتحمل عبئاً ضخماً في عصرنا الحيوي، فلا نعرف بعد إما الارتباط في المدى الطويل بين العمالة الكاملة وتنظيم الأجور، أو بين نظام التجارة وتنظيمات النقد، أو بين نظام أجور مقيد والملكية الخاصة.

ويجب أن نبحث عما هو الأصل وما الشكل أو ما الضروري واللازم وما الثانوي والغرض من الظواهر في أي تنظيم، ما هو الضروري لأداء وظيفة هذا التنظيم، وما هو العرضي الذي يمكن تغييره أو حذفه، وقد نرى أحياناً أن ما نعتبره عرضياً يشغل مركز الصدارة، وأن إلغاءه يعرض للخطر مستقبل التنظيم كله.

وأخيرا يجب أن ندرس الاتجاهات الزمنية للتنظيمات حتى نرى في أي اتجاه تسير، وبعد أن يتضح اتجاه التغير في التنظيم، نرسم الاتجاه الذي نسير فيه مستقبلاً؛ ومن ثم نرى أن الناحية التنظيمية التي طال إغفال الاقتصاديين لها، أصبحت شيئاً مهماً في دراستنا، وقامت علاقة وثيقة بين الاقتصاد والاجتماع، وبين الاقتصاد وعلم النفس الاجتماعي.

اقتصاد التوازن واقتصاد الهدف

هناك رأيان عن الاقتصاد المخطط، أحدهما ما يمكن أن نسميه اقتصاد توازن، والآخر ما نسميه اقتصاد هداف. ويتجه اقتصاد التوازن إلى تثبيت العمالة عند مستو عال، مع تجنب الارتفاع أو الهبوط البالغين، وليس له من أهداف أخرى إلا انتظام العمالة، ويراقب مكتب المخابرات الاقتصادي دورة العمل مراقبة دقيقة حتى إذا أحس أية إشارة ضعف تبادر سلطات التخطيط إلى اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتلافي التعطل.

وتسبق سلطات التخطيط بوضع خطة توازن بها النقص في الطلب الفعال إما بأعمال استثمار بالغة الضخامة، وإما بإطلاق سراح الطلب على الاستهلاك بدرجة كبيرة جداً، وعلى السلطات العامة أن تعمل على تحقيق التوازن بين قيمة الدخل القومي بأسعار ثابتة، وبين جملة الطلب الفعال بشكل يجعل السوق قادرة على أن تمتص كل ما ينتجه العمال، والاقتصاد القومي يلقى من سلطات التخطيط رقابة أكثر مما يلقى تنظيماً، فإن السلطات لا تتدخل إلا في حالة موقعه من الرواج أو الكساد.

واقتصاد التوازن يخضع لتخطيط ضد دورة العمل، ويتحمس رجال الاقتصاد لهذا الحل ويعتبرونه حلاً مثالياً لأنه يجمع بين فضائل مذهب التحرر وفضائل مذهب التخطيط، ولكننا نعترف بأننا لا نشارك هؤلاء الاقتصاديين في عقيدتهم بل في تضليلهم، وذلك لأسباب اقتصادية ونفسية واجتماعية، فإن تحقيق عمالة كاملة أسهل كثيراً من الاحتفاظ بها، فالاحتفاظ بها عمل ضخم يتطلب عدة رقابات كبيرة دائمة، وغير ذلك فإن الحاجة إلى التخطيط تتجاوز هدف العمالة الكاملة، فهي تنشأ من نمط الحياة الحديثة كلها، والتخطيط يتطلب تعاوناً قلبياً صادقاً من الشعب كله، وليس هناك ما يستحق حماس المخابرات الاقتصادية نحو هدف ثابت لا يتغير.

ومن العيوب الكبيرة لهذا التخطيط الثابت، والمتحصلة بمراقبة وضع العمالة، تلك الفترة الضائعة بين تقدير الاستثمار والعمالة، وقد قدرت تلك الفترة في ألمانيا قبل الحرب بين تسعة شهور وثمانية عشر شهراً، من

وقت تخصيص الاعتمادات إلى وقت إنفاقها، وقدر تنبرجن هذه الفترة في أمريكا في وقت الكساد بين ثمانية شهور وستة عشر شهراً بين اتفاق الاستثمار وأقصى عمالة تنشأ عنه، وتصل الفترة الضائعة من تخصيص اعتمادات الاستثمار وعمالة القيمة الناتجة عنها في بعض الحالات إلى ثلاث سنوات، وهكذا نرى مقدار الصعوبة في تخطيط عمالة كاملة ثابتة، حتى ولو وضعت قرارات الاستثمار في نفس الوقت الذي تهبط فيه العمالة .

واقتصاد الهدف نوع آخر من الاقتصاد المخطط، فهو اقتصاد يتجه إلى تحقيق أهداف معلومة في الاستثمارات القومية، وليس الهدف هو العمالة الكاملة إذ أن العمالة الكاملة تظهر هنا كناتج فرعي للهدف القومي، سواء كان الهدف القومي إعداداً للحرب أو تعميراً أو نهوضاً بمناطق فقيرة أو برنامجاً ضخماً للإسكان أو توسعاً في النقل والملاحة أو في الزراعة أو في تجارة الصادر أو التصنيع في البلاد المتخلفة، ويجري تخطيط الأهداف في الاستثمارات القومية مقدماً وبحجم يسمح باستيعاب كل قوة العمالة، ومقدار الرقابات المطلوبة مرتبط بالأهداف وخاضع لها، أي أنها توضع بالقدر اللازم لتنفيذ برنامج الاستثمار، فإذا لم تتحقق الأهداف دون إجهاد بالغ، أي تجاوز العمالة الكاملة، خفضت الأهداف، وتتغير الأهداف مع الزمن "خطة السنوات الثلاث أو الأربع أو الخمس" ومع وضع الاقتصاد القومي، إذ أن حاجات السكان وضروراتهم مرتبطة أولا بالموقف الدولي.

واقتصاد الهدف يتيح أساساً للاقتصاد المخطط الذي يجب أن يتركز في الأهداف القومية، أقوى بكثير من الأساس الذي يتيحه اقتصاد التوازن، والأهداف القومية تستثير الحماس وروح الخدمة والتضحية في المجتمع أكثر مما يستشيره اقتصاد التوازن، فاقتصاد التوازن اقتصاد ثابت، أما اقتصاد الهدف فهو اقتصاد حي يتحرك نحو أهداف معلومة، واقتصاد التوازن هو اقتصاد تأمين، أما اقتصاد الهدف فهو اقتصاد تنمية، واقتصاد التوازن أداة تنقذ المواطن من الظلم وخوف التعطل أما اقتصاد الهدف فإنه يسلكه في خدمة قومية لأهداف تتجاوز حد اهتمامه.

ويتوقف مقدار الرقابات في اقتصاد الهدف على مدى الأهداف القومية، فإذا لم تكن الأهداف زائدة عن الحد بل كانت متواضعة ومعقولة، كانت الرقابات كذلك.

بلوغ العمالة الكاملة والاحتفاظ بها

إن مشكلة الطريقة التي تتحقق بها العمالة الكاملة قد نوقشت على نظام واسع، وهناك اتفاق كبير عليها بين رجال الاقتصاد، وهناك طرق كثيرة لتحقيق العمالة الكاملة بفرض سياسات مالية أو رقابات على الاستثمار أو الادخار الخاص، وأهم ما اتفق عليه هو مبدأ الطلب الفعال، فيجب أن يبقى تدفق الإنفاق ثابتاً وعالياً وأن تكون الزيادة في الإنفاق في المجتمع على السلع والخدمات المنتجة محلياً بحيث تكفي لامتصاص الموارد المعطلة.

ويجب تفادي التقلبات في الاستثمار الخاص أو إنفاق الاستهلاك بطريق الرقابة أو الإغراء وبالموازنة بين الإنفاق العام على الاستثمار والاستهلاك، فزيادة الإنفاق العام هي أمضى سلاح في ذخيرة العمالة وهو ما يسير عليه المبدأ الذي تتبعه إنجلترا وأمريكا بالنسبة للعمالة.

وهناك افتراضات خفية أو واضحة في هذا المبدأ: منها أن الإنفاق الزائد لن يستخدم في رفع الأسعار والأجور، فإن حدث كان الأمر صعباً وتطلب إنفاقاً أكثر. وثمة افتراض آخر، وهو أن رأس مال الدولة كاف لاستخدام جميع الأيدي العاملة فيها، فإن لم يكن الأمر كذلك، فالطاقة العملية الكاملة قد لا تساير العمالة الكاملة، وتحقيق العمالة الكاملة في دولة ليست مجهزة صناعياً تجهيزاً كاملاً أمر أكثر صعوبة، لأنها تتضمن معدلاً أعلى من الاستثمار، ويصحبه عادة ارتفاع في التكاليف الجدية للإنتاج؛ ففي دولة كبولندا قبل الحرب بكثرة سكانها في القرى تبلغ ربع سكان الريف لا تكفي زيادة الإنفاق لتحقيق العمالة الكاملة

والعمالة الكاملة لم يكن من الممكن تحقيقها في تلك البلاد بزيادة الإنفاق سواء على الاستثمار أو الاستهلاك ولكن الإنفاق على الاستثمار على حساب مستويات الاستهلاك، وحتى الإنفاق على الاستثمار يجب أن تتوافر له حماية الإمكانيات الطبيعية والفنية للاستثمار؛ فإذا لم يكن عند الدولة تجهيز رأسمالي لتنفيذ الاستثمارات الطبيعية على نطاق يكفي لاستخدام جميع السكان فلن يحقق الاستثمار عمالة كاملة إلا إذا نفذت مشروعات لا فائدة تذكر منها.

واقتراح ثالث هو أن نمط الإنفاق الزائد سينطبق على نمط الطاقة المعطلة في الصناعات وأنه لن تحدث حالة زيادة إشباع في العمالة في بعض الصناعات إلا بعد الوصول إلى العمالة الكاملة العامة، وعلينا من ثم أن نحسب الميل إلى ارتفاع قطاعي في الأسعار والأجور الذي يؤدي بسبب ارتباطه العضوي بالقطاعات الأخرى إلى ارتفاع عام في الأسعار والأجور، والعمالة الكاملة في قطاع ما في ظروف تعطيل عام ليست ظاهرة نادرة، وهذه الظاهرة تجري تصحيحاً هاماً لنظرية الإنفاق كحل وحيد للعمالة الكاملة، إن النقص في الطلب الفعال يجب سده في كل صناعة على حدة، وهذا يعني أنه يجب علينا أن ندخل في حسابنا انتقال الطلب ومشكلات البطالة التكنولوجية.

وافتراض رابع هو أنه إذا كان الإنفاق الزائد يستخدم في واردات زائدة فمن الممكن تغطية هذه الواردات بصادرات زائدة، فإن لم يحدث ذلك انهار برنامج العمالة الكاملة أمام عوائق "أعناق الزجاجة" التجارة الخارجية المقيدة، وتكون البلاد ذات المعاملات الكبرى في الصادرات، أو الدول المدنية في وضع صعب بالنسبة لسياسة العمالة الكاملة منه في البلاد الأخرى.

وافتراض خامس هو أن الإنفاق الزائد لا يستعمل بدرجة كبيرة لسداد الديون أو للادخار وإنما يستعمل للاستهلاك الفعلي والاستثمار، فلو سددت الديون أو ادخرت المدخرات على نطاق كبير، يجب أن يعالج هذا بالاتفاق الزائد على نطاق أكبر.

وهكذا نرى أن تحقيق العمالة الكاملة مشروط بهذه المجموعة من الافتراضات، وأن الرقابات العامة مطلوبة للتثبت من أن الحقيقة مطابقة للفروض، والعمالة الكاملة تمثل واجباً يختلف حجمه باختلاف الدولة تبعاً لمقدار البطالة "الصريحة أو المقنعة" وتبعاً لمدى اختلال المساواة في توزيع الدخل من ناحية، ومن الناحية الأخرى تبعاً لقدرة تجهيز رأس المال على استيعاب جيش المتعطلين كله، ولم تحقق العمالة الكاملة قط في السنوات الثلاثين الأخيرة في البلاد الصناعية الكبرى كألمانيا والولايات المتحدة وبريطانيا، لا في السلم ولا في الحرب، فحتى في زمن الحرب تكون العمالة الكاملة ظاهرية؛ لأن ملايين من البشر يعملون في القوات المسلحة والدفاع المدني.

ولكن عملية تحقيق العمالة الكاملة أسهل كثيراً من الاحتفاظ بها واستمرارها بعد أن تتحقق، فتحقيقها تتولد عنه قوى قد تقضي عليها، وأقوى هذه القوى هو ارتفاع الأجور والأسعار، إذ يكون العمال في وضع يحملهم على المساومة في مصلحتهم فيطلبون زيادة في أجورهم؛ وأصحاب الأعمال يجدون أمامهم سوقاً رائجة تسمح لهم بفرض أسعار أعلى، وهناك أيضاً ضغط على أسواق التجارة الخارجية يؤدي إلى زيادة الاضطراب في الميزان التجاري، ويجب حماية حجم الواردات المتزايد الذي يلزم بالاستمرار العمالة الكاملة عن طريق زيادة الصادرات، وتتأثر مستويات الكفاية الإنتاجية تأثراً عكسياً من العمالة الكاملة ولاسيما في الصناعات التي تكون الأعمال فيها غير مرضية، وهكذا يثقل العبء على الاقتصاد

كله، فلا يكون متوازناً قط، ويميل الاقتصاد كله إلى التضخم، والعمل في ظروف إجهاد وتوتر بالغين، وتتخذ أوضاع جديدة لمعالجة آثار التضخم.

وهكذا نرى أنه على حين أن العمالة الكاملة يمكن تحقيقها بأوضاع قليلة نسبياً، فاستمرارها والاحتفاظ بها عمل أكبر كثيراً من بلوغها، الأمر الذي يتطلب قدراً أكبر من الرقابة، وبخاصة على الأسعار والأجور والتخطيط بصفة عامة، زد على ذلك أنه كلما طال استمرار العمالة الكاملة، زاد مقدار التخطيط اللازم لهذا الاستمرار.

فتحقيق العمالة الكاملة شيء، واستمرارها أو دوامها شيء آخر يختلف عنه تمام الاختلاف، وقد قامت مدرسة كينز بجهد كبير في حل مشكلة تحقيق العمالة الكاملة، ولكنها لم تعمل إلا القليل في حل مشكلة دوامها واستمرارها.

رجال الاقتصاد يواجهون المستقبل

الجيب والرأس والقلب

> يفكر بعض رجال الاقتصاد بجيوبهم، فهم يدافعون بوعي عن مصالح بذاتها يعلمون علم اليقين أن هذه المصالح لا تستحق الدفاع، وهؤلاء قلة قليلة يدفعها الخوف أو الطمع أو الزهو أو مطالب العيش،

ولكن كلامهم ينسى بمجرد أن يجف حبره، وفي كل فترة نجد هذه القلة غير الأمينة التي تجد لذة في أن تسير في ركاب الطبقة الحاكمة، وأقصد بذلك أولئك الذين يعملون بغير وازع من ضمائرهم، ولا يقولون من الحقيقة إلا أقلها، وأن كان الكتاب جميعاً يعرفون أنه قلما تتاح فرصة يقولون فيها الحقيقة كلها كلما رأوها، فعلى الكتاب أن يدفعوا الضريبة الكبرى لتلك القوة الطاغية من النفاق الاجتماعي الذي يسود كل مجتمع، وأن يراعوا أوضاع الحياة فيه ويحترموا العادات والمصالح القوية حتى لا تجرفهم وتسحقهم. والتمييز بين هذا النوع من الكتاب وغيرهم هو تمييز في الدرجة لا في المادة، ولكن التمييز في الدرجة كاف لأن يمحو أسماءهم من سجل العلوم الاقتصادية في صورتها الكاملة.

وثمة اقتصاديون يفكرون برءوسهم فحسب، ويستخدمون قولهم لحل المشكلات الاقتصادية بطريقة أكاديمية، أي بطريقة منطقية مثالية سليمة، ولكنها لا تستند إلى أساس من خبرتهم الشخصية، وهؤلاء تستهويهم

المشكلات المبهمة، فيغوصون في أعمق تارات المثالية والتفاصيل والمنازعات الفقهية في الآراء والأفكار التي لا معنى لها ولا مغزى من الناحية العملية، وهؤلاء هم العباقرة الذين يجيدون تسجيل الحقائق وتبويبها وفرزها، كما يجيدون في التحليل المنطقي، ومنهم رجال الاقتصاد البحت، وقد أضاف هؤلاء الكثير إلى تقدم العلوم بصفاء فكرهم وتماسكه وقوته، فهم الذين وضعوا النظم في عناية ودقة تخطيط حتى لأبسط التفاصيل، ومع ذلك فإن هؤلاء المنظمين ليسوا من الصفحات اللامعة المضيئة في تاريخ المذاهب الاقتصادية، فلم يتركوا انطباعاً كبيراً على صفحات التاريخ الاقتصادي أو الفكر الاقتصادي، ومن بين هؤلاء رود بيرتوس الذي كانت اشتراكيته من نوع فكرى منطقي، والذي لم يتحرك قلبه لمتاعب الجموع وآمالهم، وإلى هذا النوع ينتسب رجال المدرسة الحدية أو النفسية الذين قاموا بتحاليل لامعة، ولكنهم لم يفرقوا بين البرامج الاقتصادية والسياسة الاقتصادية، وقد صدق نيتشة حين قال: إنني لا أؤمن بهؤلاء المنظمين وأتحاشاهم، فالتزام نظام بذاته يدل على عدم الأمانة وليس هناك ما هو أثمن من الأمانة بالنسبة للكاتب.

ومن الباحثين الاقتصاديين من لا يفكر إلا بقلبه، وهؤلاء هم أدعياء العلم ذوو التفكير المغرض. إذ ليس لهم إلا القليل من معنى الحقيقة، فهم مشغولون ببناء قصور في الهواء، يطلقون العنان لخيالهم، ويحلقون في سماء الوهم، دون سيطرة على خيالهم من عقل أو ذكاء، ومن هؤلاء دعاة المدينة الفاضلة "اليوتوبيا" ولا يعتبر هؤلاء من نجوم الاقتصاد في شيء على الرغم

من أن بعضهم يترك أحياناً انطباعاً في التاريخ أقوى مما يتركه النوع الأول من الاقتصاديين النفعيين.

وأخيراً نأتي إلى الباحثين من الدرجة العالية، إلى النجوم المضيئة في سماء المذاهب والمبادئ؛ وهؤلاء يفكرون بعقولهم؛ وإن كان تفكيرهم تصحبه دقات قلوبهم، لأن لآرائهم جذوراً في قلوبهم، ولكنها تزهر وتثمر نتيجة استخدام عقولهم والتأمل العميق والبحث الدقيق، وآراء هؤلاء الباحثين شخصية دائماً بمعنى أنها تقوم على تجاربهم التي تكشف عن جانب مما علمته الحياة لهم، وآراؤهم ليست نتاج تفكير مجرد فحسب، بل نتاج تأمل وتجميع يتضمن الحب والإلهام، وهي خلاصة تجارب لا مجرد تفكير فيها، وبمعنى أعم أن عقولهم تغذت بدم قلوبهم، وأصبحت آراؤهم جزءًا من كيانهم كدرع العنكبوت وبيته فهو جزء من كيانه ينسجه من عصارة جسمه، ومن هؤلاء توماس أكويناس، وكويناي وآدم سميث وملتس وريكاردو وماركس، والفرق بين ماركس ورود بيرتوس وبين آدم سميث وكاتيلون هو خلاصة ما يميز بين هذا النوع من الباحثين وغيره من الأنواع.

وهنا نجد الإجابة على سؤال كررته الأجيال الحاضرة: لماذا نرى الباحثين الاقتصاديين في عصرنا الحاضر لا يصدرون عن أصالة وابتكار؛ فهم ناقلون دائماً؟، وإجابة السؤال هي أنهم يستبعدون قلوبهم من دراسة الإنسان.. إن الاقتصاد كان وسيظل دراسة الإنسان؛ ودراسة الإنسان ذات أهمية حيوية، وإمكانيات ضخمة، وينتظرها مستقبل زاهر، ولن تنجح دراسة الإنسان ما لم يشترك فيها القلب، وهناك من يقول: أنه يجب ألا

يسمح للقلب بالتدخل في دراسة الإنسان، لأن ذلك سيموه الحقائق ويغطي على المشكلات والنتائج الحيوية، وهذا غير صحيح، بل هو العكس تماماً، فالقلب يتيح تأملاً عميقاً في الحقيقة لا يتيحه العقل، وأولئك الذين لهم قلوب كبيرة غالباً ما يكون فكرهم صافياً، وإحساسهم بالحقيقة إحساساً صادقاً، واستعدادهم للتحليل والاختبار قوياً، ودور القلب هو دور الضوء الذي يهدي، والمرشد الذي يقود في المجاهل الكثيفة التي لا تستطيع أقوى العقول أن تسير فيها بغير هدى، إن أجل ما يهب الله الباحث أن يكون له قلب دافئ كالنار، وعقل بارد كالثلج، فإنهما سلاحان ضروريان يجب أن يتسلح بهما كل باحث ومفكر، ولا يشذ رجل الاقتصاد عن هذه القاعدة.

لذلك فإنني أنصح لزملائي من رجال الاقتصاد – إن كان لي أن أقدم النصح – ألا يخجلوا من دقات قلوبهم، فإن من واجبهم أن يستخدموها، فإن انسجم العقل والقلب في لحن واحد، فهنا وهنا أفقط، يحلقون في سماء الفكر إلى الطبقات التي لا يحلق فيها غير النسور.

هل نستطيع أن نعكس الاتجاه؟

ينقسم رجال الاقتصاد إلى ثلاث طبقات: طبقة تنظر إلى الحاضر وترى الأشياء كما هي، وهؤلاء لا يعتقدون إلا بالواقع الحاضر، وما عداه في نظرهم خيال، ويرون أن "العالم البحت" يحتفظ بانطلاقه بأن يلاحظ ويدرس ما هو موجود، أما دراسة المستقبل فهي مجرد سؤال؛ والعالم

الصحيح لا يقبل هذا الوضع ويتركه للأدعياء والدجالين، وهؤلاء يقولون "أن هذا وذاك لا يمكن أن يحدث وإلا أدى إلى دمار كل شيء، وهم ما أسميهم بالمحافظين، وإليهم ينتسب من يطلق عليهم "النظريون المجردون".

والطبقة الثانية دائمة النظر إلى الماضي، تستهويهم الأنظمة والقوانين والعادات القديمة، يؤمنون بأنها "طبيعية" فريدة في نوعها، "عضوية"، "مرسلة من عند الله"، وهم يرون أن القواعد التي سارت قروناً عدة لا بد أن تفضل القواعد الموضوعة حديثاً، لأنها قامت على خبرة طويلة العمر، ويرون كذلك أن الحقيقة لا تنصب إلا على الماضي، وكلما عدنا إليه مسرعين كان أفضل، وإلى هذه الطبقة ينتسب فريق كبير من المؤرخين في الاقتصاد يمكن أن نسميهم "الرجعيين" بمدلول الكلمة.

والطبقة الثالثة تنظر إلى المستقبل على أنه حقيقة الحقائق، والحقيقة عندهم هي ما ستكون لا ما هي كائنة، أما مادة الموضوع فهي ليست في نظرهم إلا حركة، فعلينا أن ندرس قوانين الحركة في تنظيماتنا وكياننا، وما دامت الحقيقة حركة، فدراسة أهداف هذه الحركة وغاياتها ليست تنبؤاً، وإنما قطعة من البحث العلمي، وإن كانت تلبس أحياناً ثوب التنبؤ، وإلى هذه الطبقة ينتسب أعظم رجال الاقتصاد، وهم المصلحون الذين فتحوا الطريق إلى التقدم، وعجلوا بحدوثه بفضل جهودهم.

وقولنا أن التقدم في المستقبل يمكن التنبؤ به علمياً عن طريق نظام البحث والتحقيق الذي يفتح بابه لكل من يكرس نفسه لدراسة الموضوع، أقصد به أنني أعتقد أنه مادام للحركات هدف، فلن تتوقف الحركات عن

السير إلى أن تصل إلى أهدافها، وأن توقفها عن الوصول إلى هذه الأهداف لا يكون إلا بعوامل خارجية قاهرة.

ولنحاول أن نرى ما يقوله رجل الاقتصاد عن المستقبل، نستطيع أن نتنبأ مثلاً بأن المستقبل سيكشف عن آلات أكثر وأحسن وملاحظة الاتجاه في السنين المائتين الأخيرة ستدعوه إلى أن يقرر أن كل سنة أو كل عشر سنوات منها أدخلت على الصناعة آلات أكثر وأحسن، وأن ليس هناك ما يدعو إلى الظن بأن الاتجاه سيتوقف في سنة ١٩٦٠ أو سنة ١٩٦٩ إلا إذا قامت قوة جديدة غير متوقعة. والتنبؤ بزيادة استخدام الآلات تنبؤ سليم، وثمة مثال آخر هو أن ملاحظة الاتجاه في المائة الأخيرة من السنين تكشف عن أن كل عشر سنوات تكشف عن زيادة في مساهمة الحكومة والهيئات العامة في الدخل القومي، وهذا الاتجاه ظاهر في كل دولة، قد يعتريه توقف فترة تطول إلى عشر سنوات أو تقصر إلى سنتين، ولكن الاتجاه نفسه يظهر قوياً على أنه ميل واضح. ومن ثم نستطيع التنبؤ بأن هذا الاتجاه لن ينعكس إلا إذا دخلت الميدان قوة جديدة قاهرة غير منظورة.

ثم ماذا عن التخطيط؟ لقد رأينا خلال الخمسين سنة الأخيرة أن ميدان تدخل الحكومات يتسع، وأن الرقابة تشتد وتشتد، وحرية الاقتصاد يضيق عليها الخناق، والمسئولية في ذلك الاتجاه تقع على عاتق أسباب تتعلق بالفن والاجتماع والسياسة والأمن، وهو اتجاه عميق ودائم، وإذا رجعنا إلى الوراء وجدنا أن كثيراً من الرقابات كانت توضع من يوم ليوم،

وقد تناولت هذه المشكلة في مكان آخر، فلا داعي لمعاودة الكلام فيها، فهل يمكن أن تتوقع أن تسير هذه العملية سيراً عكسياً إلا إذا دخلت الميدان قوة جديدة قاهرة لا يمكن التنبؤ بها.

وماذا عن النقد؟ إذا رجعنا إلى سير نظام النقد في الثلاثة آلاف سنة رأينا اتجاهاً دائماً نحو عدم مادية النقد. فقد استخدمت السلع البسيطة كنقد: سلع بذاتها، ثم عملة قانونية من النحاس أو النيكل أو الفضة أو الذهب، ثم معيار من الذهب يتداول في صورة أوراق نقدية، يمكن تحويلها نوعاً، ويمكن تحويلها ذهباً، ثم معيارا ذهبيا للتجارة، ثم معيارا ذهبيا يستخدم كأوراق النقد أو التحاويل "الشيكات"، والاتجاه لا يخطئ طريقه، ولا يمكن أن تتوقع لطريقه انعكاساً إلا أمام قوة قاهرة غير منظورة.

ومثال آخر هو تقصير ساعات العمل الذي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بعملية التوسع المستمر في استعمال الآلات، فهل تتوقع أن ينعكس الاتجاه بعد أن قطع شوطاً طوله أكثر من مائة عام؟ يقول البعض: "إننا لو أردنا أن نعكس الاتجاه لفعلنا" وهذا صحيح ولكن الرد عليهم هو أننا لا نريد ولن نريد أن نعكسه، فرغبتنا وإرادتنا جزء من هذا الجهاز، وحين نكتم رغبتنا وإرادتنا فإنما نعبر عن رغبات تلك الجموع التي تعتبر جزءاً منها.

إن إرادتنا ورغبتنا هي أهم العوامل في تحريك أي اتجاه اجتماعي واقتصادي، ولكنها تكون جزءاً متكاملاً في التحريك، فبالنسبة للتوسع في استخدام الآلات مثلاً في الحياة والعمل الفني نجد لجموع الناس رغبات واردات محددة ملتصقة بنمط حياتهم كله، وليس هناك بديل لإرادتهم

ورغباتهم، وإذا أمكن أن نضيف إليها إرادة ورغبة جديدتين فلا بد أننا نكون قد أصبحنا قوة تاريخية من الطراز الأول؛ فهل أضاف ماركس أو إنجلز أو لاسال رغبة وإرادة جديدتين إلى الجموع الكبيرة في أوروبا؛ أم أنهم عبروا عن رغبات كانت موجودة؛ تولوا هم تنظيمها وإعطاءها شكلاً جديداً وحياة جديدة؛ الحقيقة أن هؤلاء الناس ساروا في طريق هذه الاتجاهات، وسايروا رغبات تلك الجموع وإرادتهم لم يعكسوا اتجاه التقدم، بل عجلوا به؛ ولو أنهم حاولوا أن يعكسوا الاتجاه لفشلوا وخسروا أنفسهم، على الرغم من قوة شخصياتهم وعظمة تعبيرهم.

وماركس الذي يعتبر قوة تاريخية من الدرجة الأولى في شرق أوربا، يعتبر قوة بسيطة في غرب أوربا، وقوة لا معنى لها في الولايات المتحدة، ولم يكن ماركس هو الذي أقام الثورة، ولكن الثورة هي التي خلقت ماركس، والناس تتحقق لهم العظمة لو تغلغلوا في نسيج الحياة كلها، ودفع بهم التيار إلى الأمام، وهم يعملون جهدهم على التعاون مع الحركات بكل ما فيهم من قوة.

إن عظماء الرجال يتميزون لا بأنهم يخبطون رءوسهم في الحائط، بل بأنهم يوجهون رغبات الناس وإراداتهم، ويعجلون أو يهدئون أو ينيرون الاتجاه الأصيل نحو التقدم، ويختارون من بين البدائل المتاحة أنسب ما يناسب مثلهم وبرامجهم، في الوقت الذي لا يزالون فيه عالقين بتيار الحوادث، فلو أنه سبح ضد التيار لما استطاع الحركة، أما إذا سبح مع التيار سهلت حركته، ولكن أمامه بديل هو أن يسبح في حركة قطرية أقل

سرعة، ولكنها سرعة مناسبة على أي حال، إن تيار الحوادث هو القوى التاريخية تحركه وتشكله يد خفية.

ومن أنبل واجبات رجل الاقتصاد أن يدرس تيارات الحياة، لا لينظر إلى الحياة كبركة راكدة كما يفعل الكثيرون، بل ليقدم الشعوب البدائل، وليدل الناس على أكثرها تماسكاً مع الحياة الطيبة للمجتمع كما يراه، ولكن معظم رجال الاقتصاد في الوقت الحاضر يخبطون رءوسهم في الحائط، والنتيجة أن رءوسهم تؤلمهم وأن جهودهم لا تنتج ثمراً إلا أن تحتقرهم الجموع والشعوب.

ماذا نتعلم من تاريخ الفكر الاقتصادي؟

نتعلم أولاً التواضع، فالحقائق الاقتصادية لا تتسم قط بالخيال ولا بالحكمة وكثيراً ما نرى التميز البغيض والتعصب الأعمى حتى في أكبر العقول، بل حتى في تلك النجوم الساطعة في سماء علم الاقتصاد، كما نرى هذا التميز والتعصب قائماً فينا اليوم، والناس يعيشون دائماً في ضباب كثيف تختلقه حرارة مصالحهم الصغيرة وعواطفهم ورغباتهم حتى ليصعب عليهم أن يقتحموا بأبصارهم خطوات من الطريق أمامهم.

ولقد سجلنا الكثير من الأخطاء والمآخذ على العقول الكبيرة، وكيف فشلت في تشخيص الحالة والتنبؤ، وما أكثر ما نخطئ اليوم، نحن الذين نجد أنفسنا في حرارة المعركة "الإيديولوجية" الكبرى التي استعر أوارها من قرون

عدة، ومن المحتمل أن يخطئ المتخصصون جميعاً في تشخيصاتهم وفي تنبؤاتهم كذلك لأن الحياة عقدة من العوامل المختلفة، على حين أن المتخصصين لا يعرفون إلا تقديم نوع من العوامل بذاته.

إن كثيراً مما اعتقد علماء الاقتصاد أنه خالد ليس إلا شيئاً موقوتاً والأفكار كالنبات، فهو ينمو ثم يذبل ويتخذ معظمه كمادة تخصيب لنبات آخر، ومعنى ذلك أنه من الخطأ التمسك بفرض آرائنا على الناس، فالحقيقة ترتبط بعدد معين من الافتراضات، ومن ثم بمجرى معين من حوادث الحياة وظروفها، والمذاهب كلها ليس بها إلا حبة من الحقيقة، تصبح في ظروف خاصة من ظروف الحياة الحقيقة القائمة، فالمذاهب إذن صالحة جميعها إلى حد ما، وهذه الصلاحية إلى حد ما هي الحقيقة المشتركة، بل الحقيقة الأهم في حياتنا، فكل شيء صحيح إلى حد ما، ومن هذا الحد يصبح كل الشيء باطلاً لا صحة فيه، فمذهب العصور الوسطى الذي شمل تطبيقه الناس جميعاً، وما عرف عن اعتداله الذي يعبر عنه السعر العادل والأجر العادل، هو دون شك صحيح "إلى حد ما"، ومذهب التجاريين بما يركزه من عناية على المصلحة القومية والدفاع وعلى ميزان المدفوعات وميزان التجارة هو صحيح إلى حد ما، ومذهب الحرية الذي يعنى بفوائد التنافس الفردي والحوافز، هو مذهب صحيح إلى حد ما، ومذهب الاشتراكية بما يدعو إليه من تخطيط تعاوني هادف لخير المجتمع صحيح كذلك إلى حد ما، وإن كان في الوقت الحاضر أصح من أي مذهب آخر.

والديمقراطية تعلي من شأن الحرية، ولكنها غالباً ما تنسى أفراح البشر التي تجعل الحياة تحلو لهم على رغم ما فيها من مصاعب ومن أخطار الحروب، فنشوة العيش مع الناس في إخاء ومودة، ونشوة التضحية والفداء من أجلهم، لذائد لا تعترف بها الديمقراطيات التي ركزت اهتمامها على الحرية المشروطة، وقد عملت الاشتراكية الجديدة على تصحيح هذا النظام من الحرية المشروطة.

والسلوك الصحيح لشئون الإنسان أمر صعب فليست عندنا مبادئ ثابتة قوية نتمسك بها، ولكن علينا أن نستعمل إدراكنا في تطبيق هذه المبادئ كلها بالنسب الصحيحة، وأي مبدأ مهما بلغت قوته قد يخطئ إذا تتبعناه إلى نهايته المريرة، وهنا يظهر الأثر المفيد للاحتمال والصبر، فإن ما نعتبره خطأ اليوم قد يعتبر صواباً غدا، وقد يكون صواباً فعلاً في ظروف متغيرة، والحياة روحها التغيير.

إننا نرى في تطور الآراء الاقتصادية أنماطاً من التغيير لها معناها الخاص، فنرى تنوعاً، ولكنه تنوع في الوحدة، وهناك أنماط من الفكر صلحت لعصر بذاته كان يمكن أن تكون لها مدارس خاصة، لكن برغم هذه الوحدة نجد تبايناً كبيراً في الذكاء والمواهب والميول ومظاهر الحياة المختلفة، فمن الخطأ أن نعبر عن الوحدة بالتجانس، فالوحدة خيط رفيع قوي تنسجه مشاكل الزمن ومستويات الثقافة نسيجاً يدخل فيه كل المذاهب الموجودة في عصر ما.

وهناك شيء آخر نتعلمه من التاريخ، هو أن الآراء الاقتصادية ليست ميداناً منعزلاً عن جهود الإنسان، ولكنها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بنمط الحياة كلها، والاقتصاد كذلك ليس مركز النظام الشمسي كله بالنسبة للفكر الإنساني، وإنما هو كوكب صغير يدور حول نجم أعلى منه رتبة بكثير.

فالآراء الاقتصادية في المدرسة القديمة، والآراء الاقتصادية في عصر التجارة أو في عصر الحرية أو الاشتراكية، لم تكن نتيجة جهد مستقل لدراسة قام بها العلماء في مكتباتهم أو مكاتبهم، ولكنها داخلة في نسيج الحياة كلها، ومستخلصة من القيم الاجتماعية والأدبية السائدة في عصرها، كما ساندت تكوين المجتمع الاقتصادي والسياسي والأدبي، كانت كل شيء في دورة القيم، كانت تتغذى على هذه القيم، وكانت تغذيها كذلك، كانت تعطي وتأخذ في وقت واحد معاً، وما كان المذهب من المذاهب أن يعيش ويخلد لو أنه انتزع من نسيج زمنه، كالسمكة لا تستطيع العيش خارج الماء فلكل مذهب كما أن لكل قاعدة بيئة خاصة تنبت فيها جذورها وتمتد، ولكننا لم نفهم بعد دور هذه البيئة الخاصة في النمو والتطور والفناء بالنسبة للآراء، أن عقولنا تعمل داخل إطار معين، تتحرك داخل مدى معين من الآراء، يسمح لها بالتحرك فيه نمط الحياة، وهنا نجد الإجابة على السبب في أن أفكاراً بذاتها تنمو فجأة في أماكن بعيدة في الوقت الذي يتطلب نمط الحياة ظهورها، إن الأمر يبدو وكأننا جميعا خلايا صغيرة في ذلك العقل المارد الجبار، عقل الإنسانية المتمدينة.

ولكن مادام الاقتصاد فرعاً في شجرة كبيرة، فإنه يستحيل علينا لأسباب اقتصادية بحتة أن نتعمق في الكشف عن جذور المشكلة، ويبقى التحليل الاقتصادي على السطح بالنسبة لأية مشكلة كبيرة من مشاكل الحياة، ولا يستطيع أن يقدم لنا حلولها لأن الجذور عميقة ترتكز على سطح قد يكون دينياً أو أدبياً أو اجتماعياً أو سياسياً، وعلينا أن نشارك في الحياة على نتائج صحيحة لا على النتائج التي يقدمها لنا التحليل الاقتصادي وحده، ولا على الجدل العلمي الأكاديمي البحت.

إن الأحداث التي تقدمها المذاهب الاقتصادية كثيراً ما يغشاها ويغطي عليها خطوط جانبية، فلا نتبينها إلا بعد زمن طويل، والواقع أنه من الصعب أن ننفذ إلى مادة كل حدث عظيم وأن نبلغ منه لب الحقيقة، وكثيراً ما نضل عن حقائق الحياة، وكثيراً ما نكون بعيدين عن الأحداث المهمة في وقتنا. وهناك أحداث أولية تفسر نفسها بنفسها، كما أن هناك أحداثاً من الدرجة الثانية أو الثالثة لا نجد تفسيرها إلا في أحداث أخرى ترتبط بها، فالأحداث الأولى يمكن أن نسميها أحداثاً مركزية، أما الأخرى فنسميها أحداثاً تابعة لأنها تدور في فلك أحداث أخرى كما تدور الكواكب حول الشمس.

إن التطور من العشيرة إلى القبيلة، ومن القبيلة إلى المدينة إلى الولاية إلى الدولة إلى الإمبراطورية إلى القارة، وربما إلى التنظيم في الكوكب كله، كان خط التطور الرئيسي ولا يزال كذلك، فارتبط مذهب العصور الوسطى بالولاية؛ وارتبط مذهب التجاريين بالأمة والحرية بالإمبراطورية،

وقد نكون الآن في طريقنا إلى استحداث مذهب جديد يرتبط باحتياجات تنظيم قاري أو تنظيم يرتبط بالكرة الأرضية جميعها، وإني أومن بأن المذهب الذي يفي باحتياجات تنظيم الكون جميعه سيكتب له الخلود، فالتنظيم العالمي شيء أولي، لا ما فيه من اقتصاد واجتماع فحسب، وليست هذه الفلسفة الاجتماعية أو الاقتصادية أو تلك هي الشيء الأول في الأهمية بل احتياجات التنظيم العالمي، فهذه القوى المدمرة الضخمة التي يكشف عنها عصرنا تجعل التنظيم الدولي والإخاء بين الناس أمراً ضرورياً ملحاً، ولم يعد التعايش السلمي مجرد حديث مغرض بين حفنة من الأصدقاء، بل أصبح حديث العصر "أن نعيش أو لا نعيش" فإما أن ينجح الناس في تثبيت أركان الإنسانية على أقوى الأسس، وإما أن يهلكوا، ولم يعد جدلاً فقهياً أن يتحدث الناس عن انهيار المدنية وفنائها، فقد أصبح هذا الفناء تهديداً حقيقياً لكل ما يحاول الإنسان أن يدفع عنه، أما كيف يكون هذا التنظيم العالمي وكيف يحدث، فما من أحد يستطيع الكلام عنه، ولكنه سيأتي على أية حال، ولا بد أن ينتصر المذهب الذي يدعو إلى التفاهم بين الدول وإلى الإخاء بين الناس، وعلى ذلك يجب على كل مذهب أن يعدل نفسه، لا من أجل نفسه فحسب بل من أجل أثره على الحادث الجلل، سواء كان يساعد أو يعوق قيام إطار دولي مستقر سليم هو ما يلزم لبقاء الإنسان.

والأحداث الاقتصادية والاجتماعية مهمة جداً، ولكنها في نظر جيلنا الحاضر ثانوية في أهميتها، وستعود لها أهميتها حين يصبح التنظيم الدولي حقيقة واقعة، وحتى يحين الوقت، ستظل توابع الحدث أكبر يتطلب أن

"نتحد أو نهلك"، ولسنا نعرف إن كان هذا التنظيم العالمي سيحدث بغير حرب أو سيتبع حرباً مدمرة لا تبقي ولا تذر، ولكن الذي لا شك فيه أن القوى التاريخية الكبرى تسير في طريق معلوم وفي اتجاه واحد، لتحقق حماية الجنس البشري من الأتون المدمر الذي فتحته قوى العلوم، فهذه القوى المدمرة لم يكشف الناس عنها عبثاً، بل أن عليها واجباً يجب أن تؤديه، هو أن تضطر الناس جميعاً إلى أن يعيشوا في فلك نظام عالمي يدور حول مركز ثابت هو حفظ السلام والأمن

يقول هوبر "في الوقت الذي يعيش فيه الناس دون أن يكون أمامهم قوة مشتركة يرهبونها، فإنهم يكونون في حالة نسميها الحرب، حرباً بين إنسان وإنسان" فلو استبدلنا كلمة الناس بكلمة الدول لاستطعنا أن نصور الوضع في عصرنا الحاضر.

وقد انكشف لأعيننا أفق جديد عظيم، فستنهار الصروح التي قامت على الظلم وتزول، وستقوم أو تفنى دول وإمبراطوريات لتحقيق ما يعمل له عصرنا الحاضر من واجب جبار، أن علينا أن نتفهم رسالة عصرنا، فبهذا وحده نستطيع أن نتجنب مرارة الخيبة، ونوفر طاقتنا المضيعة، وبهذا وحده نستطيع أن نشيد إطاراً جديداً ثابتاً لحضارتنا وثقافتنا.

هذه المذاهب، وهذه الحركات، وهذه الدول، وهذه الأحزاب وهؤلاء الناس الذين يفكرون في الإخاء الدولي والبشرى، ستنتصر آراؤهم، أما أولئك الذين يعارضون هذا الهدف فسيهلكون ويفنون، إلا إذا قدر لنا أن نواجه نهاية حضارتنا، وأن نغوص في فيافي الظلام.

من الغريب أن المذاهب الاقتصادية الحديثة الثلاثة أو الأربعة قد سلمت بمبدأ التعاون الدولي، ولكن أحداً منها لم يحدث هذا التعاون في الواقع بعد. وقد يكون مقدراً علينا أن نشهد حركات جديدة تهدف إلى الوفاء بحاجات عصرنا الملحة، ولا شك أن رجل الاقتصاد قادر على أن يقوم بدور نافع في خدمة هذه الحاجات لأن تدريبه في الماضي والحاضر قد طبعه بطابع المثل العليا لمذهب العالمية، وهو ما كان يؤاخذه عليه زعماء الصناعة والسياسة من قبل.

الفهرس